شرح السلم البسلي

تأليف

شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر

الشافعي القاهري الشهير "بالملوي"

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

عفا الله عنه

دار الطلائع

obeikandl.com

الأخضري، عبد الرحمن بن محمد الأخضري، ١٥١٢ - ١٥٧٥
شرح السلم /تأليف: شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الشافعي القاهري (الملوي- مستعار)؛ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
. - القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠١٧ .
١٢٨ ص؛ ٢٤سم.
تدمك ٦ ٧٨٤ ٢٧٧ ٩٧٧ ٩٧٨
١- المنطق
م. المجيري، أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الملوي، ١٦٧٧- ١٧٦٧ (شارح)
ب- عبد الحميد، محمد محيي الدين (محقق)
ج- العنوان.
١٦٠
رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٠٨٣
الترقيم الدولي: 978-977-277-784-6

تصميم الغلاف الفنان: إبراهيم محمد

● جميع الحقوق محفوظة للناشر ●

يحظر طبع أو نقل أو ترجمة أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي سابق من الناشر، وأية استفسارات تطلب على عنوان الناشر.

دار الطلائع
للنشر والتوزيع والتصدير
٣٢ شارع أحمد فخري
مدينة نصر - القاهرة
تليفون: ٢٣٥٤٦٢٩٢ (٠٠٢٠٢)
فاكس: ٢٣٥٤٦٢٩٣ (٠٠٢٠٢)
E-mail : info@altalae.com
Web site: www.altalae.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسل الله، وعلى آلهم وأصحابهم.

- 1 -

ميز الله تعالى الإنسان عن غيره من سائر الحيوان بالفكر، وجعل هذا الفكر شرفه، ووسيلته إلى التغلب على أعدائه من قوى هذا العالم ظاهرها وباطنها، كما جعله وسيلته إلى الحصول على ما تتجه إليه نفسه من رغبات وآمال، وقد كان للإنسان من هذا الفكر العون الصادق والقوة القاهرة، فاستطاع بواسطته أن يسخر به قوى الطبيعة كلها، ويجعل منها كلها وسائل لرفاهيته وإظهار جبروته وسلطانه، حتى غاص أعماق البحار مع الحيتان وشق أجواز الفضاء مع العقبان، وربط أجزاء العالم رباطا وثيق الاتصال، ولم يقف فكره عند تسخير المادة والسيطرة على قواها كلها، ولكنه سبح في مداخل النفس، وغاص أعماق القلب، وتولج مسارب الحياة، فاستطاع أن يرسم في كل ناحية خطوطا جعلها غرضا يهدف إليه، وحسب الحياة الهائنة بمقدار قربها من هذه الخطوط، فله في حياة الفرد خطوط، وله في حياة الأسرة وفي حياة القبيلة وفي حياة الأمة وفي حياة المجتمع الإنسانى أجمع خطوط، وله في كل ناحية من نواحى كل حياة من أنواع هذه الحيوات خطوط.

ولكن نظر الإنسان وتفكيره لا يصلان به دائما إلى نتائج صحيحة؛ لأن صحة النتائج تتوقف على كثير من المقدمات، وعلى ترتيب كل واحدة من المقدمات على سابقتها ترتيبا حكيما، وعلى سداد الحكم في كل مقدمة من المقدمات، والإنسان مهما يكن من عظيم شأنه عاجز عن الإحاطة بـهذه المقدمات، وهو عاجز عن إصابة السداد في كل حكم،

وقد يبذل أقصى الجهد ويستفرغ غاية الوسع، ولكنه يزلُّ من حيث لا يشعر، ويخطئ من غير قصد، إما لأنه غفل عن شيء كان من حقه أن يكون بين مواطن البحث، أو عمم حكما حيث كانت الحقيقة تقضى بأن يكون خاصا، أو خص شيئا بحكم كان الواجب يستلزم أن يكون عاما، وقد يكون لشيء علتان كل واحدة منهما تقتضيه في حالة غير الحالة التى تقتضيه فيه الأخرى فيعلله في إحدى الحالتين بالعلة التى تقتضيه في الحالة الأخرى، وهكذا إلى ما لا يكاد يحصى من أسباب الخطأ في النظر والفكر.

لهذا لم يكن بد للإنسان في تفكيره من قانون يتخذه مرشدًا له، ويترسم خطاه، لأنه يريد أن يأمن على نفسه الخطأ، ولأنه يريد أن يسلم مما عسى أن يقع فيه من الزلل، وقد كانت رغبته في أن يعصم فكره من الخطأ في النظر هى الحافز له على استنباط قواعد هذا العلم الذى سماه "علم الفكر" أو "علم المنطق" أو "علم الميزان" أو " معيار العلوم" أو نحو ذلك مما يدل على الأهمية العظمى التى قدرها لهذا القانون.

***

- 2 -

منذ خمسة وعشرين قرنا كانت الحال في بلاد اليونان تستدعى أن يكون كل واحد من رجالات الشعب على جانب من البراعة في الخطابة والجدل، فقد كان كثير منهم يقدم إلى المحاكمة، وكانت الوسيلة إلى إقناع القضاة ببراءتهم هي التأثير عليهم برائع البيان في مناقشة أدلة الاتهام، هذا من ناحية، ناحية أخرى كان قد ورد على بلاد اليونان جماعة من العلماء يسمون السوفسطائيين وكدهم التشكيك في الحقائق العلمية، وإثبات أنه ليست هناك حقيقة ثابتة لشيء من الأشياء، وإنما

حقيقة الشيء ما ينقدح في ذهن الباحث أنه حقيقته، فليس في الحياة شيء يعتبر خيرا مطلقا، وليس فيها شيء يعتبر حقا مطلقا، كما أنه ليس في الحياة شيء يعتبر شرا مطلقا، وليس فيها شيء يعتبر باطلا مطلقا، ولكن الخير ما يعده الإنسان خيرا، والحق ما يعده الإنسان حقا، والباطل ما يعده باطلا، وهكذا كل فضيلة وكل رذيلة، وكان الهدف الذى ترمى إليه هذه الجماعة تغيير نظم الحكم في البلاد اليونانية، والقضاء على معتقدات الشعب، وكان لهذا المذهب أثر سيئ في حياة اليونان.

كانت هذه الحالة أحد الحوافز التى دعت علماء اليونان إلى التفكير في وضع قوانين للبحث، وتنسيق الحوار والجدل في الحقائق.

وقد بدأ هذه الحركة سقراط، وكان من عادته أن يسير في الطريق ويحادث الناس، يصنع لهم أسئلة، ثم يبرهن لهم على أن معلوماتهم ظنية، ثم ما يزال ينتقل بهم من نقطة إلى أخرى حتى يتضح لهم الحق.

ثم جاء بعده تلميذه أفلاطون، فسار في الطريق التى سلكها أستاذه من قبل، وشرح بحوث أستاذه العلمية، ولكنه فاق أستاذه في شرح قوى النفس وتحليل أعمالها.

ثم جاء من بعدهما فيلسوف الفلاسفة، المعلم الأول أرسطاطاليس، فمحص المباحث العقلية التى اشتغل بها سقراط وأفلاطون، ولم تكن غايته من بحوثه دحض مذهب السوفسطائيين وإصلاح الشعب اليوناني فحسب، بل وضع نصب عينيه غاية أسمى من ذلك هي تربية الإنسان وبيان ما به يبلغ حد الكمال، فلم يقف به البحث في نفس الإنسان عن شرح قواها وفضائلها ورذائلها من الوجهة الخلقية، بل بلغ به نظره الثاقب وفكره الملهم إلى معرفة عناصر أخرى تتكون منها الحركات

الفكرية، مما يعد بحق أساسًا صحيحًا في النفس، وتوصل- أثناء بحوثه في قوى النفس- إلى وضع علم المنطق بقضاياه التى ما تزال معروفة إلى يوم الناس هذا.

قال ابن خلدون: "وتكلم في المنطق الأقدمون أول ما تكلموا في أصوله جملا، ومتفرقا، ولم تهذب طرقه، ولم تجمع مسائله، حتى ظهر أرسطو في اليونان فهذب مباحثه، ورتب مسائله وفصوله، وجعله أول العلوم الحكمية وفاتحتها، ولذا يسمى المعلم الأول، وكتابه المخصوص بالمنطق يسمى النص، وهو يشتمل على ثمانية كتب: أربعة منها في صورة القياس، وأربعة في مادته" اهـ

* * *

- 3 -

ولم تكن بالعرب في عصر الجاهلية حاجة إلى قانون ينظم التفكير، ويحدد له رسوما لايتجاوزها المفكرون، ذلك بأنهم كانوا أمة أمية، ليست لها مباحث علمية فلسفية أو غير فلسفية، ولم يكن في حياتهم من التعقيد والتركيب ما يستدعى جدلا أو حوارًا، وكل معاملاتهم قائمة على العاطفة أو التقليد، وكان في فطرتهم من استواء القول ووضوح الحجة وظاهر الدلالة ما يكفى أمثالهم من الأمم البدائية.

فلما جاء عصر الدولة العباسية، وكانت قد ارتبطت بالعرب أمم ذات حضارة علمية قديمة كاليونان والفرس، فجاورهم العرب، وتعرفوا إليهم، ورأوا بأعينهم وسمعوا بآذانهم ووعوا بعقولهم آثار هذه الحضارة، وصار للعرب حوار علمي في صلب عقائدهم، وكثرت الفرق، واختلفت نوازع التفكير عندهم، وكان لا بد لكل فرقة من الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله تستوحيهما الدليل على ما تذهب إليه من نحلة، واصطبغت هذه المباحث بكثير من مباحث الفلاسفة التى كانت قد ترجمت إلى العربية أو دخلت إلى العلوم الإسلامية عن طريق الذين اعتنقوا الإسلام من أبناء

هذه الأمم، حينئذ وجد العرب أنفسهم محتاجين إلى مباحث المنطق ليكون لهم عونا على تنسيق الفكر وضبط حركته ودلالة الطريق عليه أن يزل أو يهوى في دركات الضلال.

ومنذ ذلك الحين عرف العرب المنطق بقواعده التى وضعها المعلم الأول أرسطو اليونانى، وما إن عرفه العرب حتى تعلقوا به، وخاضوا غماره، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر هذا الحرص أن جعلوه في كل علم وتكلموا بقواعده في كل موضوع.

ونبغ من أهل اللسان العربى في هذا الفن وغيره من فنون الفلسفة رجال كثيرون كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء في إعادة مجد اليونان العلمى، وشرح مباحثه وتقويم طرقه، نذكر منهم الشيخ الرئيس ابن سينا، والمعلم الثاني أبا نصر الفارابى، والفيلسوف العظيم القاضى ابن رشد، وحجة الإسلام أبا حامد الغزالى، ثم الرازى والطوسي وغير هؤلاء من فحول أهل النظر المسلمين.

ومهما يكن من شيء فإن علماء أوربة الحديثة لم يعرفوا فرعا من فروع الفلسفة القديمة إلا عن طريق هؤلاء المسلمين، إما عن طريق الأندلس التى ازدهرت الفلسفة فيها ازدهارًا عظيما بظهور أمثال ابن باجه وابن الطفيل وابن رشد، وإما عن طريق المشرق في حملات الصليبيين على بلاد المسلمين وفي غير ذلك من المناسبات، فإن ينكر أحد من الناس ذلك فما إنكارهم بضار الشرق في قليل ولا كثير، فالشرق هو مطلع الشمس، ومنه يسطع الضوء فينير العالم فإن يحجب شمسه السحاب يوما فإنه عما قليل ينقشع، والله الهادي إلى الصراط السوي.

كتبه

محمد محيى الدين عبد الحميد

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات، الهادى العقول إلى حل صعاب المعقول بطرق اكتساب التصورات والتصديقات. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الجامع لأجناس الكمالات والفضائل، المختار من أفضل الأنواع وأشرف أصناف الأرومات والقبائل[1]. وعلى آله وأصحابه ذوى العقول الزكية وصائبي الأنظار، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان من ذوى الأنوار وبدائع الأسرار.

أما بعد، فإنى قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع الإتقان، مشتملا على فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدائع العرفان، وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام[2]، واستخرجت منه مستودعات أسرار وطرائف أفهام، وظفرت منه بدقائق أنظار، ومخبآت أستار، واهتديت فيه إلى غرائب نكات وعرائس أبكار، ثم رأيت أن الهمم الآن قد قصرت، والعقول في هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت، فصرفت الهمة ثانيا نحو الاختصار والاقتصار على التحقيقات ونبذ الأغيار[3]، مازجا الشرح بالمشروح، امتزاج الماء بالراح والجسد بالروح، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

(1) الأرومات: جمع أرومة - بضم الهمزة- وهي أصل الشيء. والقبائل: جمع قبيلة، وهى الجماعة ترجع إلى أصل واحد.

(2) الثمام - بضم الثاء المثلثة، بزنه غراب - نبت ضعيف يسد به فرج البيوت، وإذا أرادوا الكناية عن يسر شيء وسهولة تحصيله قالوا: صيرته لك على طرف الثمام؛ لأن الثمام لا يرتفع صاعدًا في الجو، فما يكون على أعلاه فهو في متناول اليد.

(3) نبذ الشيء: طرحه ورميه، والأغيار: أراد بها غير التحقيقات، وهي الآراء الضعيفة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلّهِ الـذى قَـدْ أخْرَجَا نَتَائجَ الفِكْر لِأرْبَـابِ الحِجَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبتدئ، أو ابتدائى، أو أؤلف أو تأليفى[1]. وابتدأ بالبسملة تأسيا بالقرآن العزيز، وامتثالا لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الأئمة: «كل أمر ذى بال لا يُبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم» أي مقطوع البركة، وفي رواية «بحمد الله» رواه أبو داود و غيره، وحسنه ابن الصلاح وغيره.

(الحمد لله) أى: الثناء بجميل الصفات لله؛ إذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع، وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر، وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين، وإشارة إلى أنه لاتعارض بينهما؛ إذ الابتداء حقيقى - وهو: ما لم يسبقه شيء - وإضافى- وهو: ما كان بالإضافة إلى ما بعده، وإن كان مسبوقا - وقدم البسملة لأنها أولى بالتقديم؛ لأن حديثها أقوى كما قيل، وعملا بالكتاب والإجماع، وآثر التصدير في الحمد بالجملة الاسمية تأسيًا بالآية القرآنية، ولدلالتها على الثبوت دون الفعلية، وما يرد من أنها لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه أجيب عنه بأنها إنشائية على الصحيح؛ فتدل عليه (الذى قد أخرجا) أي: أظهر (نتائج)

(1) يشير بهذا إلى أن الجار في قوله «بسم» يصح أن يكون متعلقه المحذوف فعلا عاما، وأشار إليه بأبتدئ، أو خاصًا وأشار إليه بأؤلف، ويصح أن يكون اسما عاما كابتدائى، أو خاصًا كتأليفي.

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ كلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

جمع نتيجة، وهي -عند المناطقة- تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما، وعند المتكلمين: ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل، وإسناد الإخراج إلى الله تعالى إشارة إلى مذهب أهل الحق من أنه لا تأثير للعبد في شيء من العلوم وغيرها، وسيأتي الخلاف في الربط بين الدليل والنتيجة إن شاء الله تعالى مبسوطا (الفكر) يطلق على المفكر فيه مجازًا[1] وعلى حركة النفس من المعقولات لغة، وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا، فيعرف على الأخير بأنه: ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول (لأرباب) أي أصحاب (الحجا) بالقصر - أي العقل، و «أل» فيه للكمال، وفي تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بأن مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال، وهي: أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يشعر بمقصوده، والعقل: نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية، وهذا أسلم الأقوال وفي هذا البيت أبحاث نفيسة وشحنا بها الشرح (وحط) أي: أزال ووضع (عنهم) أي: أرباب الحجا (من سماء العقل) بدل من مجموع الجار والمجرور، أعنى عنهم. أي: عن عقلهم الذي كالسماء: فمن بمعنى عن، وأل في «العقل» عوض من

(1) كلمة «الفكر» في الأصل مصدر أو اسم مصدر، على اختلاف يفهم من اختلاف عبارة العلماء الذين نقلوا اللغة، وقد أريد به هنا اسم المفعول فيكون من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، كما أطلق «اللفظ» وأريد به الملفوظ، وكما أطلق «الخلق» وأريد به المخلوق في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ أي مخلوقه، أو هو من إطلاق اسم المصدر على اسم المفعول كما أطلق «العطاء» على المعطى في نحو قولك: أخذ فلان عطاء الأمير. وكل لفظ وضع للدلالة على المصدر ثم استعمل للدلالة على اسم المفعول فهو - في هذا الاستعمال - مجاز مرسل.

حَتَّى بَدَت لَهُمْ شُمُوسُ المِعْرفَهْ رَأوْا مُـخَـدَّراتِـهَـا مُنْكَشِفهْ
نَـحْـمَـدُهُ جَـلَّ

الضمير، والإضافة في «سماء العقل» من إضافة المشبه به إلى المشبه (كل حجاب) مفعول حط (من سحاب الجهل) أي: الجهل الذي كالسحاب و«من» بيانية[1]، وشبه العقل بالسماء لكونه محلا لطلوع شموس المعارف المعنوية، كما أن السماء محل لظهور شموس الإشراق الحسية. والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن الإدراكات المعنوية، كما أن السحاب يحجب الناظر عن إدراك الشمس الحسية، وكل من السحاب والجهل وجودي، (حتى) للانتهاء أي إلى أن (بدت) أي: ظهرت (لهم شموس المعرفة) أي: المعرفة التى كالشموس والجمع للتعظيم (رأوا مخدراتها) أي: مخدرات شموس المعرفة، إذ القاعدة أن الضمير يعود إلى المضاف ما لم يكن لفظ «كل» فيعود لما أضيف إليه. والمراد بالمخدارت هنا المسائل الصعبة. شبهت بالعرائس المستترة تحت الخدر (منكشفة) أي متضحة (نحمده) ثانيا بعد حمده أولا، تأسيا بحديث «إن الحمد لله نحمده» ولأن الأول بالجملة الاسمية والثاني بالفعلية، فقصد الجمع بين الأمرين ليشرب بكل من الكأسين (جل) أي: عظم، حال أو صفة للضمير في «نحمده» على مذهب الكسائى، لأنه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة إذا كان ضمير غيبة[2] والوصف للمدح أو الذم، ولا يصح كونها اعتراضية، لأنها

(1) ليس بلازم أن تكون «من» بيانية، بل يجوز أن تكون ابتدائية، والمعنى حينئذ: أزال عنهم كل حجاب ناشئ من الجهل مثل البلادة.

(2) لا يذكر أحد من النحويين أنه يجوز وصف ضمير الغيبة الراجع إلى معين بجملة، بل كل النحاة يقولون: إن الجملة لا تكون صفة إلا للنكرة، أو المعرفة التى في معنى النكرة كالمحلى بأل الجنسية. وجمهور النحاة على أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به مطلقا، وذهب الكسائي وحده=

عَـلَـى الْإِنْـعَـام بِنِعْمَةِ الإِيـمَـانِ والإِسْـلَام
مَنْ خَصَّنَا بِخَيرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا وخيرِ مَنْ حَازَ المقَاماتِ العُلَا
مُـحَـمـدٌ سَـيِّـدُ كـلِّ مُقْتَفى العَرَبِيُّ الهاشِمِيُّ الْمُصْطَفى

يحل المفرد محلها، والاعتراضية لا يحل المفرد محلها (على الإنعام بنعمة الإيمان) أي: تصديق النبى صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به ضرورة: أي قبول النفس لذلك والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق- على التحقيق- مع الإقرار باللسان على قول (والإسلام) أي: الخضوع والانقياد بقبول الأحكام: أي أعمال الجوارح وذكرهما المصنف معًا اعتبارا بمفهومهما لتغايرهما مفهوما، لأنه في مكان الإطناب، وهو مقام الحمد والإكثار من عد نعم الله، وههنا كلام نفيس وشحنا به الشرح (من خصنا) أي: ميزنا معاشر المسلمين (بـ) مزايا (خير) أي أفضل (من قد أرسلا) أو: التقدير خصنا بشفاعته أو متابعته بالفعل، وإنما احتجنا إلى ذلك لئلا يرد الاعتراض بأن رسالة النبى صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة علينا، بل هو مرسل للخلق كافة، والرسل - كما قال بعض المحققين- نواب عنه (وخير من حاز) جمع وضم (المقامات العلا) جمع عليا خلاف السفلى، مثل كبر وكبرى (محمد) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة، لكن الرسم لايساعد على النصب، والمناسب للتعظيم رفعه (سيد

=إلى أنه يجوز أن يقع الضمير موصوفا، لكن الأمثلة التى ذكروها عنه ليس منها وصف الضمير بالجملة، بل فيها - على زعمه - وصف الضمير بمفرد معرفة نحو «اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم» ونحو «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» والجمهور يجعلون الاسم المحلى بأل بدلًا من الضمير في هذين المثالين، فاعرف ذلك وتفهمه.

صَلَّى عَلَيْهِ اللّهُ مـادَامَ الحجَا يَخُوضُ من بَحْرِ المعَانى لُجَجَا
وآلِـه وَصَـحْـبِـه ذَوى الهدَى مَـنْ شُبِّهُوا بأنجمٍ في الاهْتِدَا

كل مقتفى) أي متبع (العربي الهاشمي المصطفى) أي: المختار، وهذه نعوت جيء بها للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم، ومن أحب شيئا أكثر من ذكره، ولا يخفى حسن تقديم العربى على الهاشمي، والهاشمي على المصطفى، لأنه من تقديم العام على الخاص، كحيوان ناطق، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها في خبر «أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك؟» فقال: «قولوا اللهم صل على محمد» إلخ، والحق أن معناها واحد، وهو العطف، لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى بمعنى الرحمة: أى التفضل، وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار، وإلى الآدميين والجن بمعنى التضرع والدعاء (ما دام الحجا يخوض من بحر المعانى) أي المعانى التى كالبحر (لججا) جمع لجة، وهي الماء العظيم المضطرب، فغير المضطرب لا يسمى لجة، شبه المسائل الصعبة باللجج، واستعار لفظ اللجج لها استعارة أصلية تصريحية، وفي الإتيان بمن إشارة إلى أنه لا يحتوى على جميع المعاني إلا الله تعالى (وآله وصحبه) اسم جمع لصاحب، لا جمع له، لأن فعلا لا يكون جمعا لفاعل. وعطف الآل والصحب على الضمير في عليه من غير إعادة حرف الجر لأنه جائز على الصحيح عند المحققين (ذوى) أي أصحاب (الهدى) هو والهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، سواء حصل المطلوب أم لم يحصل، هذا هو المشهور عندنا (من شبهوا بأنجم) جمع نجم، وهو الكوكب غير الشمس والقمر (في

وبَـعْـدُ فـالـمَـنْـطـقُ للجَنَان نِـسْـبَـتُـهُ كـالـنَّـحْـو لـلِّـسَـان

الاهتدا) بهم. والمشبه هو الله تعالى أولا. والنبى صلى الله عليه وسلم ثانيا، فقد روى في الأحاديث القدسية أن النبى صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال: «يا محمد، أصحابك عندى كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض. فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدي عندي» - بفتح الهاء وسكون الدال- وقال صلى الله عليه وسلم: «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وهذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألفوه، وإلافالاهتداء بالآل والأصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم، لأن الاهتداء بهم ينجى من الهلاك الأخروى والخلود في النار، بل ومن الدنيوى، بخلاف الاهتداء بالنجوم (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، والتقدير: مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق إلخ. وإنما قدرنا ذلك لأن هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح، وهنا كلام نفيس انظره في الشرح (فالمنطق) سمى به هذا العلم لأن المنطق يطلق على الإدراكات الكلية، وعلى القوة العاقلة التى هى محل صدور تلك الإدراكات، وعلى اللفظ الذى يُبرز ذلك، وهذا العلم به تصيب الإدراكات الكلية وتتقوى القوة العاقلة وتكمل، وبه تكون القدرة على إبراز تلك العلوم، بالنسبة (للجنان) بفتح الجيم - أي القلب، قال حجة الإسلام: القلب لطيفة ربانية هي المخاطبة، وهي التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر، ويسمى روحا ونفسا، وقال: النفس جوهرة حية علَّامة درَّاكة فعالة، ويصح أن يراد بالجنان الذهن، وهو: قوة للنفس مُعدَّة لاكتساب الآراء، فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق به (نسبته كـ) نسبة (النحو للسان) فكما أن نسبة النحو للسان كونه يعصمه عن الخطأ، كذلك نسبة المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك، لكن النحو يعصم اللسان عن الخطأ في

فَيَعْصِمِ الأفكار عَنْ غيِّ الْخَطَا وعَنْ دَقيقِ الْفَهْمِ يكْشِفُ الْغِطَا
فَـهَـاكَ مِـنْ أصُـولِـهِ قَـوَاعِـدَا

قوله والمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في فكره (فـ) ـهو علم (يعصم) أي يحفظ (الأفكار) جمع فكر، وتقدم تعريفه (عنْ غيِّ الخطا) أي: عن أن يقع فيها خطأ بتوفيق الله تعالى، والغي - بالفتح- الضلال والخيبة وإضافته كإضافة «شجر أراك[1]»، وفي هذا التعريف إشارة إلى الغاية، فخرج بقوله «يعصم الأفكار» غير المنطق، فإن كل علم غيره إنما يعصم غيرها كالنحو العاصم عن الخطأ اللسانى وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وقد بيَّنا بقية المبادى العشرة في الشرح (وعن دقيق الفهم) أي المفهوم الدقيق (يكشف الغطا) - بكسر الغين- أي الستر. شبه دقيق الفهم بالشيء المحتجب تحت الستر، بدليل ذكر الغطا (فهاك) اسم فعل بمعنى خذ، على ما ذكره ابن مالك في التسهيل، ولم يذكر الزبيدى والجوهرى في «ها» إلا التنبيه وزاد الجوهرى الزجر، فهى عندهما حرف فقط، قاله الشيخ المكودى (من أصوله) أي أصول هي المنطق، فالإضافة بيانية أو الإضافة على معنى «من» التبعيضية، وفيه تكلف إن جعلت «من» الداخلة على أصول تبعيضية، أما إن جعلت بيانية فلا (قواعد) جمع قاعدة، وهى: الأصل، والضابط، والقانون، ألفاظ مترادفة[2] وهي: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أي: أنواعه

---

(1) يريد أنه من إضافة العام إلى الخاص، ألا ترى أن الشجر يكون أراكا ويكون سلما ويكون غيرهما، وهذا مبنى على أن الغي قد يكون عمدا وقد يكون سهوا، وأن الخطأ لا يكون إلا عن سهو. فإن جرينا على أن الغي هو الخطأ عن عمد، والخطأ أعم من أن يكون عمدا أو سهوا - كان من إضافة الخاص إلى العام عكس الأول.

(2) هذه الألفاظ الأربعة مترادفة في الاصطلاح، فأما في اللغة فالأصل والقاعدة مترادفان، ومعناهما ما ينبنى عليه غيره. والضابط لغة: الحافظ الحازم. والقانون لغة: مقياس الشيء.

تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا
سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمَنْوِرَقِ

والمراد فروعه (فوائد) جمع فائدة، وهي والغاية مختلفان بالاعتبار فقط، كالغرض والعلة، فالمصلحة الحاصلة من الشيء من حيث إنها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة، ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا، ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمى علة غائية. والأولان أعم من الأخيرين؛ لانفراد الأولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا. كوجود كنز في حفر بئر، ويصح كون التاء في «تجمع» للمخاطب: أي تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميته) أي: التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن يقال: سميت ابني محمدًا، وسميته بمحمد (المنورق) الجارى على ألسنة الناس تقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما ويستدلون بقوله:

فَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الْخَطِّ وَحْدَهُ وَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الْخَطِّ وَالْمُلْكِ[1]

قال بعض مشايخ شيخنا: والمروي في هذا النظم والبيت المستشهد به «المنورق» بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما، وإن كان هو والجارى على الألسنة بمعنى واحد أي المزين المزخرَف، ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسنا بكونه غريبا، والغريب الحسن عذب

(1) رووا قبل هذا البيت قوله:

يخطِّط مولانا خُطُوط ابنِ مُقْلةٍ وَيَنْظِمها نظم اللآلئ في السلك

وابن مقلة: من مشهورى الخطاطين، وبه يضرب المثل في تجويد الخط فيقال: خط فلان أجود من خط ابن مقلة.

يُرْقَى بِهِ سَمَاء عِلْم المَنْطقِ

واللّهَ أرْجُو أنْ يكونَ خالِصًا لوجههِ الكريم لَيْسَ قالِصا

وأنْ يكونَ نافعًا لِلْمبتدى بِه إلى المُطَوَّلَات يهتدى

لغرابته، والجارى على الألسنة مبذول، كما عرف في فن البيان (يُرْقى به) أي بهذا التأليف (سَمَاءُ علم المنطق) من إضافة المشبه به إلى المشبه: أي علم المنطق الذى كالسماء.

فإن قيل: هذا التأليف من علم المنطق، فكيف جعله سلما له؟

قلنا: السلم اسم للألفاظ لا للعلم، فلا يلزم السؤال. سلمنا أنه اسم للمعاني فالمراد أن المذكور في هذا التأليف سُلم لغيره من المسائل الصعبة.

(واللّهَ) منصوب على التعظيم: أي لاغيره[1] (أرْجو) أي آمل أملًا يتعلق بمطموع فيه مع الأخذ في أسبابه، وقد يطلق الأمل على الخوف، ومنه «وارجوا اليوم الآخر» (أن يكون) هذا التأليف (خالصا) من المكدِّرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة (لوجهه) أي ذاته (الكريم ليس قالصا) القالص في الأصل: يطلق على إحدى شفتى البعير الناقصة عن أختها، ثم تجوِّز فيه فأطلق على الناقص، مجازا مرسلا من باب إطلاق اسم المقيد على المطلق، ثم يحتمل أن يكون مُرادُه بعدم النقص الكمالَ الحسيَّ بأن لا يعوقه عن إكماله عائق، وأن يكون مراده أن لا يكون مطروحا في زوايا الإهمال والخمول لا ينتفع به، لأن هذا أيضا نقص، فيكون قوله:

وَأنْ يكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِى بِه إلى المُطَوّلَات يهتدى

---

(1) أراد أن العبارة تدل على القصر، لأن تقديم المعمول على العامل - كتقديم لفظ الجلالة هنا على «أرجو» - يفيد ذلك.

فصل

في جواز الاشتغال به

والخُلْفُ في جواز الاشْتغال ... به علَى ثَلاثة أقْوالِ

بيانا وإيضاحًا له وقد ذكر لنا شيخنا عن شيخه أن المؤلف كان مجاب الدعوة وأنه دعا لمن يقرأ هذا التأليف بالنفع، وقد أجاب الله دعاءه، فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع به كما هو مشاهد.

فصل

(في) بيان (جواز الاشتغال به)

ليكون الطالب على بصيرة

اعلم أن علم المنطق على قسمين: القسم الأول: ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور في هذا السلم ومختصر الإمام السنوسى والعلامة ابن عرفة ورسالة أثير الدين الأبهرى المسماة «إيساغوجى» وتأليف الكاتبى والخونجى وسعد الدين وغيرهم من المتأخرين، فهذا ليس في جواز الاشتغال به خلاف، ولا يصد عنه إلا من لا معقول له، بل هو فرض كفاية لأن حصول القوة على رد الشكوك في علم الكلام الذى هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا العلم، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب، لكن المصنف لما أراد أن يذكر أنه جائز جرَّه ذلك إلى ذكر الخلاف، فيحمل على ما هو مخلوط بالفلسفة. القسم الثاني: ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفرياتهم، وهذا هو الذى وقع فيه الخلاف، والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قال المصنف: (والخلف في جواز الاشتغال به على

فابنُ الصَّلَاح والنّواوى حرّما ... وقالَ قَوْمٌ: ينبغى أنْ يُعلَما
والقَوْلَةُ المشْهُورَةُ الصّحيحهْ ... جوازُه لِسالِم القريحَهْ
مُمارِس السُّنّة والكتابِ ... لِيَهْتدي به إلى الصّوَاب

ثلاثة) بالتنوين (أقوال) بدل منه أو عطف بيان. القول الأول: ما أشار إليه بقوله (فـ) الإمام (ابن الصلاح و) الإم أبو زكريا يحيى (النواوى) نسبة إلى نوى على غير قياس: قرية من قرى الشام، وقد ذكر هنا سيدى سعيد كلاما ناقشناه فيه في الشرح الكبير (حرَّما) الاشتغالَ به، ووافقهما على ذلك كثير من العلماء، ووجه تحريم هؤلاء إياه أنه - حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة - يُخشى على الشخص إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة. القول الثاني للجمهور، وإليه أشار بقوله (وقال قوم ينبغى أن يعلما) منهم الإمام حجة الإسلام الغزالى، حتى قال: من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه، وسماه «معيار العلوم» وقوله «ينبغى» يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية كما تقدم، ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب. القول الثالث: التفصيل، وإليه أشار بقوله:

(والقَوْلة المشهورة الصحيحه ... جوَازه لِكامِلِ القَريحهْ)

هي في الأصل: أول ما يستنبط - أي يستخرج - من البئر، ثم استعير لأول مستنبط من العلم، أو لما يستنبط منه مطلقا، لأنه سبب حياة الروح كما أن الماء سبب حياة الجسم، ثم استعير للعقل، ثم صار حقيقة عرفية فيه (ممارس السنة) أي الحديث (والكتاب) أي القرآن، فيجوز له (ليهتدي به إلى الصواب) لكونه قد حصَّن عقيدته، فلا يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها، أما إذا كان بليدا فلا، لأنه لا يقدر على دفع شبههم. فربما تمكنت من قلبه، وكذا إذا كان ذكيا غير ممارس السنة والكتاب، ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلا للمتبحر.

أنواع العلم الحادث

إدراكُ مـفْـرَدٍ تَـصَـوُّرًا علمْ ودَرْك نِسبة بتَصديقٍ وسم

(أنواع العلم الحادث)

المراد بالعلم مطلق الإدراك، لاما يراد به في اصطلاح بعض الأصوليين وهو: إدراك خاص، أي: إدراك النسبة التصديقية؛ لأنه حينئذ لا يقبل التقسيم الآتي. وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز عن علم الله تبارك وتعالى. إشعارًا بتنزهه سبحانه وتعالى عن أن يتصف علمه بالتصور أو التصديق، إذ كل منهما مفسر بالإدراك الذى هو وصول النفس إلى المعنى، ولأن التصور حصول الصورة، وهو من خواص الأجسام، ففي إطلاقه على علمه تعالى إيهام، وإن أريد به معنى صحيح. وفي هذا تنبيه على أن التقييد مراد لمن لم يقيد وأنه كان ينبغى له التقييد، على أن ذكر الأنواع يكفى في ذلك؛ لأن علمه تعالى ليس بأنواع، لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد الإيضاح.

(إدراك مفرد) المراد به: ما ليس مشتملا على نسبة حكمية (تصورًا علم) فإدراك كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق، ويتناول ما لا نسبة له أصلا كإدراك «زيد» وما فيه نسبة إلا أنها غير حكمية كإدراك بنوة زيد لعمرو ونحوها (ودرك) اسم مصدر بمعنى إدراك: أي وإدراك وقوع (نسبة) حكمية (بتصديق وسم) من الوسم، وهو التعليم.

وتقرير هذا الكلام أن العلم - الذى هو حصول صورة الشيء في الذهن- ينقسم إلى: تصور، وتصديق.

أما التصور فهو: حصول صورة الشيء فيه، من غير حكم عليه بنفي أو إثبات، كإدراك الإنسان من غير حكم عليه بشيء.

وقــدِّم الأوَّلَ عِـنـدَ الـوَضْـع لأنـــه مـــقَـــدّم بِـالـطـبـعِ

وأما التصديق فهو: إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة: أي الإذعان لذلك، كإدراك أن زيدا كاتب، أو ليس بكاتب.

هذا هو مذهب الحكماء. وليس قول من قال: «التصديق عندهم هو الحكم» خارجا عن هذا، لأن الحكم معول بالاشتراك عندهم على معنيين: أحدهما هذا، أعنى إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، والآخر: إدراك النسبة الحكمية التى هي ثبوت شيء لشيء أو انتفاؤه عنه، فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم أراد الأول.

وأما التصديق على مذهب الإمام الرازى فمركب من أربع إدراكات: إدراك المحكوم عليه، وإدراك المحكوم به، وإدراك النسبة الحكمية التى هي مورد الإيجاب والسلب، وإدراك أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة. أو من ثلاث إدراكات وحكم، إن لم يكن الحكم عنده إدراكا، والفرق بين المذهبين ظاهر، لأنه على مذهبه مركب، وعلى مذهبهم بسيط كما رأيت. ولأن الحكم نفس التصديق عندهم، وجزء التصديق عنده. ولأن تصور الطرفين شطر عنده، وشرط عندهم. والمتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء.

(وقدم الأول) أي التصور على التصديق (عند الوضع) أي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم (لأنه مقدم) على التصديق (بالطبع) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور: أي حقيقته. والمقدم بالطبع هو: الذى يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه، كالواحد والاثنين. والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق على كلا المذهبين، لأنه إما شرط أو شطر. وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم «وقدم القول الشارح على الحجة وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعًا» لشمول التصور والتصديق فيها القول الشارح وغيره من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات.

والنّظَرى: ما احتَاجَ لِلتَّأمُّل وعَكْسُه هو الضّروريُّ الجلى
وما بِهِ إلى تَصَوُّر وُصِلْ يُدْعَى بِقَوْلِ شارح فلْتبتهلْ

ثم شرع في تقسيم آخر للعلم بقوله: (و) العلم (النظرى) بإسكان الياء (ما احتاج للتأمل) يعنى إلى الفكر والنظر كإدراك حقيقة الإنسان وكإدراك أنك مبعوث، وأن العالم حادث (وعكسه) أي: ما لا يحتاج إلى فكر ونظر (هو الضرورى الجلى) أي: الواضح؛ سواء افتقر إلى حدس أو تجربة أو لا، كتصورك وجودك، وإدراك أن الواحد نصف الاثنين، فيدخل في الضروريات القضايا الأوليات والحدْسيات والتجريبيات، وسيأتى بيانها لأن الأخيرين وإن توقفا على حدس وتجربة فليسا بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح، فإن النظري منسوب إلى النظر الاصطلاحى، ولا يصدق على التجربة والحدس، لما عرفت من تفسيره، وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ما هو أعم من القياس ولواحقه لئلا ترد الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل. وقيل: العلوم الحادثة كلها ضرورية، ووجه بأن العبد لا تأثير له في شيء من العلوم، فحصول العلوم كلها له لا يقدر على دفعه فيكون ضروريا. وقيل: كلها نظرية، ووجه بأن العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم، فاكتسبها شيئا فشيئا، وقد ذكرنا أن الضرورى يطلق بمعنى آخر، والخلاف في النسبة بينه وبين البديهى مع فوائد أخر في الشرح.

(وما به إلى تصور وصل) على لفظ المبنى للمجهول: أي توصل أي ما توصل به إلى تصور (يدعى بقول شارح) لشرحه الماهية ويسمى أيضا

وما لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلاَ بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العقَلاَ

معرفًا وتعريفا، فما: واقعة على بعض التصورات، وهى المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للإنسان فإنه يوصل إلى تصور الإنسان (فلتبتهل) أي: فلتطلب مبالغًا في الطلب (وما لتصديق به توصلا) على صيغة المبنى للمجهول، أي وما توصل به لتصديق نحو «العالم متغير، وكل متغير حادث» فإنه يوصل إلى أن العالم حادث (بحجة يعرف عند العقلا) أي: أرباب هذا الفن، وأل في «العقلا» للكمال، وسمى بذلك؛ لأن من تمسك به حج خصمه: أي غلبه.

ثم لما كان علم الميزان مبنيا على أربعة أركان: تصورات، ومباديها، وتصديقات، ومباديها. وكانت مبادى التصورات الكليات الخمس المنقسمة إلى الذاتى[1] والعرضى والقسمين من الكلى القسم من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال، وكان المراد دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها - بدأ بها فقال:

(1) الذاتى: هو المنسوب إلى «ذات» والنحاة يرون هذه النسبة لحنا وعندهم أن الصواب في النسبة إلى «ذات» أن يقال «ذووى».

obeikandl.com

أنواع الدلالة الوضعية

دَلالَــةُ اللَّفْظِ عَلى ما وَافَـقَـهْ يَـدْعُـونَـهَـا دَلالَــةَ المُطَابَقَهْ

(أنواع الدلالة) اللفظية (الوضعية)

وصفها بالوضعية لاستناد جميعها إلى الوضع

والدلالة - بتثليث الدال - مصدر دلّ، وهي - على المفهوم من كلام الشّيخ في الشفاء - تطلق على معنيين بالاشتراك: أحدهما: كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر (فُهِم أو لم يُفهم)، والثاني: فهم أمر من أمر؛ كذا حققه العلامة ابن عرفة.

والدال ينقسم إلى لفظ وغيره، والثاني ثلاثة أقسام: دال بالعقل كدلالة تَغيّر العالم على حدوثه، وبالعادة كالمطر على النبات والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل، وبالوضع كالإشارة على معنى نعم مثلا. واللفظ ينقسم أيضا إلى هذه الثلاثة: دال بالعقل كدلالة اللفظ على لافظه[1]، وبالعادة - وإن شئت قلت بالطبع - كأح على وجع الصدر، وبالوضع كالأسد على الحيوان المفترس، فالمجموع ستة، وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير، فأشار المصنف إلى تقسيم دلالته فقال:

(دلالة اللفظ) الوضعية بتوسط الوضع (على ما) أي: المعنى الذى (وافقه) أي: وافق ذلك اللفظ، بأن وضع له وضعا حقيقيا أو مجازيا كالإنسان للحيوان الناطق، والأسد للرجل الشجاع (يدعونها) أي يسمونها (دلالة المطابقة) لمطابقته: أي موافقته له، من قولهم: طابق النعل النعل، إذا توافقا، فالإنسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة، وكذا الأسد على

(1) المراد أن سمع لفظا فهم منه عقلا أن اللافظ به حي أو موجود.

وَجُـزْئِـهِ تضَمُّنًا، وَمَـا لَـزِمْ فهْوَ الـتِـزَامٌ، إنْ بعقْلِ التُزِم

الرجل الشجاع (و) دلالة اللفظ على (جزئه) أي: جزء ما وافقه - يدعونها (تضمنًا) أي دلالة تضمن، لتضمن المعنى لجزئه، كما إذا شككت في شبح: هل هو حيوان أولا؟ فقيل لك: هو إنسان، ففهمت أنه حيوان، لأنه مقصودك، ولم تلتفت إلى كونه ناطقا (و) أما دلالة اللفظ على (ما) أي اللازم الذي (لزم) معناه (فهو التزام) أي دلالة التزام، لالتزام المعنى: أي استلزامه له، ودلالة العام على بعض أفراده كعبيدى دلالة تضمن، لأن زيدًا العبد مثلا جزء من جملة العبيد، من حيث هي جملة، فحصل الجواب عن استشكال القرافى بأنه لا يدل بشيء من الدلالات الثلاث على فرد من أفراده، لأن بعض أفراده لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة، وليس هو جزءا حتى تكون تضمنا، ولا خارجا حتى تكون التزاما، إذ لو خرج بعضها لخرج سائرها للمساواة، فلا يبقى للعام مدلول، وهو باطل، وقد أطنبنا في الشرح في هذا المقام، ببدائع التحقيقات وغرائب الأفهام (إن بعقل التزم) هو: أي اللازم، أي: يشترط في اللازم كونه لازمًا ذهنيا، وهو: ما يلزم من تصور ملزومه تصوره، ويسمى لازما بينا بالمعنى الأخص، كالزوجية للأربعة. وتخصيص اللازم الذهني باللازم البين بالمعنى الأخص اصطلاح لبعض المنطقيين، وبعضهم يطلق اللازم الذهنى على أعم من هذا، أعنى ما ليس لازما في الخارج فقط.

والحاصل: أن لهم في تقسيم اللازم طريقين:

الأول: أن اللازم ينقسم إلى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد، وإلى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى، وإلى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب.

.....

الطريق الثاني: أن اللازم ينقسم إلى بيِّن، وغير بيِّن، والبين: ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما: بأن لا يحتاج إلى دليل. وغير البين: ما لا يلزم فيه ذلك، بأن يحتاج إلى دليل. والبين ينقسم إلى ذهنى - وهو: ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم - كالشجاعة للأسد. وغير ذهنى - وهو: مالا يلزم فيه ذلك - كمغايرة الإنسان للفرس، فإنه لا يلزم من تصور الإنسان تصور غيره فضلا عن كونه مغايرا له. والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص، كما أشار إليه المصنف، سواء كان لازما في الذهن فقط كالبصر المفهوم ذهنا من العمى، فإن العمى- على القول بأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا - يدل على البصر التزاما، مع أن بينهما معاندة في الخارج، أو كان لازما في الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد.

ويفهم من كلام المصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن، لجواز بساطة المسمى: كالجوهر، ولا الالتزام، لجواز أن لايكون له لازم ذهنى، خلافا للفخر الرازى في الثاني. والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة.

ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف، ويقال لها: لفظية، ونقلية، لأنها بمحض اللفظ. ودلالة الالتزام عقلية بلا خلاف، لتوقفها على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم لازمة. وأما دلالة التضمن فقيل: عقلية، لأن الفهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع، وهي الجزئية. إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه. وقيل: لفظية. هذه إحدى طريقتين في النقل عن المناطقة، والطريقة الثانية تحكى ثلاثة أقوال في دلالة التضمن والالتزام: قيل: وضعيتان، وقيل: عقليتان، ثالثها: دلالة التضمن وضعية، ودلالة الالتزام عقلية. وأوجه هذه الأقوال وإعراب كلام المصنف هنا مع تنبيهات شتى وأبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح.

فصل في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يوجَدُ ... إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
فأَوَّلٌ: ما دلَّ جُزؤُهُ

(فصل في مباحث الألفاظ)

اعلم أن المنطقي لا بحث له عن الألفاظ، لكن لما كثر الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة واستمر حتى كأن المتفكر يناجي نفسه بألفاظ متخيلة جعلوا بحث الألفاظ - من حيث إنها تدل على المعاني - بابا من المنطق تبعا. ولذا فقد قال: (مستعمل الألفاظ) باعتبار دلالته التركيبية والإفرادية (حيث يوجد * إما مركب وإما مفرد * فأول) وهو المركب (ما[1]) أي

(1) ملخص هذا التعريف أن «المركب» عند علماء المنطق هو « ما دل جزؤه على جزء معناه» فلابد أن يكون له جزءان فأكثر، ولا بد أن يكون كل جزء من أجزائه دالا على معنى، ولا بد أن يكون المعنى الذى يدل عليه ذلك الجزء هو بنفسه جزء المعنى الذى يدل عليه المركب، وخذ لك مثالا «قام زيد» فإنه مركب من جزأين ماديين: أولهما «قام» وثانيهما «زيد»، والجزء الأول من هذا المركب - وهوقام- يدل على معنى، وهو قيام حاصل في الزمن الماضى، والجزء الثانى منه - وهو زيد - يدل على الذات التى ينسب القيام إليها، وكل واحد من المعنيين اللذين دل عليهما الجزءان هو في الواقع جزء من المعنى الذى يدل عليه المركب، وهو حصول القيام فيما مضى من الزمان من الذات التى يطلق عليها اسم زيد. ومثل ذلك قولنا «غلام زيد» ونحوه من المركبات الإضافية التى لم تجعل أعلاما، فإن لم يكن اللفظ مؤلفا من أجزاء أصلا كلام الجر وبائه وكافه وهمزة الاستفهام، أو كان ذا أجزاءلا تدل بحسب الوضع على شيء أصلا كزيد وحده وقام وحده، أو كان ذا أجزاء تدل بحسب الوضع على معنى من المعانى ولكن هذا المعنى ليس جزء المعنى الذى يدل عليه المركب نحو «حجة الإسلام» عَلَما، ونحو «تأبط شرًا» عَلَما، فإن كل واحد من هذين اللفظين ذو جزأين، وكل واحد من جزأيه يدل على معنى، ولكن المعنى الذي يدل عليه الجزء ليس جزء المعنى الذي يدل عليه مجموع الجزأين - فهذه الأنواع الثلاثة ليست من المركب، وإنما هي من المفرد.

عَـــلـــى جُـــــزْءِ مَـــعْـــنـــاهُ

اللفظ الذي (دل) توطئة لما بعده، ويحترز به - مع ذلك - عن اللفظ المهمل كديز، على رأى من يسميه لفظا (جزؤه) يخرج ما لا جزء له كباء الجر ولامه، وما له جزء لا يدل كزيد وأبكم[1] وتأبط شرا وعبد الله والحيوان الناطق أعلامًا، وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فإنما ذلك قبل جعلها أعلاما، أما بعد تصييرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسيًا منسيا، وصار كل جزء منها كالزاى من زيد، نص عليه بعض المحققين، وأما نحو «حجة الإسلام» علما إذا قصد و اضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة في الدين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا إخراجه، بل نلتزم أنه مركب، إذ ليس التركيب والإفراد إلا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى، وقول المصنف (على جُزء) بضم الزاى[2] (معناه) تتميم للكلام بذكر متعلقه.

(1) مما لا يقضى العجب منه أن يجعل الشارح فيما يأتى وغيره من المؤلفين كلمة «أبكم» ذات جزأين يدل كل واحد منهما على معنى، ولكنه ليس جزء المعنى الذى يدل عليه المؤلف. ويذكرون أنه مؤلف من «أب» وهو الوالد، و «كم» وهو اسم يستفهم به عن العدد. وهذا بعيد عن الصواب بعد الأرض عن السماء، وإلا كان «رجل» مؤلفا من جزءين: أحدهما «ر» وهو فعل أمر من الرؤية، وثانيهما «جل» وهو أمر من الجولان، وأمكن مثل ذلك في كل لفظ أو في أكثر الألفاظ.

(2) ضم الزاى من «جزء» ليس لضرورة إقامة وزن البيت، بل هو لغة ووجهها إتباع حركة الزاى لحركة الجيم، وبهذه اللغة قرئ في قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ وفي قوله جل ذكره: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ فما ذكره بعض الشارحين من أن ضم الزاى في «جزء» لإقامة الوزن ليس بصحيح.

وبما تقرر سابقًا سقطَ الاعتراضُ على المصنف بأن التعريف غير مانع لكونه أسقط من التعريف قيدًا، وهو كون تلك الدلالة مقصودة، ولكونه يدخل فيه نحو «حجة الإسلام» علمًا. وبقيت أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح.

مثال المركب «زيد قائم» و «الحيوان الناطق» إذا لم يكن علما، والمراد الدلالة الجارية على قانون الوضع اللغوى، حتى لو أراد أحد بألف «إنسان» مثلا معنى لم يكن مركبا، وإن وضعها هو لذلك.

والمركب ملتبس (بعكسِ ما) أي: المفردُ الذى (تلا) هُو المركب: أي تبعه، فهو: اللفظ المستعمل الذى لايدل جزؤه على جزء معناه، فدخل فيه كل لفظ لايدل جزؤه، وقد تقدمت أمثلة ذلك.

وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب، ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله.

والقسمة[1] عند المصنف ثنائية، وعند بعض أهل المنطق ثلاثية: مفرد،مثال الذاتى «الحيوان» بالنسبة إلى الإنسان والفرس، فإنه داخل فيهما لتركب الإنسان من الحيوان والناطق، والفرس من الحيوان والصاهل.

(1) أكثر المتأخرين من المناطقة على أن اللفظ المستعمل ينقسم إلى قسمين: اثنان داخلان في الماهية، واثنان خارجان عنها، وواحد هو تمامها، فإن فسرت الذاتى بأنه ما كان داخلا في الماهية: أي كان جزءا منها، وفسرت العرضى بما كان خارجا عنها، فقد بقى الخامس الذى هو تمام الماهية غير داخل في الذاتى ولا في العرضى، وهذا هو الذى جرى عليه الناظم، وهو الذى عليه الجمهور، ويرد على تقسيم الكلى إلى ذاتى وعرضى بناء على تفسيرهما بما ذكر أن التقسيم غير حاصر، لبقاء قسم يصدق عليه اسم المقسم وهو الكلى غير داخل في واحد من القسمين. الأول المركب، والثاني المفرد، وعندهم أن المركب والمؤلف والقول ألفاظ ثلاثة مترادفة معناها واحد وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وقد صرح بذلك الشيخ الرئيس ابن سينا، ومن المناطقة =

.....

ومثال العرضى «الضاحك» بالنسبة إلى الإنسان، لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق، فالضاحك خارج عنه.

والذاتى والعرضى لهم فيه اصطلاحات كثيرة أشهرها ثلاثة اصطلاحات

الأول - هذا الذى درج عليه المصنف.

الثاني - أن الذاتى هو جزء الماهية المحمول، والعرضى ماليس كذلك، فالنوع على هذا عرضى.

الثالث- أن الذاتى ما ليس بخارج عن الماهية، والعرضى هو الخارج عنها، فالنوع على هذا ذاتى.

واعترض بأن الذاتى منسوب إلى الذات، فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشيء إلى نفسه.

وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية، ومن ثم لم يقل «ذووى» على ما هو القاعدة، وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ما صدقها، ونسبة الحقيقة إلى ما صدقها صحيحة.

واعلم أن المصنف نص على أن «أولا» في البيت منصوب على الاشتغال قال: وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذى طلب، وبحث فيه بأن أداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، إلا فيما استثنى وليس هذا منه، فلا يفسر عاملا، وفاء الجواب كذلك، فيجب رفعه بالابتداء، والمسوغ التفصيل، أو عود الضمير. والجواب أن قوله «فانسبه» مؤخر من تقديم، والأصل: وأولا

=من جعل الأقسام ثلاثة: المفرد والمركب والمؤلف. والخلاف بينهم في اللفظ الذي يدل جزؤه على معنى ليس هو جزء المعنى الذي يدل عليه اللفظ بتمامه: هل هو داخل في المفرد أو هو قسم برأسه؟ فمن جعله داخلا في المفرد انحصرت القسمة عنده في الاثنين، ومن جعله قسما برأسه كانت الأقسام عنده ثلاثة.

وَالْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِـــنْـــسٌ

انسبه للذات إن اندرج فيها، فالفاء زائدة لاتمنع كونه من باب الاشتغال. وجواب الشرط محذوف لدلالة «فانسبه» المذكور عليه. ولو جعل فانسبه المذكور جوابا ما صح أن يتعلق به «للذات» إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط.

ثم أخذ في ذكر الكليات الخمس بقوله (والكلِّيات) بتخفيف الياء للوزن (خمسة دون انتقاص) ولا زيادة، وجه الحصر أن الكلي إما أن يكون تمام الماهية، أو جزأها، أو عرضا لها: الأول: النوع كالإنسان، والثاني:إن كان مساويا لها فالفصل كالناطق، أو أعم منها فالجنس كالحيوان، والثالث: إن خصها فالخاصة، وإلا فالعرض العام.

وينبغي أن يعلم أولا أن السؤال عن الشيء إما أن يكون عن حقيقته أو عن تمييزه عما التبس به، واللفظ الموضوع للأول «ما» وللثاني، «أي» والمسئول عنه بما منحصر في أربعة: واحد كلي نحو «ما الإنسان» وواحد جزئي نحو «ما زيد» ومتعدد متماثل الحقيقة نحو «مازيد وعمرو» ومتعدد مختلفها نحو «ما الإنسان والفرس»، والأجوبة عنها منحصرة في ثلاثة، لأن الجواب عن الأول بالحد، وعن الثاني والثالث بالنوع، وعن الرابع بالجنس.

أولها (جنس) وهو: ماصدق في جواب ماهو على كثيرين مختلفين بالحقيقة: كحيوان، فما صدق: جنس، وفي جواب: مخرج للعرض العام، لأنه لا يقال في الجواب أصلا، لأنه ليس ماهية لما هو عرض له، ولاجزأها

.....

حتى يقال في جواب ما هو، ولا مميزًا له حتى يقال في جواب أي، وإضافة الجواب وهو: ما لايدل جزؤه على شيء كزيد، ومركب، وهو: ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه كأبكم وعبد الله علمًا أو على جزء معناه إلا أن دلالته غير مقصودة كحيوان ناطق علما، بناء على خلاف ما حققناه، ومؤلف، وهو: ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم.

و «أول» في البيت مبتدأ. وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل[1] وقوله «ماتلا» عائد الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر في «تلا».

وقال المصنف: «وقولنا ما تلا عائده محذوف، لأنه متصل منصوب بفعل» ا هـ. وبحيث فيه بأن «ما» واقعة على المفرد، وهو الذى تلا المركب، فيكون العائد ضمير الرفع، ويجاب بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال، فيكون المركبُ تلا المفرد بهذا المعنى: أي اتصل به، فالتقدير: المركب بعكس المفرد الذى تلاه هو: أي المركب: أي اتصل به في البيت السابق.

(1) أحسن من هذا أن يكون مسوغ وقوع النكرة مبتدأ في هذا الموضع أنها صفة لموصوف محذوف. وتقدير الكلام: فقسم أول، فهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم: «سوداء ولود خير من حسناء عقيم» أي: امرأة سوداء. وذلك لأنه لا تفصيل في قوله «فأول - إلخ» وإنما الواقع في معرض التفصيل قوله «مستعمل الألفاظ - إلخ».

وَهْوَ على قِسْمَيْن أعنِي الْمُفْرَدَا كُلِّيٌّ أوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وجِدَا
فَمُفْهِم اشْتِرَاكِ الْكُلِّيُّ

(وهو على قسمين أعنى) بمصدوق الضمير (المفردا[1]) بالنظر إلى معناه (كلى أو) بوصل الهمزة (جزئى) بمنع الصرف للضرورة (حيث وجدا) أي: المفرد، فالألف للإطلاق.

(فمفهم اشتراك) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى: مبتدأ، خبره «مفهم اشتراك» فخرج «زيد» المشترك فيه بنوه مثلا، فإنه وإن كان يشترك في معناه أفراد باعتبار أبوته لهم، لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها بأنها عبارة عن صدق ذلك المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة إلى الاشتراك اللفظى والمعنوى، ويريدون بالأول المشترك، وبالثانى الكلى. وقسم الأقدمون الكلى إلى ثلاثة أقسام: مالم يوجد منه شيء، وما وجد منه واحد فقط، وما وجد منه أفراد، فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة إلى قسمين، فصارت الأقسام ستة،

(1) اعلم أولا أن المفرد على ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف والذي ينقسم منها إلى الكلي والجزئى هو الاسم، لأن الفعل لا يكون إلا كليا لأنه صالح لأن يحمل على كثيرين من الفاعلين، ولأن الحرف لا يوصف لا بكلية ولا بجزئية؛ إذ لا معنى له في نفسه وإنما معناه في غيره. ثم اعلم أن على تقسيم المؤلف المفرد إلى قسمين كلى وجزئى اعتراضا من وجهين: الأول أن المفرد عام والأقسام خاصة، وكان ينبغى جعل المقسم نوعا خاصا من المفرد وهو الاسم، والثاني أن تخصيص المفرد بالانقسام إلى الكلى والجزئى يفيد أن المركب لا ينقسم إليهما، مع أن المركب كذلك ينقسم إلى جزئى كرأس زيد وإلى كلى كالجسم النامى. ويجاب عن الأول بأن المراد بالمفرد أشرف أنواعه وهو الاسم، فأل فيه للكمال، وعن الثاني بأنه إنما خص المفرد بالتقسيم لأنه إنما ذكر ذلك تمهيدا لذكر الكليات الخمس وهي من المفرد، لا من المركب.

فقسموا الأول إلى: ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين، وإلى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق، وقسموا الثاني - وهو ما وجد منه واحد فقط - إلى: ما يستحيل وجود غيره معه كالإله، وإلى ما يمكن وجود غيره معه كشمس، وقسموا الثالث إلى: ما وجد منه أفراد متناهية (كأسد) وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء وثابت، فإن أفرادها غير متناهية، إذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى، وقد دلَّ الدليل من السنة على أنها لا نهاية لها، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما ثبتت في حق الحوادث، ولم نجد هذا التمثيل لأحد، وإنما يمثلون له بحركة الفلك[1] على مذهب الفلاسفة من أنها لا أول لها، وهو مذهب باطل، ومعتقده كافر إجماعا، ومثل له بعضهم[2] بنعمة الله، وليس بصواب، لأن الكلام فيما وجد منه أفراد بالفعل لا نهاية لها، ونعمة الله لا نهاية لها بمعنى آخر: أي بالنظر لما سيوجد منها أبد الآباد.

(وعكسه) وهو: ما لا يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم (الجزئي) الجزئي: مبتدأ مؤخر، و «عكسه» خبر مقدم، وذلك كزيد، فإن مفهومه - من حيث وضعه للذات المخصوصة - لا يفهم الاشتراك، ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي، لأن المراد هنا الاشتراك المعنوي.

(1) ذهب الفلاسفة إلى أن حركة الفلك قديمة بالنوع، على معنى أنه ما من حركة من حركاتها إلا وقبلها حركة مماثلة لها، وهكذا إلى ما لا نهاية له في الماضي، وإلا بعدها حركه مماثلة لها وهكذا إلى ما لا نهاية له في المستقبل، ويؤخذ من هذا أنهم يذهبون إلى إثبات القدم لغير ذات الله تعالى وصفاته، ولهذا وصف الشارح مذهبهم بأنه باطل ومعتقده بأنه كافر بإجماع المسلمين.

(2) يشير إلى شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري في شرحه على «إيساغوجي».

وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْـدَرَجْ فَانْسِبْهُ؛ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

وقدموا الكلى في تأليفهم على الجزئى لأجل عنايتهم به، لأنه مادة الحدود والبراهين والمطالب، غالبا[1]، بخلاف الجزئى، والمصنف زاد عليهم بنكتة أخرى، وهي أنه عرف الكلى بأمر وجودى، وهو كونه مفهم اشتراك والجزئى بالسلب، وسلب الشيء لا يعقل إلا بعد تعقل وجوده، وهم عرفوا الكلى بالعدم: أي ما لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين.

(وأولا) وهو الكلى (للذات) أي الماهية (إن فيها اندرج فانسبه) أي: انسب الأول - وهو الكلى - للذات، إن اندرج فيها، بأن كان جزءا منها فلا يصدق الذاتى حينئذ إلا على الجنس والفصل (أو) بمعنى الواو: أي وانسبه (لعارض إذا خرج) عن الذات: أي الماهية، إلا أنهم ينسبون على غير قياس فيقولون في النسبة إلى عارض: عرضى؛ فلا يصدق العرضى على هذا إلا على الخاصة والعرض العام.[2] ويفهم من هذا أن النوع كالإنسان واسطة مثال الذاتى الحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، فإنه

(1) لا تتألف الحدود إلا من الكليات، وأما البراهين والمطالب - أي النتائج، وسميت النتيجة مطلبا لأنها تطلب بالدليل - فإنها قد تتألف من الكليات، وقد يكون في تأليفها بعض الجزئيات، كقولك: زيد يؤدى واجبه، وكل من يؤدى واجبه يستحق الإكرام، فزيد يستحق الإكرام. ولذلك قال الشارح «غالبا» ومن هذا التقرير تفهم أن قوله «غالبا» راجع إلى البراهين والمطالب دون الحدود.

(2) اعلم أن الكلى إما أن يكون هو نفس الماهية كالإنسان. وإما أن يكون جزء الماهية كالحيوان والناطق بالنسبة للإنسان، وإما أن يكون خارجا عن الماهية كالمتحرك والضاحك بالنسبة للإنسان. فهذه خمسة أنواع للكلى.

داخل فيهما لتركب الإنسان من الحيوان والناطق، والفرس من الحيوان والصاهل ومثال العرضى الضاحك بالنسبة إلى الإنسان لما مرَّ أنه مركب من الحيوان والناطق، فالضاحك خارج عنه، والذاتى والعرضى لهم فيه اصطلاحات كثيرة أشهرها ثلاثة اصطلاحات: الأول هذا الذى درج عليه المصنف، الثاني أن الذاتى هو جزء الماهية المحمول، والعرضى ما ليس كذلك، فالنوع على هذا عرضى[1] الثالث أن الذاتى ما ليس بخارج عن الماهية، والعرضى هو الخارج عنها، فالنوع على هذا ذاتى. واعترض بأن الذاتى منسوب إلى الذات، فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشيء إلى نفسه، وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية، ومن ثمّ لم يقل ذَوَوِىٌّ على ماهو القاعدة[2] وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ما صدقها. ونسبة الحقيقة إلى ما صدقها صحيحة، واعلم أن المصنف نص على أن -أولا- في البيت منصوب على الاستغال، قال: وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذى طلب، وبُحث فيه بأن أداة الشرط لا يعمل بعدها فيما قبلها إلا فيما استثنى وليس هذا منه، فلا يفسر عاملا، وفاء الجواب كذلك، فيجب رفعه بالابتداء والمسوغ التفصيل أو عود الضمير، والجواب أن قوله - فانسبه- مؤخر من تقديم والأصل وأولا انسبه للذات إن اندرج فيها، فالفاء زائدة لاتمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور عليه، ولو جعل فانسبه المذكور جوابا ما صح أن يتعلق به للذات، إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط.

(1) لأنه ليس جزء الماهية بل هو تمامها، فيدخل في تعريف العرضى.

(2) هى حذف تاء التأنيث ورد اللام وهى الواو المعوض عنها التاء ورد العين إلى أصلها وهو الواو.

وَالْكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ جِنْسٌ

الكليات الخمس:

ثم أخذ في ذكر الكليات الخمس بقوله (والكليات) بتخفيف الياء للوزن (خمسة دون انتقاص) ولا زيادة، ووجه الحصر أن الكلى إما أن يكون تمام الماهية أو جزأها أو عرضا لها، الأول النوع كالإنسان، والثاني إن كان مساويا لها فالفصل كالناطق، أو أعم منها فالجنس كالحيوان، والثالث إن خصّها فالخاصة، والإ فالعرض العام، وينبغى أن يعلم أولا أن السؤال عن الشيء إما أن يكون عن حقيقته، أو عن تمييزه عما التبس به، واللفظ الموضوع للأول ما، وللثانى أيّ، والمسئول عنه بما منحصر في أربعة: واحد كلى، نحو ما الإنسان؟ وواحد جزئى، نحو ما زيد؟ ومتعدد متماثل الحقيقة، نحو ما زيد وعمرو؟ ومتعدد مختلفها، نحو ما الإنسان والفرس؟ والأجوبة عنها منحصرة في ثلاثة: لأن الجواب عن الأول بالحد[1] وعن الثانى والثالث بالنوع[2] وعن الرابع بالجنس.[3]

1 - **الجنس:**

أولها: (جنس) وهو ما صدق في الجواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة، كحيوان، فما صدق جنس، وفى جواب مخرج للعرض العام، لأنه لا يقال في الجواب أصلا[4] لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزأها حتى يقال في جواب ماهو، ولا مميزا له حتى يقال في جواب أيّ، وإضافة الجواب إلى «ما» مخرجة للفصل قريبا أو بعيدًا وللخاصة مطلقًا،

(1) فيقال في الجواب عنه: حيوان ناطق.

(2) فيقال في الجواب عنهما: إنسان.

(3) فيقال في الجواب عنه: حيوان.

(4) يعنى أنه لا يقال في جواب ما ولا أي، لأنه يقع في جواب كيف، كما إذا قلت - كيف زيد- فيقال صحيح.

ومختلفين إلى آخره: يخرج النوع الحقيقى، أما الجزئى فلك أن تقول: ليس الكلام إلا في الكليات فلا يحتاج إلى إخراجه ولك أن تخرجه بفى جواب ما هو، وسيأتى ذكر مراتب الجنس.

(و) ثانيها: (فصل) وهو: جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء، فجزء الماهية: يخرج النوع والخاصة مطلقا، والعرض العام كذلك، والصادق عليها مخرج للجزء المادى كالسقْف للبيت، وفي جواب أي: مخرج للجنس مثاله «الناطق» لأنه إذا سئل عن الإنسان بأى شيء هو في ذاته كان «الناطق» جوابا عنه، لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس.

والفصل قسمان: قريب، وهو: ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للإنسان، وبعيد، وهو: ما يميز الشيء عن جنسه البعيد، كالحساس للإنسان، ولا يلزم كون الجنس فصلا، لأنه إذا أتى به في جواب أي شيء هو في ذاته كان فصلا، وإذا أتى به في جواب ماهو كان جنسا، فله اعتباران، والكليات تختلف بالاعتبارات.

وثالثها: (عرض) عام، وهو: الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها، فالكلى الخارج عن الماهية: مخرج للجنس والفصل والنوع، والصادق إلخ: مخرج للخاصة.

والعرض العام إما لازم أو مفارق كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما، لأنه بالقوة أو بالفعل خارج عنهما.

ورابعها: (نوع) وهو: ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة، فما صدق: جنس، وفي جواب: مخرج للعرض العام، وإضافته

إلى «ما» مخرجة للفصل والخاصة، وعلى كثيرين: يخرج الحد، ومتفقين بالحقيقة: يخرج الجنس. والمراد بكونه صادقا على كثيرين أنه صادق عليها سواء جمعت في السؤال «نحو ما زيد وعمرو وبكر» أو أفرد بعضها نحو «ما زيد» بخلاف الصدق في تعريف الجنس، فإنه لا يصح إلا إذا جمعت.

والمعرف بما ذكر هو النوع الحقيقي، وأما الإضافي فهو: الكلي المقول على كثيرين في جواب ما هو المندرج تحت جنس، فبينهما عموم وخصوص من وجه: يجتمعان في النوع السافل كالإنسان فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي لصدق تعريفه عليه، وينفرد الإضافي في الجنس السافل كحيوان، والمتوسط كجسم، فإن فوقهما جنسًا وهو الجوهر وينفرد الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة، لعدم اندراجها تحت جنس، وإلا لزم تركيبها.

(و) خامسها: (خاص) بتخفيف الصاد - أي خاصة، ورخمه بحذف الهاء للضرورة. وهي: الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها، فالكلي: جنس، والخارج عن الماهية: يخرج الجنس والفصل والنوع، والخاص بها: يخرج العرض العام.

والخاصة قد تكون للجنس كالماشي للحيوان، وقد تكون للنوع كالضاحك للإنسان، وكل خاصة نوع خاصة لجنسه، ولا عكس.

وأوَّل ثـــلاَثَـةٌ بـلَا شَـطَـطْ جنْسٌ قَرِيبٌ أوْ بَعيدٌ أوْ وَسَطْ

وهي أيضا إما لازمة أو مفارقة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان. وههنا أبحاث وتفريعات شريفة وشحنا بها الشرح.

(وأول) مبتدأ، والمسوغ التفصيل[1] وهو الجنس (ثلاثة بلا شطط) أي: زيادة. والأصل «لا بشطط» بتقديم حرف النفى على حرف الجر، لأن حرف النفى أصله التصدير، فزحلقت عن محلها تزيينًا[2] للفظ (جنس قريب) وهو : ما لاجنس تحته وفوقه الأجناس، ويسمى الجنس السافل، كالحيوان، فليس تحته جنس، بل أنواع حقيقية (أو) جنس (بعيد) وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس، ويسمى العالى، كالجوهر بناء على جنسيته وهذا عند الإطلاق، أما إذا أريد البعد النسبى فيقال: الجنس إما بعيد بمرتبة كالجسم النامى، أو بعيد بمرتبتين كالجسم المطلق، وهكذا (أو) جنس (وسط) وهو: مافوقه جنس وتحته جنس، كالجسم. وترك الجنس المنفرد[3] لأنه لم يظفر له بمثال، ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته.

(1) بل المسوغ كونه وصفا لموصوف محذوف، كما قدمنا نظيره.

(2) هذا جار على مذهب من يرى من النحاة أن «لا» في مثل هذا التركيب حرف، ومن النحاة من يذهب إلى أن «لا» في مثل هذا التركيب اسم بمعنى غير ظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العارية، وعلى هذا لا تقديم ولا تأخير.

(3) الجنس المنفرد: هو ما ليس فوقه جنس وتحته حقيقة، وهذا لم يظفر له بمثال متفق عليه بين العلماء، وذلك لأن الأجناس العالية التى ظفرت بها الحكماء عشر، وهي: الجوهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، والملك، والفعل، والانفعال، والإضافة، والوضع. وتحت كل واحد من هذه أجناس، فلا يصلح واحد منها مثالا للجنس المنفرد، وقد مثل بعض العلماء للجنس المنفرد بمثال غير متفق عليه، وهو العقل؛ فإنه مما أثبته الفلاسفة، وهو جنس عندهم للعقول العشرة، ومنشأ ذلك أنهم أثبتوا قسما غير الجوهر والعرض، وسموه الجوهر المجرد، لكونه مجردا عن المادة وعن علائق المادة، وجعلوا العقول العشرة من هذا القسم. وبهذا التقرير تفهم أنه لا تناقض بين قول الشارح «لأنه لم يظفر له بمثال» مع قوله «ومثل له بعضهم بالعقل».

فصل

وِنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ
تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ والاشْتِرَاكُ

(فصل)

في نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر

(ونسبة الألفاظ للمعانى) أي: مع المعانى، على أن اللام بمعنى مع، كقوله:

فَلَمَّا تفرَّقنَا كأنى وَمَالِكا لطول اجتماعٍ لَمْ نبِتْ ليلة مَعَا

والمراد بالمعنى ما يعنى - أي: يقصد- فشمل الأفراد، ومتعلق النسبة محذوف -أي لبعضها- والتقدير: ونسبة الألفاظ والمعانى بعضها لبعض وإنما احتجنا إلى هذا لأن التواطؤ والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ إلى معنى، بل نسبة المعنى إلى أفراده (خمسة أقسام بلانقصان) ولا زيادة، لأن اللفظ إما كلى أو جزئى، والأول: إن كان معناه واحدًا فإن كان مستويا في أفراده فالنسبة بينه وبين أفراده (تواطؤ) كالإنسان، فإن معناه لايختلف في أفراده، وإلا بأن اختلف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) ويقال «تشكك» كالنور، فإنه في الشمس أقوى منه في القمر، ويسمى اللفظ في الأول «متواطئًا» كمعناه، وفي الثاني مشككا كمعناه، وإذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر، فإن لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أي تباين كالإنسان والفرس، ويسمى معنياهما متباينين، وكذا اللفظان تبعا لهما (و) اللفظ المفرد: إن عدد الواضع معناه

عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

وَاللَّفْظُ إمَّا طَلَبٌ أوْ خَبَرُ ... وَأوَّلٌ ثَلَاثَةٌ سَتُذْكَرُ

أمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا، وَعَكْسُهُ دُعا ... وَفِي التَّسَاوِي فالْتِمَاسٌ وَقَعَا

فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني هي (الاشتراك) كالمحفد - على وزن منبر - وضع لطرف الثوب، وللقدح الذي يكال به، وكعين: وضع للباصرة وللجارية، وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة، نص عليه الفخر في الملخص (عكسه الترادف) أي: الترادف أن يكون اللفظ متعددًا والمعنى واحدًا، كإنسان وبشر، فإنهما موضوعان للحيوان الناطق.

(واللفظ) المستعمل (إما طلب) إن أفاد طلبا كاضرب (أو خبر) إن احتمل الصدق، فإن كان الطلب طلب ترك فهو النهي كلا تضرب، أو طلب فعل فهو الذي قسمه المصنف بقوله (وأول ثلاثة ستذكر) فهو: إن دل بذاته على الطلب (أمر) حالة كونه (مع استعلا) أي طلب العلو: بأن يكون الطالب مظهرًا له، سواء كان عاليا في نفس الأمر أولا، (وعكسه) وهو: الطلب مع إظهار الخضوع (دعا، و) الطلب (في) حال (التساوي فالتماس وقعا) بألف الإطلاق، والفاء صلة في الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرًا، وسكت عن تقسيم طلب الترك، لأنه لم يقل إن الطلب إذا كان مع استعلاء أمر أو نهي، ويحتمل أنه أدرجه في الأمر بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد، والخلاف في أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو أو هما أو لا يشترط شيء منهما مشهور في الأصول، وخرج بقولنا فيما تقدم «إن دل بذاته على الطلب» دلالة المركب في قولنا «أنا عطشان» لمن معه ماء على طلب التمكين من الماء، فإن دلالة هذا المركب على طلب فعل المواساة بالماء ليست من ذاته: أي ليست من جهة وضعه، إذ الذي يدل

.....

عليه هذا المركب بحسب الوضع - إن قلنا إن المركبات موضوعة - إنما هو حصول العطش له، وإنما يدل على الطلب بطريق الكناية، بقرينة وجود الماء مع المخاطب، فلا يسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا. وبقى قسم آخر ليس بطلب ولا خبر كالتمنى والترجى والقسم وحده بدون جوابه والنداء وصيغ العقود والاستفهام[1]، ويسمى هذا في الاصطلاح تنبيها، والأقرب إلى التحقيق أن ما دل على الطلب مفرد[2]، كما ذهب إليه الإبيارى، وهو موافق لاصطلاح النحويين، فإن فعل الأمر عندهم من أقسام الفعل الذي هو من أقسام الكلمة، والكلمة: ما وضعت لمعنى مفرد فيلزم أن أقسامها كذلك، هذا حاصل ما قاله الإمام السنوسى في شرح ابن عرفة، وهذا على أنه يشترط في المركب جزآن ماديان، أما على أنه يكفى جزء مادى وجزء صورى ففعل الأمر مركب لأنه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته، ولم يذكر المصنف هذا الفصل إلا لتمييز الخبر عن غيره، لأنه المبحوث عنه عند المناطقة.

(1) زادوا على ذلك: العرض، والتحضيض، وجملة نعم وبئس، وكم الخبرية، ورُبَّ، والتعجب. ويسمى هذا القسم المذكور بجميع أنواعه بأحد اسمين: أولهما التنبيه. وهو الذى ذكره الشارح هنا، وثانيهما الإنشاء. وبعضهم يدخل كثيرا مما ذكرنا من أنواع هذا القسم في الخبر، وبعضهم جعل الاستفهام من الطلب، وجعل بعضهم أنواع التنبيه والطلب قسما واحدا وسماه الإنشاء؛ فللإنشاء معنيان: أحدهما يقابل الخبر والطلب، وثانيهما يقابل الخبر وحده، فاعرف ذلك واحرص عليه.

(2) إنما كان هذا أقرب إلى التحقيق، لأن الذي يدل على الطلب هو لفظ الفعل نحو «اضرب» ولا دخل للفاعل الذى هو الضمير المستتر فيه في الدلالة على طلب الفعل.

فصل

الْكُلُّ حُكْمُنَا على المَجْمُوعِ كَـ «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ»

(فصل)

في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

لما ذكر الكلى والجزئى استتبعهما بما شاركهما في المادة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية (الكل حكمنا على المجموع) من حيث هو مجموع، نحو «كل رجل من بنى تميم يحمل الصخرة العظيمة» أي: مجموعهم، لاجميعهم، إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها. ونحو ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية» إلا أن الحكم في الثاني ثابت لجميعهم، بخلاف الأول. و (كـ) قوله صلى الله عليه وسلم ما معناه (كل ذاك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فهذه رواية بالمعنى، والمروى أنه صلى الله عليه وسلم قال: «كل ذلك لم يكن» قال سيدى سعيد ما حاصله: إن هذا التمثيل جار على تأويل مرجوح كما نبه عليه الأبى وغيره، والراجح أنه من باب الكلية: أي لم يقع واحد منهما، لأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما في اعتقاد المستفهم، فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل منهما، لا بنفى الجمع بينهما، لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا، فيجب أن يكون قوله «كل ذلك لم يكن» نفيا لكل منهما، ولأنه قد روى أنه لما قال النبى ﷺ «كل ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين: بل بعض ذلك قد كان، فلو لم يكن قوله «كل ذلك لم يكن» سلبا كليا لما صح «بعض ذلك

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا
وَالْحُكْمُ لِلبَعْضِ هُوَ الجُزئيهْ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

قد كان» لأنه إنما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا، إذ الإيجاب الجزئى رَفْع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى، ولأن تأخر النفى عن «كل» لعموم السلب، بخلاف تقدمه عليها فلسلب العموم. اهـ. وهذا بيان للتحقيق في معنى الحديث. ويجاب عن المؤلف بأن البحث في المثل ليس من دأب الفحول (وحيثما لكل فرد) أي عليه (حكما فإنه) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (كلية قد علما) نحو: «كل نفس ذائقة الموت» و «لا إله إلا الله» (والحكم للبعض) أي عليه (هو) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو «بعض الإنسان كاتب» و «بعض الحيوان ليس بإنسان» و(الجزء معرفته جليه) وهو: ما تركب منه ومن غيره الكل، كالحيوان، فإنه جزء من الإنسان، والسقف بالنسبة للبيت.

فصل

مُـعَـرَّفٌ عـلَـى ثَـلَاثَـةٍ قُـسِـمْ حَـدٌّ، وَرَسْـمِـيٌّ، ولَفْظِيٌّ عُلِمْ

فصل

في المعرفات

جمع معرف، ويسمى «تعريفا» و «قولا شارحا» لشرحه الماهية وتعريف المخاطب بها.

ومعرف الشيء: ما يقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره، كالحد عند الأصوليين.

(معرف) مبتدأ حذفت منه أل للوزن (على ثلاثه قسم) أحدها: (حد) تام وناقص. (و) ثانيهما (رسمي) منسوب إلى الرسم بالمعنى اللغوى، وهو الأثر، لا أنه منسوب للرسم المصطلح عليه، لئلا يلزم نسبة الشيء إلى نفسه، ويقال له أيضا «رسم» وهو أيضا تام وناقص. (و) ثالثها (لفظى علم) منسوب إلى اللفظ المطلق، فهو من نسبة الخاص إلى العام. وزاد بعضهم التعريف بالمثال، وبالتقسيم[1].

(1) المثال في المشهور: هو جزئى من جزئيات شيء هو الممثل له، كما تقول «زيد من قولنا قام زيد فاعل» فإن «زيد» في هذا المثال فاعل، وهو جزئى من جزئيات مطلق الفاعل الذي هو: الاسم المرفوع بعد فعل مبنى للمعلوم، فلو عرفت الفاعل فقلت «الفاعل مثل زيد في قولنا قام زيد» كنت قد عرفته بالمثال. والشارح لم يقصد بالمثال خصوص هذا المعنى، بل أراد به ما يعم هذا والتشبيه؛ كأن تقول في تعريف العلم مثلا «العلم كالنور» والدليل على إرادته ذلك أنه ذكر هذا المثال في شرحه الكبير على أنه من نوع التعريف بالمثال، وأنه سيأتى في كلامه هنا ما يفيد ذلك، وأما التعريف بالتقسيم فكأن تقول في تعريف الكلمة: «الكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف»=

فالْحَدُّ بالْجِنْسِ وفَصْلٍ وَقَعَا والرَّسْمُ بالجِنْس وخاصَةٍ مَعَا
وناقِصُ الْحَدِّ بِفَصْلٍ، أَوْ معا جنسٍ بَعيد لَا قَـرِيـبٍ وَقَعا

والحق أن هذه الثلاثة داخلة في الرسم[1]، لأنها تعاريف بالخواص.

(فالحد) التام (بالجنس) القريب (وفصل) كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان (وقعا): أما كونه حدا فلأن الحد لغة المنع، وهو مانع من دخول الغير فيه، وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه. ويشترط في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل.

(والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة) شاملة لازمة حال كونهما (معا) كقولنا «الإنسان حيوان ضاحك»: أما كونه رسما فلأن الرسم لغة الأثر، والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها، وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر مختص. (وناقص الحد بفصل) قريب وحده، كالإنسان ناطق (أو) به (معا جنس بعيد لا قريب وقعا) كالإنسان جسم ناطق[2]: أما كونه حدا فلما مر، وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

= وكأن تقول في تعريف العلم: «العلم ينقسم إلى تصوير وتصديق» وكأن تقول في تعريف الفاعل: «الفاعل إما أن يكون اسما صريحًا كزيد في قولنا قام زيد، وإما أن يكون اسما مؤولا بالصريح كأن وما دخلت عليه في قولنا يعجبني أن تجتهد».

(1) المراد بالثلاثة: التعريف اللفظي، والتعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، وإنما كانت هذه الثلاثة من باب الرسم لأن كل واحد منها تعريف بالخاصة، وقد عرفت أن التعريف بالخاصة رسم، فأما كون اللفظي منه فلأن اللفظ الدال على الشيء هو في الحقيقة من خواصه، وأما كون المثال منه، فلأن مثال الشيء ومشابهته خاصة من خواصه أيضا، وكذا انقسام الشيء إلى أشياء معينة خاصة من خواصه.

(2) مثل الجنس البعيد في كل موضع فصل الجنس البعيد، فلو قلت في تعريف الإنسان «الحساس الناطق» كان ذلك بمثابة أن تقول في تعريفه «الجسم الناطق» وكلاهما حد ناقص. ولو قلت في تعريف الإنسان «حساس ضاحك» كان بمثابة أن تقول في تعريفه: «جسم ضاحك» وكلاهما رسم ناقص.

وناقِص الرّسْم بِخَاصَةٍ فَقَطْ أوْ مَـعَ جِنْسٍ أبْعَدٍ قَـدِ ارْتَبَطْ
ومَـا بِلَفْظِيٍّ لَـدَيْـهِـمْ شُـهِـرَا تَبْدِيلُ لَـفْـظٍ بِـرَدِيـفٍ أشْـهَـرَا

(وناقص الرسم بخاصة) بالقيد السابق (فقط) نحو: الإنسان ضاحك (أوْ) بها (مع جنس أبعد) بالتنوين للضرورة: أي بعيد (قد ارتبط) نحو «الإنسان جسم ضاحك»: أما كونه رسمًا فلما مر، وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام.

ومثل المذكورات فيما مر حدودها، فلو أبدلت الجنس القريب أو البعيد أو الفصل بحده - كالجسم النامى الحساس المتفكر بالقوة، وكالجسم النامى الحساس الناطق، وكالحيوان المتفكر بالقوة - لم يختلف الحكم.

وبقى التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشى الناطق بالنسبة إلى الإنسان، أو مع الخاصة كالماشى الضاحك، وبالفصل معها كالناطق الضاحك، والأكثرون على أن الأول والثالث حدَّان ناقصان، والثاني رسم ناقص.

وفهم من كلام المصنف أن الحد لا يكون إلا الماهيات المركبة، فتخرج البسائط، فلا تعرف إلا بالرسم، وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط.

(وما بـ) ـتعريف (لفظى لديهم شهرا) أي: وما شهر عندهم بالتعريف اللفظى هو (تبديل لفظ بـ)ـلفظ (رديف) له (أشهرا) منه عند السامع، كما يقال «ما البر؟» فيعرف بأنه القمح. وخرج بالرديف فصل المعرف وخاصته، وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة، مثل لفظ القمح في المثال المذكور خاصة من خواص البر. وكذا التعريف

وشَـرْطُ كُـلٍّ أنْ يُـرَى مُـطّـرِدَا مُنْعَكِسًا، وظَـاهِـرًا لا أبْـعَـدَا
ولَا مُـسَـاويًـا، وَلَا تَـجَـوُّزَا بِـلَا قَـرِيـنَـةٍ بِـهَـا تُـحَـرِّزَا

بالمثال، نحو: الاسم كزيد، والعلم كالنور، لأن التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به، إذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا، وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم في معرف الشيء أنه ما يقتضى تصوره أو امتيازه عن غيره، لأن التقسيم خاصة من خواص المقسم.

(وشرط كل) أي كل المعرفات من الحد والرسم واللفظى، بالنظر إلى المعنى (أن يرى مطردًا) أي كلما وجد المعرف وجد المعرف فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرف، فيكون مانعا (منعكسًا) أي كلما وجد المعرف وجد هو، فلا يخرج عنه من أفراد المعرف[1] فيكون جامعا فلا يكون أعم كـ «جسم نام حساس متحرك بالإرادة» في تعريف الإنسان، وإلا كان غير مانع، ولا أخص كـ «متفكر بالقوة» في تعريف الحيوان، وإلا كان غير جامع (و) بالنظر إلى اللفظ شرط كل أن يرى (ظاهرًا لا) أن يرى (أبعدا) أي أخفى من المعرف كالنار جسم كالنفس (ولا مساويا) للمعرف

(1) هذا الذى ذكره الناظم والشارح - من أنه يشترط في التعريف مطلقا أن يكون مطردا منعكسا، وبعبارة أخرى أن يكون جامعا وأن يكون مانعا هو مذهب المتأخرين من المناطقة، فأما المتقدمون منهم فإنهم يجوزون في التعريف الناقص، سواء أكان حدا ناقصا أم كان رسما ناقصا، أن يكون التعريف أعم من المعرف وأن يكون التعريف أخص من المعرف، وبعبارة أخرى لا يوجبون فيه أن يكون التعريف مساويا للمعرف، وبعبارة ثالثة يجوز عندهم في كل واحد من هذين النوعين من التعريف أن يكون غير جامع لأفراد المعرف، أن يكون غير مانع من دخول غير المعرف فيه. وقد كثر في التعريفات اللفظية مجيء التعريف أعم من المعرف وأخص منه، وكتب اللغة مشحونة بهذا.

وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودِ

في الخفاء، نحو: «المتحرك ما ليس بساكن» (ولا تجوزًا) بضم الواو مصدرا، قال المصنف: أي ولا بلفظ تجوز، فهو على حذف مضاف (بلا قرينة) معينة للمراد (بها تحرزا) على صيغة المبنى للمجهول - أي: تحرز بها عن غيره، كتعريف البليد بالحيوان الناهق، فلا يجوز إلا إذا دلت قرينة معينة كقولنا «حيوان ناهق يدخل الحمام ويصلى» وبقولى «معينة للمراد» سقط الاعتراض بأن المجاز لا بد له من قرينة، لكونها مأخوذة في تعريفه، فلا معنى لاشتراطها هنا، لأن الذي أخذ في تعريف المجاز هو القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له اللفظ، وهى معينة لما أريد باللفظ(ولا) أن يرى (بما يدرى) أي يعلم (بمحدود) أي معرف -بالفتح- كتعريف الشمس بأنها كوكب نهارى، مع أن النهار يتوقف معرفته على الشمس، لأنها مأخوذة في تعريفه، وهذا[1] يختلف باختلاف المخاطب، فإذا كان المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف، ومثل ذلك أيضا تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم، لأن المعلوم معرفته متوقفة على معرفة

(1) يريد أن تعريف الشيء بما تتوقف معرفته على معرفة ذلك الشيء يختلف حاله صحة وفسادا باختلاف حال المخاطب، فإذا كان المخاطب يعرف ما في التعريف من جهة غير الجهة التي تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود صح التعريف وإذا كان المخاطب لا يعرف ما في التعريف إلا من الجهة التى تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود فسد التعريف، بسبب اشتماله على الدور. ونبين لك هذا في المثال الذي بين يديك - وهو قوله في تعريف الشمس: كوكب نهارى- فإنك إذا كنت تذكر هذا التعريف لمن لا يعرف النهار إلا أنه «الذي تطلع فيه الشمس» كان هذا التعريف فاسدا، لكون معرفة المحدود متوقفة على معرفة الحد، ومعرفته متوقفة على معرفة المحدود، فتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر، وهذا هو الدور بعينه، وإن كنت تذكر هذا التعريف لمن يعرف النهار بأنه «الذي تغيب فيه الكواكب» مثلا - صح التعريف، لعدم الدور. فافهم.

وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
وعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

العلم، وأجيب بأجوبة فاسدة، والحق في الجواب أن المراد من المعلوم ذاته فقط: أي لا باعتبار المعلومية، فكأنه قيل: العلم معرفة الأمر، فلا دور.

وظاهر كلام المصنف أن كلا من المذكورات يمكن إدخاله في الحدود وهو ظاهر، نعم الدور لا يتأتى في الحد، لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل.

(ولا) بـ (مشترك من القرينة) المعينة للمراد (خلا) إلا إذا أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول إلى آخره، والقول مشترك بين الملفوظ والمعقول، فهو جائز، لأن المراد به كل منهما. والممتنع كتعريف الشمس بأنها عين، إلا إذا وجدت قرينة معينة.

(وعندهم) أي: المناطقة، وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك، فعند غيرهم كذلك، أو الضمير عائد للعلماء مطلقا (من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود) أي الرسوم[1] لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، كقولنا «الفاعل هو الاسم المرفوع». وهذا إذا جعل الحكم

(1) حمل العلامة الشارح الحدود على الرسوم، مع أن الحد إن أريد به معناه الذي مر بيانه مقابل للرسم، وإن أريد به التعريف كان أعم من الرسم، والتزم المجاز في عبارة الناظم لعلاقة التضاد إن أريد بالحد المعنى الأول أو لعلاقة العموم والخصوص إن أريد بالحد المعنى الثاني؛ والسر في ذلك أن الحد بمعناه المعروف مما مضى لا يمكن أن تدخل الأحكام فيه. لأن الحد لا يكون إلا بأجزاء الماهية، والحكم ليس جزءا من الماهية، وإنما هو خاصة من خواصها، وقد عرفت أن الرسم هو الذى يكون بذكر خواص الشيء المعرف. لا جرم لم يكن إطلاق الناظم صحيحا على ظاهره، ولزم أن يحمل على التجوز الذى أشرنا إليه.

وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ «أو» وجائِزٌ فِي الرَّسْمِ فـادْرِ مـارَوَوْا

جزءًا من الرسم، بأن تتوقف معرفة المرسوم عليه، أما إذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز، وبه يجاب عن الإمام ابن مالك في قوله «الحال وصف فضلة منتصب - البيت».

(ولا يجوز في الحدود ذكر أو) التى للتقسيم (وجائز) ذكرها (في الرسم فادر ما رووا) كما تقدم في المعرف للشيء أنه «ما يقتضى تصوره أو امتيازه عن غيره» ويمتنع إذا كانت للشك أو الإبهام[1]، فيهما؛ لانتفاء التمييز معهما.

(1) اعلم أن «أو» تأتى لواحد من أربعة معانٍ: الأول التقسيم، كما تقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والثاني: التخيير، وذلك كما تقول: لك أن تقرأ أو تسمع، والثالث: الشك، وهو من المتكلم، والرابع: الإبهام، ومعناه أن يقصد المتكلم إبهام الأمر على السامع، وقد مثلوا لها بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ودخول «أو» في التعريفات على ضربين، الضرب الأول: ممتنع مطلقا، أي سواء أكان التعريف حدًّا أو رسما، وذلك فيما إذا كانت «أو» للشك أو للإبهام، والضرب الثاني: جائز في بعض أنواع التعريفات وممتنع في بعضها الآخر، وذلك فيما إذا كانت أو للتقسيم أو للتخيير فإنه يجوز أن يؤتى بها في الرسم، ولا يؤتى بها في الحد، فمثال أو التى للتقسيم قولهم في تعريف المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة أو الوصف الرافع لمكتفى به، فإن «أو» في هذا التعريف للتقسيم، ومعناها أن المبتدأ على ضربين. ومثال أو التى للتخيير أن تقول «الإنسان حيوان ضاحك بالقوة أو حيوان كاتب بالقوة» فإن «أو» في هذا التعريف معناه أنك مخير بين أن تذكر العبارة الأولى أو الثانية. فإن قلت: فلماذا امتنع وقوع أو التي للشك أو للإبهام في جميع أنواع التعريفات؟ فالجواب أن الغرض من التعريف هو شرح ماهية المعرف أو تمييز المعرف عن جميع ماعداه، ومع الشك أو الإبهام لا يمكن أن يتحقق الغرض من التعريف. فإن قلت: فلماذا جاز دخول التي للتقسيم والتي للتخيير في الرسم ولم يجز دخول واحدة منهما في الحد؟ فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن الرسم يكون بالخواص، والشيء الواحد يكون له خاصتان أو أكثر، والحد يكون بذكر جزء الماهية مع ذكر جميع الأجزاء التى تتألف الماهية منها، فلو فصلت بين أجزاء الماهية بأو لم يكن كل جزء منها حدا، فتفهم ذلك وتدبره واحرص عليه.

ولم ينفرد المصنف بهذا. بل نقله الزركشي في مقدمته عن الإصبهاني.

فقال الشيخ زكريا في شرحه لها: بل ويجوز ذكر «أو» في الحقيقي بجعلها للتقسيم والتنويع، كما في تعريفهم النظر بأنه «الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن» فقد اشترك العلم والظن في كون النظر يؤدى إليهما، ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك. بل بمعنى أن قسما من المحدود حده كذا، وقسما آخر حده كذا، فهما في الحقيقة حدان لقسمين متخالفين في الحقيقة. انتهى مع بعض تغيير. وقد ذكره الجرجاني في شرح المواقف. وللمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدًّا، لأن التأدية إلى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقته، ولو سلم فهما في الحقيقة حدان، والمنع إنما هو في الحد الواحد.

obeikandl.com

* باب في القضايا وأحكامها *

مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى ... بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وخَبَرَا

ثُمَّ القَضَايا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ والثَّانِي

(باب في القضايا)

جمع قضية، من القضاء، وهو: الحكم، لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهي: التناقض، والعكوس.

(ما) واقعة على اللفظ، وهي كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبحه والعلم به وتأدبًا في حق كلام الله تعالى وكلام رسوله، وهذا مخرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج مايحتمله لا لذاته، كالإنشاءات من الأمر والنهي وغيرهما كاسقني الماء، فإنه وإن احتمل ذلك للازمه بحسب القرينة وهو «أنا عطشان» لا يحتمله لذاته: أي مدلوله المطابقي، وهو طلب السقي، ودخل المقطوع بصدقه من الأخبار، وكذا المقطوع بكذبه منها (جرى بينهم) أي المناطقة (قضية وخبرا) بالنصب على الحالية، وشمل القضية اللفظية والعقلية. وتسمى مقدمة إن كانت جزء قياس، ودعوى إن افتقرت إلى دليل، ومطلوبا عند الشروع في الاستدلال عليها، ونتيجة إذا أنتجها الدليل.

(ثم) للترتيب الذكرى فقط (القضايا عندهم قسمان) الأولى (شرطية) وهي: «ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما»، والثانية (حملية) وهي: ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتهما» نحو «زيد كاتب، وزيد قام أبوه» والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة، وسميت حملية باعتبار طرفها المحكوم

كُـلِّـيَّـةٌ شَـخْـصـيـةٌ والأوَّلُ ... إمّـا مُـسـوَّرٌ وإمـا مُـهْـمَـلُ
والـسُّـورُ كُلِّيا وجُـزْئـيًـا يُـرَى ... وأرْبَـعٌ أقْسامُهُ حَـيْـثُ جَـرَى
إمـا بِـكُـلٍّ، أو ببَعْض، أوْ بِلَا ... شَيْءٍ، ولَيْسَ بَعْضُ، أوْ شِبْهٍ جَلاَ

به، شبه بالشيء المحمول على الآخر (و) القسم (الثاني) وهو الحملية قسمان: الأولى (كلية) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أو لا، ليصح التقسيم الآتي والثانية (شخصية) وهي: ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا «زيد كاتب» سميت بذلك لتشخص موضوعها، وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية: أي ما موضوعها كلى (إما مسور) نحو «كل إنسان حيوان» (وإما مهمل) من السور نحو «الإنسان حيوان»، وسميت مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها (والسور) وهو: الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها، وهذا في الحملية لأن الكلام فيها، وسمي سورًا تشبيهًا له بسور البلد المحيط بكله أو بعضه (كليًا وجزئيًا يرى) وكل منهما إما موجب أو سالب؛ فصارت الأقسام أربعة. وإليه أشار بقوله: (وأربع) حذفت التاء من «أربع» وإن كان المعدود مذكرا للضرورة كما قال المؤلف، أوعلى مذهب من يجوز ذلك (أقسامه) أي السور (حيث جرى) لأن التسوير (إما) أن يقع (بكل) ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب ككل وجميع وعامة، نحو «كل إنسان كاتب» وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية (أو ببعض) ونحوه مما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب، نحو «بعض الإنسان كاتب» وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وجزئية (أوبلا * شيء) ونحوه مما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب كلا واحد ولا ديار، نحو «لا شيء من الإنسان بحجر» وتسمى القضية بهذا الاعتبار

وكُـلُّـهَـا مُـوجِـبَـةٌ وسَـالِـبَـهْ فَـهْـيَ إذًا إلـى الـثّـمـانِ آيِـبَـهْ

مسورة وكلية أيضا، كما مر (وليس بعض) ونحوه مما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب، نحو «ليس بعض الحيوان بإنسان، وليس كل حيوان بفرس، وليس جميع الحيوان بناهق، وبعض الحيوان ليس بناهق»[1] وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية، كما مر، وإلى بقية الأسوار أشار بقوله (أو شبه جلا) أي: أظهر الإحاطه بجميع الأفراد أو بعضها (وكلها) أي: كل تلك القضايا الأربع- وهي: الشخصية، والمسورة بقسميها، والمهملة - إذ تقدم التصريح بها في قوله:

(١) يظهر لك بأدنى تأمل في تعداد الشارح الأمثلة للسالبة الجزئية أن سورها على ثلاثة أنواع: أولها «ليس بعض» كقولك: ليس بعض الحيوان بإنسان، وثانيها «بعض ليس» كقولك: بعض الحيوان ليس بإنسان، وهذان النوعان يدلان على السلب الجزئي مطابقة، وعلى رفع الإيجاب الكلى بالالتزام، فأنت إذا قلت «ليس بعض الحيوان بإنسان» أو قلت «بعض الحيوان ليس بإنسان» كان مدلول كل واحدة من هاتين العبارتين بالمطابقة سلب ونفي الإنسانية عن بعض أفراد الحيوان، وذلك يستلزم البتة ألا يكون جميع أفراد الحيوان من نوع الإنسان؛ إذ لو كان كل فرد من أفراد الحيوان إنسانا لبطل أن يكون بعض أفراد الحيوان ليس بإنسان، وثالثها «ليس كل» كقولك «ليس كل حيوان فرسا» وهذا النوع يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلى، وبالالتزام على السلب الجزئى، ألا ترى أنك لو قلت «كل حيوان فرس» كان المعنى المدلول عليه بالمطابقة لهذا اللفظ أن الفرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان، فإذا أدخلت حرف النفى على هذا فقلت «ليس كل حيوان فرسا» وجب أن يكون المدلول عليه بالمطابقة هو نفي المعنى الذي دل عليه الكلام قبل دخول حرف النفى، أي ليست الفرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان، وهذا صادق على صورتين: إحداهما ألا تكون الفرسية ثابتة لشيء من أفراد الحيوان فيكون سلبا كليا، وثانيتهما أن تكون الفرسية ثابتة لبعض أفراد الحيوان ومنتفية عن بعضها الآخر فيكون سلبا جزئيًا، وسواء أكان هذا أم ذلك فقد سلبت الفرسية عن بعض أفراد الحيوان بيقين، فاعتبر المناطقة المتيقن به وتركوا المشكوك فيه، ومن أجل هذا قالوا: إن «ليس كل» سور من أسوار السالبة الجزئية.

.....

كلية شخصية والأول إما مسور وإما مهمل

(موجبة وسالبة) الواو للتقسيم، فالقضايا الأربعة باعتبار قسمى السور الكلى والجزئى والشخصى والإهمال أربعة، تضرب في اثنين الموجبة والسالبة (فهى إذن إلى الثمان آيبه) أي: راجعة، وهى: الشخصية الموجبة، نحو: «زيد حيوان» والسالبة، نحو «زيد ليس بكاتب» والمهملة الموجبة نحو: «الإنسان حيوان» والسالبة نحو «الحيوان ليس بإنسان» والكلية الموجبة والسالبة والجزئية الموجبة والسالبة. وتقدم التمثيل لهذه الأربعة، والمهملة في قوة الجزئية[1] والشخصية في حكم الكلية[2] ولذا جاز جعلها كبرى في الشكل الأول والثاني، نحو[3] «هذا زيد، وزيد إنسان».

وزاد بعضهم قسما آخر سماه الطبيعية، وهي: التى لم يبين فيها كمية الأفراد ولا تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية، نحو «الإنسان نوع» و

(1) إنما كانت المهملة في قوة الجزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد محقق لا ريب فيه، والزائد على البعض مشكوك فيه، وقد عرفت أن المناطقة إنما يأخذون بالمتيقن به. فإن قلت: فإن العقل قد يقطع بأن المحكوم به ثابت لجميع أفراد المحكوم عليه، وذلك كما لو قيل «الإنسان كاتب بالقوة» فلماذا لاتكون المهملة في مثل ذلك المثال في قوة الكلية؟ فالجواب عن هذا أن المدار في ثبوت الحكم لجميع الأفراد على تحققه عند المتكلم، ولا شك أن المتكلم بهذا المثال قد لا يلتفت إلا إلى بعض أفراد الإنسان.

(2) إنما كانت الشخصية في حكم الكلية؛ لأن الحكم في كل من الكلية والشخصية على ما يصدق عليه لفظ الموضوع من غير أن يخرج شيء منه عن الحكم.

(3) مثل الشارح للشخصية الواقعة في الشكل الأول، ومثالها في الشكل الثاني قولك «لاشيء من الحجر بحيوان، وزيد حيوان» ينتج «لاشيء من الحجر بزيد» أي بمسمى هذا الاسم.

والأولُ المَوْضُوعُ في الحَمْليَّهْ والآخِـرُ المحْمُولُ بالسَّوِيَّه

«الحيوان جنس» والحق أنها داخلة في الشخصية[1] لأن الحكم فيها على شيء معين مشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر فيه عموم.

(و) للقضية ثلاثة أجزاء، فالجزء (الأول) في الرتبة وإن ذكر آخرا وهو المحكوم عليه، لأن الأصل في المحكوم عليه التقدم، نحو «زيد» في قولك «زيد قائم» أو «قام زيد» هو (الموضوع) أي: يسمى به (في الحملية) لأنه وضع ليحكم عليه بشيء (و) الجزء (الآخر) بكسر الخاء: أي الآخر في الرتبه وإن ذكر أولا، وهو المحكوم به؛ إذ الأصل فيه التأخر، نحو «قائم» و «قام» في المثالين السابقين هو (المحمول) أي: يسمى به؛ لحمله على شيء حال كونهما (بالسوية) أي: مصطحبين في الذكر؛ بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما عن الآخر، بل يذكران معا، أو المراد أنهما مستويان في أن كلا منهما وضع له اسم. والجزء الثالث: النسبة الواقعة بينهما، ويسمى اللفظ الدال عليها «رابطة» لدلالته على النسبة الرابطة، والرابطة تارة تكون اسما كلفظة «هو» وتسمى رابطة غير زمانية، وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء كـ «كان» وتسمى رابطة زمانية، وقد تحذف الرابطة كثيرًا في لغة العرب اكتفاء عنها بالإعراب والربط اللفظى، وتسمى الحملية حينئذ ثنائية، وعند

(1) في هذه المسألة ثلاثة أقوال: ذكر الشارح أحدها وهو أن الطبيعية داخلة في الشخصية، وثانيها أنها داخلة في المهملة، وعلى هذين القولين لا يعترض على تقسيم الناظم القضية إلى أقسامها الأربعة بأنه غير حاصر. وثالثها أنها قسم برأسه فلا هى شخصية ولا هي مهملة وهذا هو المشهور عند العلماء، وعلى هذا يعترض تقسيم الناظم والشارح القضية إلى أقسامها الأربعة بأنه غير حاصر لوجود قسم آخر غير الأقسام التى ذكراها، ويجاب عن هذا بأنه إنما ذكر القضايا التى تستعمل في العلوم، والطبيعية ليست منها في شيء.

.....

التصريح بالرابطة ثلاثية، فإن صرح بالجهة أيضا فرباعية، ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لأن معنى السور ليس لازما للقضية.

واعلم أن كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة إن جعلت أداة السلب جزءا من محمولها سميت معدولة، وإلاسميت محصلة ووجودية[1] فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية، وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب عدل بها عن أصل مدلولها، وهو قطع النسبة، وجعلت جزءا من المحمول؛ فإذا قلت «الإنسان هو ليس بكاتب» فأداة السلب جزء من المحمول، وبها صار المحمول عدميا لتأخرها عن الرابطة، وقد تكون أداته جزءا من الموضوع نحو «كل لاحيوان جماد» فتسمى القضية معدولة الموضوع، أو جزءًا منهما فتسمى معدولتهما، نحو «كل لاحيوان هو لا إنسان» هذا في الموجبة. ومثال السالبة المعدولة المحمول فقط «زيد ليس هو لا عالم» فأداة السلب الأولى ليست جزءا من المحمول، بل هى لقطع النسبة، لتقدمها على الرابطة، والثانية جزء

(1) اعلم أن المعدولة إذا أطلقت فقيل «هذه قضية معدولة» فإنها تنصرف إلى معدولة المحمول، وإذا أراد المتكلم معدولة الموضوع، أو أراد معدولة الطرفين، فإنه ينبغى له ألا يكتفي بالإطلاق، بل يقيد العدول فيقول «هذه قضية معدولة الموضوع» أو «ايت بقضية معدولة الطرفين» وأما المحصلة فقيل: إنها إذا أطلقت فقيل «هذه قضية محصلة» انصرفت إلى محصلة المحمول، وإن أريد غير ذلك وجب التقييد فقيل: محصلة الموضوع، أو محصلة الطرفين، هذا هو الذي يقتضيه قول الشارح الملوى «وإلا سميت محصلة ووجودية» والذي يفهم من كلام كثير من الكاتبين في هذا الموضوع كشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي أن المحصلة إذا أطلقت انصرفت إلى محصلة الطرفين، وهو أيضا ما يقتضيه كلام القطب الرازى والخبيصى فإنهم عرفوا المحصلة بما ليست أداة السلب جزءا من واحد من طرفيها.

.....

من المحمول. ومثال المعدولة الموضوع فقط «لاشيء من غير الحيوان بإنسان» ومعدولتهما نحو «ليس غير الحيوان بغير جماد».

والتحقيق أن الموجبة إن كان محمولها موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو «زيد قائم» وإلا فلا، نحو «زيد ممكن» أو «معلوم» أو «مذكور» أو «غير عالم».

وقد جرت عادة القوم أن يعبروا عن الموضوع بج، وعن المحمول بب فيقولون «كل ج ب» دون «كل إنسان حيوان» مثلا، للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة.

واعلم أنه لا بد لنسبة القضية من كيفية في نفس الأمر، وتسمى مادة، واللفظ الدال عليها جهة[1]: فإن ذكر في القضية سميت موجهة، وتلك الكيفية هي: الضرورة، والإمكان، والدوام، والإطلاق. وعدد المتأخرون القضايا باعتبارها إلى ثلاثة عشر، ترجع إلى أربعة أقسام:

الأول: الضروريات الخمس: الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة.

(1) القضية إما لفظية وإما معقولة، وكل واحدة منهما تكون موجهة، فأما القضية اللفظية فإن جهتها هي اللفظ الدال على كيفيتها كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام، وهذا هو ما تعرض له الشارح، وأما القضية المعقولة فإن جهتها حكم العقل بتكييف النسبة بالكيفية، كذا قاله القطب.

وإن علَى التَّعْليقِ فيهَا قد حُكِمْ فـإنـهـا شَـرْطـيَّـةٌ، وتَـنْـقَـسِـمْ

الثاني: الدوائم الثلاث: الدائمة المطلقة، والعرفية العامة، والعرفية الخاصة.

الثالث: الممكنتان: الممكنة العامة، والممكنه الخاصة.

الرابع: المطلقات الثلاث: المطلقة العامة، والوجودية اللادائمة، والوجودية اللاضرورية.

وبيان هذه القضايا وتمييز بسيطها من مركبها مذكور في المطولات، وقد أفردنا ذلك وما يتعلق به بمنظومة وشرحها فليرجع إليهما. ولعل المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة، وترك تفسير الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات، وإنما يلتزم ذكرها الفرس، مع أن لغة العرب تستغنى عنها - كما ذكره الإمام السنوسى - بالإعراب، وترك المنحرفات لعدم كثرة نفعها، وإنما تذكر تدريبا للطلبة وامتحانا للأفكار.

ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ في بيان الشرطية وأقسامها فقال: (**وإن على التعليق**) أي: ربط إحدى القضيتين بالأخرى، و «على» بمعنى الباء (**فيها**) أي القضية (**قد حكم**) أي: إن حكم فيها بالربط المذكور (**فإنها شرطية**) وإنما جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور؛ لأنه لا بد من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة، لأنه سيقسم الشرطية إليهما، والربط المذكور في المتصلة ظاهر وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأيها بالعناد: أي كل منهما لا ينفك عن معاندة الآخر، وأنه لا يصح الاقتصار على أحدهما، فلا تقول: «العدد إما زوج» وتسكت، ويصح كون التعليق باقيا على معناه، ويراد أن الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا

أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُهَا شَرْطِيَةٌ مُنْفَصِلَهْ
جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي أَمَا بَيَانُ ذَاتِ الاتِّصَالِ

أو استلزاما، فتدخل المنفصلة، لأن ثبوت أحد طرفيها متوقف على انتفاء الآخر، وانتفاء أحدهما متوقف على ثبوت الآخر (وتنقسم أيضا) كما انقسمت الحملية إلى ما مر (إلى شرطية متصلة) نحو «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها، ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (ومثلها) في الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو «إما أن يكون العدد زوجا أو فردا» وفي قولنا «ومثلها في الربط» إشارة إلى أن تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد، أو هي حقيقة اصطلاحية، وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها، وهو «إما» مثلا[1] الذي يصير القضيتين قضية واحدة، والانفصال عدم الاجتماع في الصدق أو في الكذب أو فيهما معا[2] كما يأتي (جزآهما) أي الجزء الأول والثاني من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالي) أي: الجزء الأول في الذكر في المنفصلة وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما، وإن ذكر آخرا في المتصلة، والجزء الثاني كذلك يسمى تاليا، وإن ذكر أولا في

(1) أداة الانفصال غير منحصرة في «إما»، بل من أدوات الانفصال «تارة» كأن تقول «تارة يكون العدد زوجا وتارة يكون فردا» ومنها «أو» كأن تقول «العدد زوج أو فرد» وغير ذلك مما يدل على معناهما، ومن أجل ذلك قال الشارح العلامة في بيان حرف الانفصال «وهو إما مثلا».

(2) يشير إلى أن عدم الاجتماع ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لأنه قد يكون عدم الاجتماع في الصدق، وتسمى القضية حينئذ مانعة خلو، وقد يكون عدم الاجتماع في الكذب، وتسمى القضية حينئذ مانعة خلو، وقد يكون عدم الاجتماع في كل من الصدق والكذب، وتسمى القضية حينئذ مانعة الجمع والخلو معًا. وسيأتي بيان هذه الثلاثة.

المتصلة، نحو «النهار موجود إن كانت الشمس طالعة» أما المنفصلة فلا ترتيب بين جزأيها إلا في الذكر فأيهما ذكرته أول فهو المقدم، وأيهما ذكرته آخرا فهو التالي.

(أما بيان ذات الاتصال) أي: المتصلة فـ (ما أوجبت) أي: اقتضت (تلازم) أي: تصاحب (الجزأين) المقدم والتالي، سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم - وتسمى اللزومية - وهي: التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك، وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالسببية: بأن يكون المقدم سببا في التالي، نحو «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» أو مسببا عنه كما لو عكست هذا المثال، أو يكونا مسببين عن سبب آخر، نحو «إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء» إذ وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس، وكالتضايف، نحو «إن كان زيد أبًا لبكر فبكر ابنه». أو كان لا على وجه اللزوم، وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهي: التي يحكم فيها بما مر، لا لعلاقة توجبه، بل اتفق أنهما وجدا معا، نحو «إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق، إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر، بل

.....

اتفق أنهما وجدا معا، وإنما فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فإنها متصلة ولا تلازم بين جزأيها[1].

واعلم أن ما ذكره المصنف هو في الموجبة؛ لأنها التى يحكم فيها بالصحبة، وأما السالبة نحو «ليس إن كان هذا إنسانا كان حجرا» فتسميتها متصلة أو لزومية لمشابهتها للموجبة، وإلا فهى ليس فيها اتصال ولا لزوم.

(1) ههنا شيآن يجب أن ننبهك إليهما: أحدهما أن المراد بعدم العلاقة في القضية الاتفاقية عدم ملاحظة علاقة بين مقدم القضية وتاليها، سواء أكانت ثمة علاقة لم تلاحظ أم لم تكن ثمة علاقة أصلا، وبهذا التفسير يندفع اعتراض ورد على مثال الشارح ونحوه- وهو «إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق»- وحاصل هذا الاعتراض أن يقال: إن بين ناهقية الحمار وناطقية الإنسان علاقة من العلاقات التى تكون القضية بسببها لزومية، وهذه العلاقة هي كون ناطقية الإنسان وناهقية الحمار مسببين عن سبب واحد هو تعلق القدرة والإرادة بهما، فيكون مثله كمثل قولنا «إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء» والجواب هو ما عرفت من أن هذه العلاقه غير ملاحظة. والأمر الثاني أن الاتفاقية تنقسم إلى قسمين: أولهما الاتفاقية الخاصة، وهي: التى حكم فيها بصحبة التالى للمقدم في الوجود من غير ملاحظة علاقة، نحو المثال المذكور «إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق» ، وثانيهما الاتفاقية العامة، وهي: التى حكم فيها بتحقق التالى عن فرض تحقق المقدم، سواء أكان المقدم متحققا بالفعل أم لم يكن متحققا بالفعل ولكنه مما يمكن أن يتحقق، وهذا النوع أعم من سابقه؛ فإنه يصدق على نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ فإن المقدم في هذه القضية غير متحقق الوقوع بالفعل ولكنه ممكن أن يتحقق، وحيث كان النوع الثاني أعم مطلقا من النوع الأول لاجتماعهما في مادة وانفراد الثاني في مادة؛ ظهر وجه تسميه كل نوع منهما باسمه.

وذَاتُ الانْـفِـصَـالِ دُونَ مَيْنِ
مـا أَوْجَـبَـتْ تَـنَـافُـرًا بَيْنَهُمَا أَقْـسَـامُـهَـا ثَـلَاثَـةٌ فَلْتَعْلَمَا
مانِعُ جَمْعٍ، أو خلوٍ ، أو هما وَهْـوَ الحقيقيُّ الأَخَـصُّ فاعْلَمَا

(وذات الانفصال) أي المنفصلة (دون مين) أي كذب (ما أوجبت تنافرًا) أي تنافيا وعنادا (بينهما) أي المقدم والتالى (أقسامها) أي: المنفصلة (ثلاثة فلتعلما) فالمنفصل: إما (مانع جمع) وهي: التى حكم فيها بالتنافى بين جزأيها صدقا، نحو «هذا الشيء إما شجر أو حجر» وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه (أو) مانع (خلو) وهي: التى حكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا، نحو: «إما أن يكون الشيء غير أبيض وإما أن يكون غير أسود» وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه (أو) مانعـ (ـهما) أي: مانع الجمع والخلو، فالضمير في الأصل مضاف إليه، فلما حذف المضاف انفصل الضمير، فقام مقام المضاف المرفوع فارتفع: أي صار ضمير رفع معطوفا على «مانع جمع»، ولا يصح كونه معطوفا على المضاف إليه المتقدم كما هو ظاهر، فالمنفصلة التى هي مانعة جمع ومانعة خلو، هى: التى حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا وتتركب من الشيء ونقيضه، نحو «إما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج» أو من الشيء والمساوى لنقيضه، كقولنا «العدد إما زوج وإما فرد» فطرفا هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أي: مانعهما (الحقيقى) وتسمى القضية حينئذ حقيقية، وسميت الأولى مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق، والثانية مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو عن طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا، والثالثة حقيقية؛ لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الآخرين

.....

(الأخص) من الأولين (فاعلما) فكل حقيقة يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها مانعة خلو، دون العكس، فتجتمع الثلاثة في نحو، «العدد إما زوج أو فرد» وتنفرد مانعة الجمع بنحو «إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود» ومانعة الخلو بنحو «إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود».

ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير آخر أخص مما ذكر، فإن أردته فزد في آخر كل من تفسيريهما المتقدمين كلمة «فقط» فتكون الحقيقة مباينة لكل منهما بهذا التفسير.

وهذا في المنفصلات الموجبات، وأما السوالب فتسميتها مانعة جمع أو مانعة خلو أو حقيقية تجوز، لمشابهتها موجباتها، أو حقيقة اصطلاحية. وإلا فهى تسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما، نحو «ليس إما أن يكون الشيء إنسانا وإما أن يكون ناطقا» فيصح التمثيل بهذه للثلاثة.

وقد تتألف الحقيقية من أكثر من جزأين في الظاهر، نحو «العدد إما زائد أو ناقص أو مساو» فهى بحسب الحقيقة مؤلفة من جزأين فقط، والأصل «العدد إما زائد أو غير زائد» فحذف غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساوٍ؛ لأنه بمعناه، فالعناد حقيقة إنما هو بين الزائد وغيره، أما مانعة الجمع فتتألف من أكثر من جزأين حقيقة، وكذا مانعة الخلو.

واعلم أن الشرطية إن كان الحكم فيها على وضع معين فمخصوصة، نحو «إن جئتنى الآن أكرمتك» و «زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب» وإلا فإن ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع الممكنة فكلية، أو بعضها

.....

فجزئية، وإلا فمهملة، نحو «إن كان هذا إنسانا كان حيوانًا» و «إما أن يكون العدد زوجا أو فردا»

وسور الشرطية الكلية إذا كانت متصله موجبة: كلما، ومهما، نحو «مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» وإن كانت منفصلة موجبة: دائما، نحو «دائما إما إن يكون العدد زوجا أو فردا» وإن كانتا سالبتين: ليس البتة، نحو «ليس البتة إذا كان هذا إنسانا كان حجرا» و «ليس البتة إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا».

وسور الجزئية إن كانت موجبة متصلة أو منفصلة: قد يكون، نحو «قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا» و «قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا» وإن كانت سالبة متصلة: قد لا يكون، وليس كلما، ونحوهما، نحو «ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا» وإن كانت سالبة منفصلة: ليس دائما، وقد لا يكون، نحو «قد لايكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا».

وكل من المتصلة والمنفصلة تتألف من حمليات، أو من شرطيات، أو منهما، وأمثلتها وبيان أقسامها مذكورة في المطولات.

ولما فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار، والاقتصار على غير الموجهات، كما هو دأب المختصرات، فمن جملة الأحكام التناقض، وقد أخذ فيه فقال:

فصل في التناقض

تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَينِ في كَيْفٍ، وصِدْقُ واحِدٍ أمْرٌ قُفى

فصل

(في) تعريف وأحكام (التناقض)

وقدموه على العكس لأنه يعم سائر القضايا، إذ كل قضية لها نقيض، بخلاف العكس، فإن بعض القضايا لا ينعكس.

وهو لغة: إثبات الشيء ورفعه، واصطلاحا ما عرفه المصنف بقوله (تناقض) مبتدأ، والمسوغ إرادة مفهوم هذا اللفظ، وهو شيء معين، وقال المصنف: التفصيل (خلف) - بضم الخاء - اسم مصدر: أي اختلاف (القضيتين) يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد، لا زيد، والمفرد والقضية كزيد، وعمرو قائم، واختلاف غير القضايا من المركبات الإنشائية وغيرها ودخل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد قائم، زيد هو لاقائم، فإن المحمول في الأولى قائم وفي الثانية لاقائم، لأن حرف العدول جزء من المحمول، والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والكل والآلة والعلة والتمييز والمفعول إلى غير ذلك مع اتفاق الكيف، فأخرج جميع ذلك بقوله (في كيف) أي إيجاب وسلب (وصدق واحد) من القضيتين، وذكر واحد لأنهما بمعنى القولين، والواو للحال: أي والحال أن صدق إحداهما وكذب الأخرى (أمر قفى) أي: تبع دائما، يعنى أنه يكون أمرا مطردا، فأخرج القضيتين المختلفتين في الكيف وليستا بهذه الحالة كما إذا جاز صدقهما أو كذبهما: كأن اختلفا في الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان أو القوة والفعل أو الجزء

... ...

والكل أو الآلة أو العلة إلى غير ذلك مع اختلافهما بالإيجاب والسلب، نحو «زيد قائم» «عمرو ليس بقائم» وكذا نحو «كل حيوان إنسان» و «لاشيء من الحيوان بإنسان» فإنهما كاذبتان، لأن مفهوم المحمول إنما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع، وكقولنا «بعض الحيوان إنسان» «بعض الحيوان ليس بإنسان» فإنهما صادقتان، وكقولنا «كل إنسان حيوان» و «لا شيء من الإنسان بحيوان» إذ المراد بقوله «وصدق واحد أمر قفى» كون صدق إحداهما وكذب الأخرى أمرًا لازما، فلا تناقض بينهما، لأن المنطقى إنما يعتبر الأمور المطردة. نعم الجزئية اللازمة لإحدى الكليتين والكلية الأخرى متناقضتان، وكذا أخرج نحو «بعض الإنسان حيوان» «بعض الإنسان ليس بحيوان» لأن صدق إحداهما وكذب الأخرى اتفاقى، لا اطراد له، بدليل تخلفه في نحو «بعض الحيوان إنسان» «بعض الحيوان ليس بإنسان» فإنهما صادقتان معا، وأخرج أيضا نحو «زيد إنسان» «زيد ليس بناطق» لأن صدق إحداهما وكذب الأخرى لا اطراد له، بدليل تخلفه فيما إذا اختلف المحمولان، ولم يكونا متساويين، نحو «زيد قائم» «زيد ليس بقاعد» وإنما صدقت إحدى هاتين القضيتين وكذبت الأخرى لما اتفق من مساواة محمول إحداهما لمحمول الأخرى، فقد اكتفى المصنف بقوله «قفى» الذى هو عبارة عن الاطراد عن قولهم «لذاته» لأن الأول يخرج ما يخرجه الثاني، وتقرير كلام المصنف على هذا الوجه من نفائس التحقيقات، وبه يندفع عن المصنف الاعتراض بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة ونحوها، ولم أر أحدًا عرج عليه، وفي تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وأبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح.

فـإِن تكُنْ شَخْصِيَّةً أو مُهْمَلهْ فَنَقْضُهَا بالكَيْفِ أن تُبَدِّلَهْ

(فإن تكن) القضية (شخصية أو مهملة * فنقضها) أي: نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول، وهو الأشهر أو المصدر باق على معناه غير مؤول (بـ) حسب (الكيف) حاصل بـ (أن تبدله) أي الكيف، فتبدل الإيجاب بالسلب، والسلب بالإيجاب؛ فنقيض «زيد قائم» «زيد ليس بقائم» وبالعكس، وعند غيره نقيض المهملة إنما هو كلية تخالفها في الكيف، لأنها في قوة الجزئية؛ فنقيض «الإنسان حيوان» «لاشيء من الإنسان بحيوان» ونقيض «الإنسان ليس بحيوان» «كل إنسان حيوان» وماقررنا به المتن هو الذى يدل عليه كلام المصنف في شرحه؛ فيكون قوله «أن تبدله» خبرا، وحذف الجار مع أن مطرد، واحترز بقوله «بحسب الكيف» عن التناقض بحسب الجهة، فله أحكام مذكورة في المطولات، ويصح جعل «أن تبدله» بدلا من الكيف بدل اشتمال، ويكون قوله «بالكيف» خبرًا، والمقصود هو البدل: أي فنقضها حاصل بتبديل الكيف، كما تقول: نفعنى زيد علمه، أي علم زيد، وكما جوز في قوله:

صَـدَدْتِ الكأس عَنّا أمَّ عمرٍو وكـانَ الكأس مجْرَاها اليَمينَا

أن يكون «الكأس» اسم كان، و «مجراها» بدل منه، و «اليمين» خبر باعتبار البدل.

وإن تكُنْ مَحْصُورَةً بالسُّورِ فانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المذكورِ
فإن تكُنْ مُوجِبَةً كلِّيَّه نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
وإن تكن سَالبةً كليهْ نقيضها مُوجبة جزئيهْ

(وإن تكن) القضية (محصورة بالسور) الكلى أو الجزئي الموجب أو السالب (فانقض بضد سورها المذكور) فيها، فسور الإيجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى، وبالعكس، وسور السلب الكلى ضده سور الإيجاب الجزئى، وبالعكس، فإذا عرفت هذا (فإن تكن) القضية (موجبة كلية) نحو «كل إنسان حيوان» فـ (ـنقيضها سالبة جزئية) وبالعكس، وهي في المثال المذكور «ليس بعض الإنسان بحيوان» وبالعكس (وإن تكن سالبة كلية) نحو «لا شيء من الإنسان بحجر» فـ (ـنقيضها موجبة جزئية) وبالعكس، وهى في المثال المذكور «بعض الإنسان حجر» وبالعكس؛ إذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا، بأن يكون موضوعهما أعم من محمولهما، ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا، بأن يكون موضوعهما كذلك، والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا، وفي بعض النسخ بدل البيت الأخير:

وإن تكن سالبة جزئية نقيضها موجبة كلية

وأجر جميع ما ذكر في الشرطية، مثال التناقض فيها «كلما كان هذا إنسانا كان حيوانًا» «ليس كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا».

فصل في العكس المستوى

العَكْسُ قَلْبُ جُزأى القضيَّهْ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ

فصل

(في) تعريف وأحكام (العكس)

وهو لغة: التبديل والقلب، تقول: عكست حاشية الثوب، إذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها، وفي الاصطلاح يطلق على القضية التى وقع التحويل إليها، وعلى المصدر، وكل منهما ثلاثة أقسام: عكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف، وعكس مستو، وهو الذى اقتصر عليه المصنف؛ لأنه أكثر استعمالا، ولذا قيده بقوله (المستوى).

وعرفه على أنه مصدر بقوله: (العكس) المستوى (قلب) أي: تبديل (جزأي القضية) أي: الموضوع والمحمول في الحملية، والمقدم والتالى في الشرطية؛ فخرج قلب جزأي غير القضية كالمركب الإضافى فلا يسمى عكسا في الاصطلاح، وخرج عكس النقيض الموافق، فإنه قلب نقيضهما، وعكس النقيض المخالف فإنه قلب أحدهما ونقيض الآخر، وسنذكرهما. ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعى، وهو في ذلك موافق لكثير من العلماء ممن عرف العكس. وقد اعترض عليهم بدخول المنفصلة مع أنها لاعكس لها اصطلاحا؛ لأنها لا ترتيب طبيعيا بين جزأيها. ويجاب بأنه لا يحتاج إلى هذه الزيادة ؛ لأن قوله «قلب جزأي القضية» يقتضى أن كل واحد له موضع طبيعى، وإلا لم يكن عكسا، وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم: أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا؛ لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى أنه إذا كان الأصل صادقا كان العكس كذلك، لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق

اللازم، وليس المراد صدقهما في الواقع، بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس، ولذا عبر بعضهم بالتصديق؛ لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق، فخرج بهذا القيد قلبهما لا مع بقاء الصدق، كقولنا في عكس «كل إنسان حيوان»: «كل حيوان إنسان» فلا يسمى هذا عكسا، وترك المصنف الكذب، لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس، إذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم، فإن قولنا «كل حيوان إنسان» كاذب مع صدق عكسه وهو «بعض الإنسان حيوان» ولم يقل «مع بقاء الصدق على وجه اللزوم» لإخراج نحو «كل ناطق إنسان» إذا جعلته عكسا لـ «كل إنسان ناطق» فإنه صادق، لكن الصدق فيه اتفاقي، لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في عكس «كل إنسان حيوان» لو عكستها كلية، وكذا «بعض الإنسان ليس بحجر» إذا عكسته إلى «بعض الحجر ليس بإنسان» فإنه صادق، لكن صدقه اتفاقي، لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينًا كليا، إذ يتخلف في نحو «بعض الحيوان ليس بإنسان» والجواب عن المصنف أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة، لأن قوله «مع بقاء الصدق» يغني عنها؛ لأن المراد ببقاء الصدق لزومه، وعكس الكلية الموجبة كنفسها لا يلزم معه الصدق، وكذا عكس الجزئية السالبة، مع أن عكس نحو «كل إنسان ناطق» إلى «كل ناطق إنسان» خارج أيضا بقوله «إلا الموجب الكلية * فعوضوها الموجب الجزئية» (و) مع بقاء (الكيفية) أي: الإيجاب والسلب، بمعنى أن الأصل إن كان موجبًا يكون العكس موجبًا أو سالبا فسالبا، وهذا يخرج قلبها لا مع بقاء الكيفية، كقولك في عكس «بعض الإنسان حيوان»: «ليس بعض الحيوان بإنسان» فلا يسمى هذا

والـكَـمِّ إلا الموجِبَ الكُلِّيَّهْ فَعَوَّضُوهَا المُوجِبَ الجزئيه
والعكس لازِمٌ لِغَيْرِ ما وُجِدْ به اجْتماعُ الخِسَّتَينِ فاقْتَصِدْ

عكسا في الاصطلاح (و) مع بقاء (الكم) أي: الكلية والجزئية (إلا) كم (الموجب) بحذف التاء ترخيما للضرورة، أي: الموجبة (الكلية) نحو «كل إنسان حيوان» فلا يبقى في عكسها، بل تبدل كليتها بالجزئية. وإليه أشار بقوله (فعوضوها) أي المناطقة (الموجب) بحذف التاء لما مر (الجزئيه) وهي في المثال المذكور «بعض الحيوان إنسان» وكذا ما في قوتها، وهي الشخصية إن كان محمولها كليا، وإلا فكنفسها، وهذا القيد الأخير لم نجده لغير المصنف في تعريف العكس، وهو حسن.

وقد تقدم أن القضايا ثمانية أقسام: أربع موجبات، وهي: الشخصية والكلية، والجزئية، والمهملة، وأربع مثلها سوالب.

فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة، فقولك «زيد حيوان» عكسه «بعض الحيوان زيد» و «كل إنسان حيوان» و «بعض الإنسان حيوان» و «الإنسان حيوان» عكسه «بعض الحيوان إنسان» ويصح عكس المهملة الموجبة إلى مهملة، وكل ذلك داخل في تعريف المصنف.

وأما الأربع السوالب فلا ينعكس منها إلا الكلية والشخصية؛ فينعكسان كأنفسهما، فعكس «لاشيء من الإنسان بحجر» «لا شيء من الحجر بإنسان» وعكس «ليس زيد بعمرو» «عمرو ليس بزيد» وعكس «ليس زيد بحجر» «لاشيء من الحجر بزيد» لأن الشخصية في حكم الكلية.

وأما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما، وإليه أشار بقوله (والعكس) المستوى (لازم لغير ما وجد * به) أي فيه (اجتماع الخستين)

وِمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَهْ لأنها في قُوَّةِ الجُزْئِيَهْ
والعَكْسُ في مُرَتَّبٍ بالطَّبْعِ ولَيْسَ في مُرَتَّبٍ بالوَضْعِ

وهما الجزئية والسلب، والذي وجدا فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أي: توسط في الأمور، وهو تتميم للبيت.

فالسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما، بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص، فيصدق نحو «بعض الحيوان ليس بإنسان» ولا يصدق «بعض الإنسان ليس بحيوان» لصدق نقيضه وهو «كل إنسان حيوان».

وقيدنا بقولنا «لزوما» لأنه قد يصدق عكسها في بعض المواد، إذ يصدق «بعض الإنسان ليس بحجر» ويصدق عكسه أيضا وهو «بعض الحجر ليس بإنسان».

(ومثلها) أي: التي اجتمع فيها الخستان في عدم لزوم العكس (المهملة السلبية) نحو «الحيوان ليس بإنسان» (لأنها) أي: المهملة السلبية (في قوة الجزئية) السالبة كما تقدم؛ فالمثال المذكور في قوة «بعض الحيوان ليس بإنسان» وخرج بالمستوى عكس النقيض، فإنه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخستين.

(والعكس) الاصطلاحي مطلقا (في مرتب بالطبع) والمراد به ما يقتضى المعنى ترتيبه، بحيث لو أزيل تغير المعنى، ويفسر الترتيب بالطبع أيضا بكون الثاني يتوقف على الأول، ولا يتوقف الأول على الثاني، والمرتب بالطبع من القضايا هو: الحملية والشرطية المتصلة، وجميع ما تقدم من الأحكام شامل للشرطية المتصلة: مثل «كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا» تنعكس إلى جزئية موجبة، وهي «قد يكون إذا كان النهار

... ...

موجودا كانت الشمس طالعة» (وليس) العكس (في مرتب بالوضع) أي: الذكر، دون الطبع، وهو المنفصلة، نحو «إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردًا» فإذا أبدلنا طرفيها وقلنا «إما أن يكون العدد فردًا وإما أن يكون زوجًا» لم يسم هذا التبديل عكسا؛ لأن الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا، أي: يقتضيه المعنى، بحيث لو أزيل تغير المعنى، بل الترتيب الذكرى في ذلك موكول إلى اختيار المتكلم، إذ المعنى فيه متحد بدل أولم يبدل.

وأما عكس النقيض الموافق، فهو: تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الآخر، مع بقاء الصدق والكيف، على وجه اللزوم نحو «كل إنسان حيوان» «كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان».

وأما عكس النقيض المخالف فهو: تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف، على وجه اللزوم، نحو «كل إنسان حيوان» «لا شيء مما ليس بحيوان بإنسان».

وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه إيجابا وسلبا، والذى قبله موافقا لتوافقهما.

وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات.

ولما فرغ -رحمه الله- من مبادئ التصورات ومقاصدها ومن مبادئ التصديقات شرع في أسنى المطالب وأعلى المقاصد، وهو مقاصد التصديقات وهى الحجج، ويقال لها: القياس، فقال:

باب في القياس

إن القِياسَ مِنْ قَضَايا صُوِّرَا

ووجه كونه أسنى المطالب أن المستفاد منه تصديقٌ، ومن غيره تصور، والتصديق أشرف من التصور، لاشتماله على النسبة التى هى أشرف أجزاء القضية.

وهو لغة: تقدير شيء على مثال آخر، واصطلاحا ما أشار إليه بقوله (إن القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صورا) أي: ركب بصورة مخصوصة، فقول: جنس خرج عنه المفرد، لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب، وقوله «من قضايا صورا» أخرج المركب الذي ليس بقضية، والقضية الواحدة وإن لزمها لذاتها قول آخر كعكسها المستوى أو عكس نقيضها، والمركبة نحو «زيد قائم لا دائما»، إذ لا يطلق عليها أنها قضيتان وإن كانت في قوة القضيتين.

والمراد أن القياس مؤلَّف من قضيتين فأكثر - على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين، كما سيأتى بيانه - فالمؤلَّف من قضيتين كقولنا «العالم متغير، وكل متغير حادث» يلزم عنهما قول آخر وهو «العالم حادث» والمؤلَّف من أكثر كقولنا «النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده» فهذا مؤلَّف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو «النباش تقطع يده»، والأول يسمى بسيطا، والثانى مركبا، وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتى تكرارًا لما هنا لأن تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضى معرفة كيفية تركيب القياس المركب

مُسْتَلْزِمًا

بخصوصه متميزا عن البسيط، والحق أن القياس المركب راجع إلى أقيسة بسيطة في الحقيقة (مستلزما) حال من ضمير «صورا» أخرج الاستقراء[1]

(1) اعلم أن الاستقراء على ضربين: الضرب الأول: الاستقراء التام، والضرب الثاني: الاستقراء الناقص، فأما الاستقراء التام فهو: أن تتتبع جميع جزئيات الشيء؛ فلا تترك منها جزئية واحدة حتى تختبرها، ثم تحكم على ذلك الشيء بحكم وجدته في كل جزئية منها. وإنما يمكن ذلك إذا كانت جزئيات ذلك الشيء محصورة مضبوطة، فإن كانت غير محصورة لم يمكن الاستقراء التام. ومن أمثلة ذلك عند قدامى العلماء تتتبع جزئيات العنصر فإن جزئيات العنصر كانت منحصرة عندهم في أربعة، وهي الماء والهواء والتراب والنار، وقد توصلوا إلى الحكم على العنصر بأنه متحيز بواسطة استقراء هذه الجزئيات الأربعة التى كانوا يظنون أنها جميع جزئيات العنصر، وقد أثبت العلم أن هذه الأربع ليست عناصر، ولكنها مركبات من عناصر، فضلا عن أن تكون هي كل جزئيات العنصر. وأما الاستقراء الناقص فقد عرفه العلماء بأنه «تتبع أكثر جزئيات شيء توصلا إلى الحكم على ذلك الشيء بحكم»، ومثاله أن تتتبع أكثر جزئيات الحيوان من الإنسان والفرس والحمار وغيرها فتجد كل واحد منها يحرك فكه الأسفل عند المضغ فتحكم على الحيوان كله بأنه «يحرك فكه الأسفل عند المضغ» ظنا منك أن ما لم تعرفه من جزئيات الحيوان مثل ما عرفته منها في هذا الحكم. وقد اتفقوا على أن النوع الأول من الاستقراء - إن وجد - يفيد العلم واليقين والقطع؛ من قبل أنك لم تترك جزئية إلا اخبرتها وعرفت أن ذلك الحكم موجود فيها، وهذا على فرض صحة ما ذكروه من المثال كلام مستقيم. كما اتفقوا على أن النوع الثاني من الاستقراء لا يفيد إلا الظن، وهذا من قبل أنك لم تخبر جميع الجزئيات وأنه يجوز أن تكون الجزئيات التى لم تختبرها مثل الجزئيات التى اختبرتها، ويجوز أن تكون على غير الحال التى رأيتها في الجزئيات اللاتى خبرتها.وظاهر تعريفهم الاستقراء الناقص بأنه «تتبع أكثر الجزئيات توصلا إلى الحكم على كليها بحكم» يدل على أن تتبع نصف الجزئيات أو الأقل من نصفها لايسمى استقراء ناقصا، ولو أننا أخذنا بظاهر هذه العبارة لتحجر الأمر وضاق، وأصبح هذا النوع من الاستقراء غير ممكن أيضا، لاجرم وجب أن يكون المراد منه تتبع قدر من الجزئيات- أي قدر كان- بحيث يغلب على =

والتمثيل[1] والضروب العقيمة التى لا يقطع بصدق لازمها لإمكان تخلف مدلوها عنها. وفي إخراج الاستقراء والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته في الشرح وفي حاشيتي على شرح إيساغوجى لشيخ الإسلام (بالذات) أي: بذاته، فأل عوض من الضمير، أخرج الضروب العقيمة التى يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة، نحو «لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس صهال» فإنه يستلزم «لا شيء من الإنسان بصهال» لكن لا بالذات، بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا، وأخرج نحو قياس المساواة، وهو: ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع الأخرى، نحو «زيد مساوٍ لعمرو، وعمرو مساوٍ لبكر» فإن هاتين القضيتين مستلزمتان «زيد مساوٍ لبكر» لا لذاتهما بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي «أن مساوى المساوى لشيء مساوٍ لذلك الشيء» ولذلك صدق هذا اللازم، فلو لم تصدق لم يستلزم القياس شيئا، كما إذا قلنا «الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق» لا يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق، لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مباينا لذلك الشيء، وكذا إذا قلنا «الواحد نصف الاثنين، والاثنان نصف الأربعة» لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة، لأن نصف النصف لشيء لا يكون نصفا له (قولا آخرا) أي: لا يكون عين إحدى المقدمتين، فإذا قلت «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم» أنتج «كل إنسان جسم»

= الظن أن ما لم يختبر مثل الذى اختبر.

(1) التمثيل هو: تشبيه جزئى بجزئى آخر في صفة جامعة بينهما توصل إلى الحكم على المشبه بالحكم الثابت للمشبه به. ومثاله أن تقول: النبيذ مسكر كالخمر؛ فيكون النبيذ حراما كما أن الخمر حرام. وهذا هو الذى يسمى قياسا عند علماء الأصول.

... ...

وهو ليس عين إحدى المقدمتين[1]. فأخرج بقوله «قولا آخر» القضيتين المستلزمتين لإحداهما، لأن اللازم ليس قولا آخر.

فإن قلت: التعريف شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما، فلا يكون مانعا.

قلت: لا نسلم ذلك، إذ هذا خارج بقوله «قولا» لأنه أفرده فدل على أن مراده به القول الواحد، والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين، لا قولًا واحدًا.

والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره، فيتناول القياس الكامل - وهو الشكل الأول - وغير الكامل - وهو باقي الأشكال.

(1) أورد بعضهم في هذا الموضع اعتراضا حاصله أن النتيجة في القياس الاقتراني قد تكون عين إحدى المقدمتين، وذلك كما إذا قلت «كل إنسان إنسان، وكل إنسان حيوان» فإن نتيجة ذينك «كل إنسان حيوان» وهذه النتيجة هي عين الكبرى، وكما إذا قلت «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حيوان» فإن نتيجة ذينك «كل إنسان حيوان» وهذه النتيجة هي عين المقدمة الصغرى. وهذا كلام لايقضى العجب منه، فإن هذه التراكيب لا تعد أقيسة، ولا يستساغ من أحد أن يستوجب بها ردًا على إيرادها، فإن من شرط القياس أن يكون مؤلفًا من قضيتين، والقضية يجب أن تكون مؤلفة من محمول وموضوع، ويجب في المحمول والموضوع أن يختلفا مفهوما ويتفقا ماصدقا، فإذا اختلفا فيهما، أو اتفقا فيهما لم يكن المؤلف منهما قضية، فلا يكون ما سمى صغرى في المثال الأول، وما سمى كبرى في المثال الثاني قضية، فلا يكون المؤلَّف منه ومن قضية أخرى قياسا، لأنه لم يؤلف من قضيتين، فتفهم ذلك وتدبره.

ثـمَّ القيَاسُ عِـنْـدَهُـمْ قِسْمَانِ فمِنْهُ مَـا يُـدْعـى بالاقْتِرَانِي
وهْـوَ الَّـذِي دَلَّ عَلَى النتِيجةِ بِـــقُـــوَّةِ

والمراد أنه يستلزم متى سُلِّم، ولا يشترط أن يكون مسلمًا بالفعل، ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة كما مر، والذي مقدماته كاذبة كقولنا «كل إنسان جماد، وكل جماد حمار» فهذا وإن كان مؤلفًا من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحيث لو سلم استلزم أن كل إنسان حمار، لأن القياس يجب أن يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة والجدل والشعر والبرهان، لأن هذه كلها أقيسة، ولزوم الشيء للشيء : كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن لم يوجد في الواقع.

وإنما قال «من قضايا» ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لأنهم عَرَّفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس، فأخذوا القياس في تعريفها، فلو أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور.

(ثم القياس عندهم) أي المناطقة (قسمان* فمنه) أي القياس (ما يُدْعى) أي يسمى (بالاقترانى* وهو الذي دل على النتيجة* بقوة) أي بقوته: أي معناه. يعنى أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه، ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعيه، مثلا «كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث» ينتج «كل جسم حادث» فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية في القياس، بل ذكرت فيهم تفرقة، وإن شئت قلت: هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائى، كما سيأتى.

واخْتُصَّ بالحَمْلِيَّةِ

وسمى اقترانيًا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء.

(واختص) القياس الاقترانى (بالحملية) هذا ما ذهب إليه المصنف كابن الحاجب، ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج الأقيسة المركبة من الشرطيات أوردَ تشكيكاتٍ في إنتاج المتصلتين منه، والمتصلة والحملية، وكذا قدح في المتصلتين أثير الدين وغيره بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره.

وقد أجيب عن ذلك بأجوبة مذكورة في المختصر المذكور وغيره، ويحتمل أن المصنف والإمام ابن الحاجب أرادا ما يتكلم فيه هنا، لقلة جدوى غيره، أو أنهما نزلاه منزلة العدم، لذلك أشار للأول العضد، وللثاني ابن هرون، ومثاله من الشرطيات[1] «كلما كان الإنسان ناطقا كان حيوانا، وكلما كان حيوانا كان جسما» ينتج «كلما كان الإنسان ناطقا كان جسما».

(1) أشار الشارح بهذا إلى أنه يختار غير ما تفيده عبارة الناظم من اختصاص القياس الاقترانى بالقضايا الحملية، وعلى ما اختاره الشارح القياس الاقتراني الذى تدخل فيه الشرطيات خمسة أنواع: الأول، ما تألف من شرطيتين متصلتين، والثاني، ما تألف من شرطيتين منفصلتين، والثالث: ما تألف من شرطيتين إحداهما متصلة والأخرى منفصلة. والرابع: ما تألف من حملية وشرطية متصلة، والخامس: ما تألف من حملية وشرطية منفصلة. واعلم أن هذه الأنواع الخمسة ينعقد من كل واحد منها كل واحد من الأشكال الأربعة، لأن الحد الأوسط إن كان تاليا في الصغرى، مقدما في الكبرى، فهو الشكل الأول، نحو «كلما كان العالم متغيرا كان حادثا، وكلما كان حادثا كان له محدث» ينتج «كلما كان العالم متغيرا كان له محدث» وإذا كان الحد الأوسط تاليا في الصغرى والكبرى جميعا فهو الشكل الثانى نحو «كلما كانت الشمس طالعة، كان النهار موجودًا، وليس البتة إذا كان الليل حاصلًا فالنهار موجود» ينتج «ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصلًا». وإذا كان الحد الأوسط مقدمًا في الصغرى والكبرى جميعًا، فهو الشكل الثالث، نحو «كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، وكلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة»=

فـإنْ تـرِدْ تَـرْكـيـبـه فَـرَكِّـبـا مُـقَـدِّمَـاتِـهِ عـلَـى مـا وجَـبَـا
ورَتِّـبِ الـمُـقَـدِّمـاتِ، وانْـظُـرَا صَحيحَها مِـنْ فاسِدٍ مُخْتَبَرَا

(فإن ترد تركيبه) أي القياس (فركبا) أي اجمع (مقدماته) المراد بها هنا وفيما يأتي ما فوق الواحدة (على ما وجبا) من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب، وهو الحد المكرر، وبه حصلت المقدمتان اللتان إحداهما مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمه، والأخرى على محموله أو تاليه، ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط في الاقترانى، كما سيأتي (ورتب المقدمات) بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراني على الوجه الخاص، وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الأول مثلا، حتى يستلزم النتيجة، وإلا ما استلزم شيئا، مثلا إذا قلت في بيان حدوث العالم وهو ما سوى الله جل وعلا: «العالم متغير، وكل متغير حادث» فإن ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص من كون الأولى موجبة والثانية كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما إلى العلم بأن «العالم حادث» لاندراج العالم في موضوع الكبرى (وانظرا* صحيحها) أي المقدمات متميزا (من فاسد) من جهة النظم بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين؛ إذ لا إنتاج من سالبتين ولا جزئيتين، ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما (مختبرا) لها بالاستدلال عليها إن كانت

=ينتج «قد يكون إذا كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة» وإذا كان الحد الأوسط مقدمًا في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع، نحو «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كانت الأرض مضيئة كانت الشمس طالعة» ينتج «قد يكون إذا كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة»وهذه الأمثلة كلها تركب فيه الاقترانى من شرطيتين متصلتين، ولاداعي لذكر أمثلة كل نوع من الأنواع الخمسة التى قدمنا أن القياس يتألف منها: فإن في ذلك تطويلا وتشعبًا للذهن، وعليك أن تقيس ما لم نذكره على ماذكرناه، مراعيا شيئين: أحدهما موطن الحد الأوسط من كل شكل، وثانيهما شرط إنتاج كل واحد من الأشكال.

فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتِي

نظرية: هل هي يقينية أم لا؟ وهل هي على تأليف منتج أم لا؟ وهذا بيان للوجه الخاص الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكره سابقا، فلا يقال: هذا تكرار لما تقدم (فإن لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث تيقن صدقه وعدم تيقنه (بحسب المقدمات آتي) فإن تيقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة تيقن صدق لازمها، وإن لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها، بل يحتمل حينئذ الصدق والكذب، فإذا قلت «كل إنسان جماد، وكل جماد حمار» فهاتان كاذبتان، ونتيجتهما - وهي «كل إنسان حمار»- كاذبة، فإذا بدلت الكبرى بقولك «وكل جماد ناطق» كانت النتيجة صادقة، وهي كل «كل إنسان ناطق» مع كذب المقدمتين، فليس معنى كلام المصنف أنه يلزم من كذب المقدمات أو بعضها كذب النتيجة، ولذا قدرنا في كلامه ما يصح به المعنى.

obeikandl.com

وما مِنَ المقَدَّماتِ صُغْرَى فَيَجبُ انْدِراجُهَا في الكُبرَى

واعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر، لكونه في الغالب أقل أفرادًا من الأوسط والأكبر، ومحمولها يسمى أكبر، لكونه في الغالب أكثر أفرادًا، والمكرر في المقدمتين يسمى أوسط ووسطا، لتوسطه وجمعه بين الطرفين. ومثل الموضوع والمحمول في الحملية المقدم والتالي في الشرطية، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، لاشتمالها على الأصغر، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، لاشتمالها على الأكبر، وإنما قدمنا ذلك - وإن كان سيأتي في كلام المصنف بعضه- لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما) هي (من المقدمات صغرى* فيجب اندراج) أصغر (ها) أي كل فرد فرد من أفراده (في) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساويا للأصغر، لأن ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته، بل ولو كان الأوسط أخص، نحو «بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق» هذا في الاقتراني، وأما الاستثنائي فيرجع فيه إلى الشكل الأول، بأن يقال: مضمون التالي أمر محقق ملزومه، وكل ما تحقق ملزومه تحقق، أو مضمون المقدم أمر انتفى لازمه، وكل ما انتفى لازمه منتف. هذا حاصل ما نقله شيخ شيخنا العلامة اليوسي في حاشية شرح الكبرى عن السعد، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة، بل لا بد من علم ثالث، وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى، كما إذا ادعيت «أن هذه بغلة وكل بغلة عاقر» فلا ينتج «أن هذه عاقر» حتى تتفطن إلى أن هذه البغلة فرد من أفراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد، قال شرف الدين ابن التلمساني: وما ذكره حق، فإنك إذا قلت «النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام» لم يندرج النبيذ في الحرمة إلا من حيث كونه فردًا من أفراد المسكر، فلا بد من التفطن له، إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا الترتيب منتج، فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه، قال الإمام السنوسي: وعبارته في الطوالع: الأشبه أنه لا

وذَاتُ حَـدٍ أصْـغَـرٍ صُغْرَاهما وذَاتُ حَـدٍ أكْـبـرٍ كُبرَاهما
وأصْـغَـرٌ فَـذَاك ذُو انْـدِرَاجِ ووسَـطٌ يُلْغَى لـدَى الإِنْـتَـاجِ

بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظه الترتيب والهيئة العارضين لهما، وإلا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الإنتاج وخفائه. اهـ. وعليه يحمل أيضا قول المصنف في الشرح: لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى، فعلم مما تقرر ومما قدرناه في سبك المتن أن الصغرى ليست هى بهيئتها وصورتها مندرجة في الكبرى، بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا. وحاصله أن المراد أن الأصغر يندرج في مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى، لكن القوم تسامحوا في العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة، وهو: موضوع المطلوب في الحملية ومقدمه في الشرطية كما مرت الإشارة إليه، هى (صغراهما) أي: صغرى المقدمتين لاشتمالها على الأصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة، وهو: محمول المطلوب في الحملية وتاليه في الشرطية (كبراهما) أي: كبرى المقدمتين، لاشتمالها على الأكبر، وسمى الأصغر والأكبر والأوسط حدود لأنها أطراف للقضية، وتقدم وجه التسمية بالأصغر والأكبر والأوسط، قال سيدى سعيد: «صغراهما» مبتدأ خبره قوله قبله «وذات حد أصغر» وكذا قوله «كبراهما» ويصح العكس. اهـ. (وأصغر فذاك ذو اندراج) في الأكبر بواسطة اندراجه في الأوسط، وبقولنا «ذواندراج في الأكبر» الذى صرح به المصنف في الشرح - مع حمل الاندراج فيما سبق على الاندراج في الوسط - يندفع الاعتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس، سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلغى) أي يترك (لدى) أي عند (الإنتاج) فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب ويترك عند حصوله.

فصل

الشكلُ عِنْدَ هؤلاءِ النَّاس ... يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قياس
مِنْ غَيرِ أن تُعْتَبَرَ الأسْوَارُ ... إذ ذاكَ بالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
وَلِلْمُقَدَّمات أشْكالٌ فَقَطْ ... أرْبَعَةٌ بحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
حَمْلٌ بصُغْرَى وضْعُهُ بكُبْرَى ... يدْعَى بشَكلٍ أوَّلٍ ويُدْرَى
وحَمْلُهُ في الكلِّ ثانيًا عُرِفْ ... ووضْعُهُ في الكلِّ ثالِثًا أُلِفْ

هذا (فصل)

في ذكر الأشكال، وشروطها وعدد ضروبها المنتجة

وما يتعلق بذلك

(الشكل عند هؤلاء الناس) أي: المناطقة (يطلق عن) أي: على هيئة (قضيتي قياس) أي: الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الأوسط، واحترز عن قضيتي غير القياس كما لو قلت «كل إنسان حيوان، وكل فرس صاهل» فلا يسميان شكلا ولا ضربا (من غير أن تعتبر الأسوار، إذ) أي وقت (ذاك) أي: اعتبار الأسوار (بالضرب له) أي: لما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الأسوار (يشار) فالضرب عبارة عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار الأسوار، فالضرب المخصوص كالمؤلف من كليتين موجبتين أخص من الشكل، أي: هو نوع منه (وللمقدمات) أي المقدمتين (أشكال فقط * أربعة) اي: أشكال أربعة فقط، وذلك (بحسب الحد الوسط) فـ (حمل) للحد الوسط (بصغرى) و(وضعه بكبرى) نحو «كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم» (يدعى بشكل أول ويدرى) والمراد تدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب، وهكذا في جميع ما يأتى (وحمله) أي الحد الوسط (في

وَرَابِعُ الأشكالِ عَكْسُ الأوَّلِ ... وهيَ علَى التَّرْتيب في التَّكمل
فَحَيْثُ عَنْ هذَا النِّظَام يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ النِّظَامِ، أمَّا الأوَّلُ

الكل) من الصغرى والكبرى نحو «كل إنسان حيوان، ولاشيء من الحجر بحيوان» (ثانيا عرف) أي: عرف حال كونه ثانيا (ووضعه) أي الحد الوسط (في الكل) من الصغرى والكبرى نحو «كل إنسان حيوان، وكل إنسان جسم» (ثالثا ألف) أي: ألف حال كونه ثالثا (ورابع الأشكال عكس الأول) أي يكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى، نحو «كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان» وهذا الشكل أسقطه بعضهم، لبعده عن الطبع جدا، وأول من استخرجه جالينوس. والحق أنه معتبر في الإنتاج، وكالمحمول والموضوع فيما تقدم من الحمليات المقدم والتالى في الشرطيات.

(وهى على) هذا (الترتيب) المتقدم (في التكمل) فالشكل الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل، لأنه المنتج للمطالب الأربعة: الموجبة الكلية، والجزئية، والسالبة الكلية، والجزئية، ولأنه على النظم الطبيعى، وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط، ثم منه إلى المحمول، حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول، لكونه فردا من أفراد الوسط. ثم الثاني، لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه، لمشاركته إياه في صغراه التى هي أشرف المقدمتين، لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول، لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجابا وسلبا. ثم الثالث، لأن له قربا ما إليه، لمشاركته إياه في أخس المقدمتين. بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا، لمخالفته إياه فيهما، وبعده عن الطبع جدا (فحيث عن هذا النظام) أي: النظم، بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم (يعدل) بأن لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم (فـ) القياس (فاسد النظام).

فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

وقد أخذ في ذكر شروط الأشكال مبتدئا بالأول منها فقال:

(أما) الشكل (الأول فشرطه) أي: شرط إنتاجه، بحسب الكيف (الإيجاب في صغراه، و) بحسب الكم (أن ترى كلية كبراه) إذ لو انتفى إيجاب الصغرى لم يندرج الأصغر في الأوسط، واضطربت النتيجة: فقد تصدق نحو «لاشيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جماد»، وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى «وكل حجر جسم» ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت له الأكبر، فتضطرب أيضا: فقد تصدق نحو «كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ناطق» وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى «وبعض الحيوان فرس».

وضروبه - كضروب سائر الأشكال - بحسب القسمة العقلية ستة عشر لأن كلا من مقدمتيه إما موجبة أو سالبة، وكل من هاتين إما كلية أو جزئية، واثنان في اثنين بأربعة، وأما المهملة ففي قوة الجزئية، وأما الشخصية ففي حكم الكلية في جميع الأشكال[1]. وقولهم «لأنها تنتج في كبرى الشكل الأول» استدلال على كونها في قوة الكلية، لا أن ذلك يختص بالشكل الأول كما سبق إلى بعض الأوهام، بل هي في حكم الكلية في غير الأشكال، بدليل أنها تنعكس بعكس النقيض إلى كلية إذا كانت موجبة، نحو «زيد حيوان» كما أن الكلية تنعكس كذلك. ووجه كونها في حكم

(1) مثال الشخصية في الشكل الأول، أن تقول: «هذا زيد، وزيد حيوان» فينتج «هذا حيوان»، ومثالها في الشكل الثاني أن تقول: «كل فرس صهال، وزيد ليس بصهال» فينتج «لا شيء من الفرس بزيد» ومثالها في الشكل الثالث، أن تقول: «زيد حيوان، وزيد إنسان» فينتج «بعض الحيوان إنسان»، ومثالها في الشكل الرابع أن تقول: «زيد ناطق، ولا شيء من الصاهل بزيد» فينتج «لا شيء من الناطق بصاهل».

... ...

الكلية أنهما اشتركا في أنهما لم يخرج عن موضوعهما فرد ما، فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات، فالحاصل منها ستة عشر، يسقط منها بشرطى إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة: ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين في الأربع الكبريات، وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين، هذا طريق الإسقاط، وأما طريق التحصيل فأن تقول: الصغرى لا تكون إلا موجبة فهى إما كلية أو جزئية، والكبرى لا تكون إلا كلية فهى إما موجبة أو سالبة، فاثنان في اثنين بأربعة، فضروبه المنتجة أربعة:

الضرب الأول: موجبتان كليتان، نحو «كل إنسان حيوان،وكل حيوان جسم» والنتيجة كلية موجبة، وهي «كل إنسان جسم».

الثاني: كليتان، والكبرى سالبة والصغرى موجبة، نحو «كل وضوء عبادة، ولا شيء من العبادة بمستغنٍ عن النية» والنتيجة سالبة كلية، وهى «لا شيء من الوضوء بمستغنٍ عن النية».

الثالث: موجبتان، والصغرى جزئية والكبرى كليه، نحو «بعض الوضوء عبادة، وكل عبادة تفتقر إلى نية» ينتج موجبة جزئية، وهي «بعض الوضوء يفتقر إلى نية».

الرابع: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية، نحو «بعض الوضوء عبادة، ولا شيء من العبادة بمستغنٍ عن النية» ينتج سالبة جزئية، وهي «ليس بعض الوضوء بمستغنٍ عن النية».

وَالثَّانِ أَنْ يَخْتلِفَا بِالْكَيْف مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَـهُ شَـرْطٌ وَقَع

وإنما كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزأيه في الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع المقدمتين في الخسة وهي السلب والجزئية. ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المطولات[1].

(و) الشكل (الثان) مبتدأ بحذف الياء منه، وذلك جائز حتى في النثر، قال تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ (أن يختلفا) أي المقدمتان (بالكيف) أي الإيجاب والسلب (مع كلية الكبرى) أن وصلتها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، أي: اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع لإنتاج الثاني، إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق الأصغر والأكبر ولا تباينهما، فتضطرب النتيجة: أما في الموجبتين فلأنه يصدق «كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان» والحق الإيجاب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا «وكل فرس حيوان» كان الحق السلب، وأما في السالبتين فلأنه يصدق «لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر» والحق السلب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا «ولاشيء من الناطق بحجر» كان الحق الإيجاب، ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفي الأكبر عن شيء من أفراد الأصغر؛ لأن المفهوم من القياس حينئذ

(1) أنت تعلم أن الكلية أشرف من الجزئية، وأن الموجبة أشرف من السالبة، وأن السلب والجزئية خستان، فلما كان الضرب الأول يتألف من كليتين موجبتين كان أشرف الضروب، لأنه جمع الشرفين الكلية والإيجاب، ولما كان الضرب الثاني يتألف من كليتين ثانيتهما سالبة كان تاليا للأول، لأن الكلية وإن كانت سالبة أشرف من الجزئية وإن كانت موجبة، ولما كان الضرب الثالث يتألف من موجبتين أولاهما جزئية كان تاليا للثاني، لأن اجتماع الإيجابين وإن كان أحدهما جزئيا أشرف من اجتماع إيجاب وسلب، خصوصا والجزئية موجودة، ولم يبق إلا الرابع.

... ...

منافاة الأصغر لبعض أفراد الأكبر، وذلك لايستلزم نفي مفهوم الأكبر عن الأصغر، فتضطرب النتيجة أيضا: كقولنا «كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان» والحق الإيجاب، ولو قلنا «وبعض الحجر ليس بحيوان» كان الحق السلب، وكقولنا «لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس» والحق الإيجاب، ولو قلنا «وبعض الصاهل فرس» كان الحق السلب، فسقط بالشرط الأول ثمانية: الموجبتان مع الموجبتين بأربعة، والسالبتان مع السالبتين بأربعة، وبالثاني أربعة: الجزئية الموجبة كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغريين، والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين، فتبقى أربعة منتجة. هذا طريق الإسقاط. وطريق التحصيل أن تقول: الكبرى لا تكون إلا كلية فهى إما سالبة فلا تنتج إلا مع الموجبتين صغريين، وإما موجبة فلا تنتج إلا مع السالبتين صغريين، فتلك أربع:

الأول: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحجر».

الثاني: عكسه، نحو «لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، فلا شيء من الحجر بإنسان».

الثالث: من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، نحو «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر».

الرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو «ليس بعض الحيوان بإنسان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ليس بناطق».

وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُـرَى كُـلِّـيَّـةً إِحْـدَاهُـمَـا

فلا ينتج هذا الشكل إلا سالبة، لأن إحدى مقدمتيه لا تكون إلا سالبة .

(و) الشكل (الثالث) شرطه بحسب الكيف (الإيجاب في صغراهما) أي: المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى كلية إحداهما) إذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر إثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة، فقد تكون صادقة كما إذا قلت «لا شيء من الإنسان بحجر، وكل إنسان ناطق، فلا شيء من الحجر بناطق» وقد تكون كاذبة كما لو أبدلت الكبرى بقولك «وكل إنسان جسم» ولو لم تكن إحداهما كلية بأن كانتا جزئيتين معًا جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكبر إثباتا ولانفيا، فتضطرب أيضا، نحو «بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ناطق» فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى «وبعض الحيوان فرس» لكانت كاذبة، فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلة من ضرب السالبتين صغريين في الأربع كبريات، وباشتراط كون إحداهما كلية، اثنان: الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة كبرى، فضروبه المنتجة ستة. هذا طريق الإسقاط، وطريق التحصيل أن تقول: الصغرى لا تكون إلا موجبة، فإذا كانت كلية أنتجت مع الأربع كبريات؛ وإذا كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين، فتلك ستة.

الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية، نحو «كل حيوان جسم، وكل حيوان نام، فبعض الجسم نام»

... ...

الثاني: من كليتين والكبرى فقط سالبة، نحو «كل إنسان حيوان، ولا من الإنسان بفرس، فبعض الحيوان ليس بفرس». وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن سينا، وعليه درج الكاتبي ومن تبعه، واختاره الإمام السنوسي- رحمه الله تعالى- في شرح مختصره، وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية، وقال بعض الفضلاء: ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب، وما اعتبره غيره ينتج السلب، والإيجاب أفضل. اهـ. وكأن من درج على الأول اعتبر كلية المقدمتين.

الثالث: من موجبتين والكبرى فقط كلية، نحو «بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم، فبعض الإنسان جسم».

الرابع: من موجبتين، والكبرى فقط جزئية، نحو: «كل إنسان حيوان وبعض الإنسان جسم، فبعض الحيوان جسم».

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، نحو «بعض مجهول الصفة غائب، ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه، فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه».

السادس: من موجبة كلية وسالبة جزئية، نحو «كل حيوان جسم، وبعض الحيوان ليس بفرس، فبعض الجسم ليس بفرس».

وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف: فصاحب الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا، والموجبة الكلية مع الموجبة

وَرَابِـعٌ عـدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْن إلَّا بِـصُـورَةٍ فَفِيهَا يَسْتبين

الجزئية خامسا نظرًا إلى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الاول، والإمام السنوسي كصاحب الكشف عكس، نظرًا إلى تقديم الموجبتين.

(و) شكل (رابع) شرطه (عدم جمع الخستين): من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين، أو من جنسين - أي جنس الكم وجنس الكيف - ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة كهذه، وخسة الكيف السلب، وخسة الكم الجزئية (إلا بصورة) أي فيها، وهي ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (ففيها) أي في هذه الصورة (يستبين) أي: يظهر جمع الخستين، وتقرير ذلك أن الصغرى إما أن لا تكون موجبة جزئية أو تكون، فإن كان الأول فشرط إنتاجه أن لا تجتمع فيه خستان، وإن كان الثاني فشرط إنتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة، وبراهين ذلك -على ما ذكره الإمام السنوسى - أن القسم الأول لو اجتمعت فيه خستان فإما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة، فإن كان في مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج: أما إذا كانتا سالبتين فلأن أخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين، والاختلاف الدال على العقم موجود فيه، فإنه يصدق قولنا «لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الصاهل بإنسان» والحق الإيجاب وهو قولنا «كل فرس صاهل» و لوقلت بدل الكبرى «ولا شيء من الحمار بإنسان» لكان الحق السلب، وهو «لا شيء من الفرس بحمار» وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة؛ فلأن أخص القرينتين منهما هو المركب من السالبة الكلية

... ...

والموجبة الجزئية، والاختلاف متحقق فيه، فإنه يصدق قولنا «لا شيء من الحيوان بجماد، وبعض الجسم حيوان» والحق الإيجاب، وهو قولنا «كل جماد جسم» ولو قلت بدل الكبرى «وبعض المتحرك بالإرادة حيوان» لكان الحق السلب، وهو قولنا «لا شيء من الجماد بمتحرك بالإرادة». وإن كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية إما صغرى أو كبرى، وأيا ما كان يلزم الاختلاف: أما إذا كانت الصغرى فكقولنا «ليس كل جسم حيوانا، وكل متحرك بالإرادة جسم» والحق الإيجاب، وهو «كل حيوان متحرك بالإرادة» ولو قلت «ليس كل حيوان إنسانا، وكل فرس حيوان» لكان الحق السلب، وهو «بعض الإنسان ليس بفرس» وأما إذا كانت كبرى فكقولنا «كل إنسان حيوان، وليس كل متحرك بالإرادة إنسانا» والحق الإيجاب وهو «كل حيوان متحرك بالإرادة» ولو قلنا «كل ناطق إنسان، وليس كل فرس ناطقا» لكان الحق السلب، وهو «بعض الإنسان ليس بفرس» فهذه القرائن الأربع أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الأول وإذا لم ينتج الأخص لم ينتج الأعم. وأما القسم الثاني - وهو ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة - فلولم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت إما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها، وكلاهما لا ينتج: أما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية التى هى أخص من الموجبة الجزئية، وأما الموجبة فلأن أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى، والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا: «بعض الحيوان

... ...

إنسان، وكل ناطق حيوان» والحق الإيجاب وهو «بعض الإنسان ناطق» ولو قلت بدل الكبرى «وكل صاهل حيوان» لكان الحق السلب، وهو «لا شيء من الإنسان بصاهل». فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيه شرط الإنتاج في هذا الشكل، وبالله تعالى التوفيق. اهـ. فسقط باشتراط عدم اجتماع الخستين في القسم الأول ثمانية أضرب: السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الأربع، والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى، والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى، فهذه ثمانية. وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى ثلاثة: الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية، فهذه ثلاثة أضرب إلى الثمانية قبلها يجتمع أحد عشر كلها عقيمة، ويبقى خمسة منتجة. وأما طريق التحصيل فالصغرى إما موجبة كلية وهى لا تنتج إلا مع الثلاث، وهى ما عدا السالبة الجزئية، وإما سالبة كلية وهى لاتنتج إلا مع الموجبة الكلية، وإما موجبة جزئية وهى لا تنتج إلا مع السالبة الكلية، ولا يصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الخستين فيها، فمجموع المنتج إذن خمسة أضرب:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين، ينتج موجبة جزئية، نحو «كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق».

الثاني: من موجبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى، ينتج موجبة جزئية، نحو «كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق».

صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّه كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كلِّيَّه

الثالث: من كليتين والصغرى سالبة كلية، نحو «لا شيء من العبادة بمستغن عن النية، وكل وضوء عبادة، فلا شيء من المستغنى عن النية بوضوء».

الرابع: من كليتين والكبرى سالبة، عكس ما قبله، نحو «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان، فبعض الحيوان ليس بفرس».

الخامس: هو الصورة التى تجتمع فيها الخستان وهو ما ألف من مقدمتين (صغراهما موجبة جزئية) و (كبراهما سالبة كلية) نحو «بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان، فبعض الحيوان ليس بفرس» هذا مُذهب المتقدمين.

وذهب بعض المتأخرين - وتبعه كثيرون- إلى أن ضروب الرابع المنتجة ثمانية، وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين: إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، فالأمر الثاني يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة، وإن اجتمع في كل من تلك الثلاثة خستان، فزادوا ضربا سادسا، وهو: جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى، نحو «بعض المستيقظ ليس بنائم، وكل كاتب مستيقظ، فبعض النائم ليس بكاتب»، وضربا سابعًا، وهو: كلية وموجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى، نحو «كل كاتب متحرك الأصابع، وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب، فبعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع» وضربًا ثامنًا، وهو: صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية، نحو «لاشيء من المتحرك بساكن، وبعض المنتقل متحرك، فبعض الساكن ليس بمنتقل» لكن يشترط لإنتاج هذه الأضرب الثلاثة - زيادة على ما مر- شروط تطلب من المطولات، وقد رمزت إلى ضروب كل شكل تسهيلًا لحفظها بقولى:

كَمْ كل كَهْف لَهُ برٌّ كساه بهَا لُذْ كَمْ لَهُ لَاذَ كَمْ بَلْ لفْ سَمَا كَمُلَا

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ كَالثَّانِ، ثُمَّ ثَالِثٍ فَسِتَّةُ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

كَالشَّكْلِ الأَوَّلِ كَمْ بَدْرٍ كَوَى سَلِمَا كَمْ كَانَ كُلِّ بُدَيْرٍ لِلْوِدَادِ كَلَا
كَمْ لَاحَ بَدْرٌ لِلَيْلٍ سَامَ كَمْ كَلِمَا سَرَتْ لَهُ بِضُرُوبِ الشَّكْلِ فَاكْتَمَلَا

فالكاف للكلية الموجبة مقتطعة من «كل»، واللام للسالبة الكلية مختزلة من «لاشيء» والباء للموجبة الجزئية مأخوذة من «بعض»، والسين للسالبة الجزئية مأخوذة من «ليس بعض» ويدل على أول ضروب الثاني فراغ عدة ضروب الأول، وكذا الباقي، ويدل على أول الرابع أيضا توالى الكافين اللذين في أول الشطر الأخير من البيت الثاني، لأن المركب من كليتين موجبتين لا يكون إلا أول ضروب شكل بالاستقراء، وقولى «كالشكل الأول» أي ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الأول، ويزيد الشكل الثالث بالضربين اللذين بعد، وهذا[1] طريق صاحب الشمسية ومن حذا حذوه.

(فمنتج لـ) ـشكل (أول أربعة كـ) ـعدد ضروب (الثان، ثم) للترتيب الذكرى (ثالث فـ) منتجه (ستة) والفاء زائدة (و) شكل (رابع بخمسة) عند المتقدمين وثمانية عند المتأخرين (قد أنتجا) والباء بمعنى «في» والخمسة ظرف للإنتاج، وظرف أيضا للشكل، من ظرفية العام في الخاص، لأن الشكل أعم من تلك الخمسة الأضرب (وغير ما ذكرته لن ينتجا) فالضروب العقلية باعتبار جميع الأشكال أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة عدد

---

(1) اسم الإشارة يعود إلى جعل ضروب الأشكال الأربعة، اثنين وعشرين ضربًا بجعل ضروب الرابع ثمانية، وإلى ترتيبها على الوجه الذي شرحه بجعل المركب من الموجبة الكلية والموجبة الجزئية خامسا في ضروب الشكل الثالث.

وَتَـتْـبَـعُ النَّتِيجَةُ الأَخَـسّ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ، هكَذا زُكِنْ
وَهَـذِهِ الأَشْـكَـالُ بِالْحَمْلِيِّ مُخْتَصَّةٌ، وَلَـيْـسَ بِالشَّرْطِيِّ

الأشكال في ستة عشر عدد الضروب، فإذا أسقطت المنتج منها - وهو تسعة عشر على مذهب المتقدمين في الشكل الرابع، واثنان وعشرون على مذهب المتأخرين فيه - من أربعة وستين، بقى خمسه وأربعون عقيمة على الأول، واثنان وأربعون على الثاني.

(وتتبع النتيجة) في جميع الأشكال الاقترانية (الأخس) أي الخسيس (من تلك المقدمات، هكذا زكن) أي: علم، فإن كان في كل منهماخسة تبعتهما. وإذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة، وإلا فسالبة وإن كانت إحداهما جزئية كانت النتيجة جزئية، وإن كانتا كليتين لم تكن النتيجة كلية إلا إن كان الأصغر مسورا بالسور الكلى في الصغرى أو في عكسها، فمن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية، لأن الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا في الصغرى، ولو عكست قضيته انعكست جزئية لأنها لا تكون إلا موجبة، وكذا الشكل الرابع، إلا الضرب الثالث منه، فإنه ينتج كلية سالبة، لأن صغراه كلية سالبة تنعكس كنفسها، وأما الشكل الأول والثاني فالأمر فيهما ظاهر.

(وهذه الأشكال) الأربعة (بالحملى) من القضايا (مختصة، وليس) ما ذكر - وهو الأشكال - كائنا (بالشرطى) أي: فيه، وتقدم الكلام[1] على ذلك في قوله «واختص بالحملى» (والحذف في بعض المقدمات) أي:

(1) قد مضى أن المصنف قد تبع - في تخصيصه الأشكال بالاقترانى - ابن الحاجب، واعتذر الشارح عنه بأنه لم يعتبر الاقترانى من الشرطيات، لأن المتقدمين لم يتعرضوا له، ولأنه قليل الجدوى.

وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ
وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ اوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

لبعضها، صغرى أو كبرى (أو النتيجة لعلم آت) خبر الحذف، فمثال حذف الصغرى «هذا يحد، لأن كل زان يحد» ومثال حذف الكبرى «هذا يحد، لأنه زان» ومثال حذف النتيجة «هذا زان، وكل زان يحد» «هذا زمان، وكل زمان يحبس القيء».

(وتنتهي) المقدمات[1] إن لم تكن ضرورية إلى ذي (ضرورة لما من دور) وهو: توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو: ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له (قد لزما) أي: لما لزم الذي هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائها إلى الضرورة، فلزوم الدور هو فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر، ولزوم التسلسل هو فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها، فإن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكف. مثال ما مقدماته ضرورية «هذا العدد منقسم إلى متساويين، وكل منقسم كذلك زوج» ومثال الانتهاء أن تقول: «لو لم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود، لكنه ليس بجائز الوجود

(1) المراد من هذا الكلام إلى آخر الفصل أن المقدمتين اللتين يتألف منهما القياس الاقترانى يجب في كل واحدة منهما واحد من ثلاثة أشياء: الأول: أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون نظرية مسلمة عند الخصم. والثالث: أن يقيم صاحب القياس عليها دليلا إلى أن ينتهى الأمر إلى قياس مقدمتاه ضروريتان أو مسلمتان عند الخصم، ولا يجوز أن لا ينتهي الأمر إلى ذلك لأنه لو لم تنته المقدمات أو بعضها إلى ما ذكرنا لزم توقف العلم بها على غيرها، وكذلك الحال في غيرها المتوقفة هي عليه، فإن رجعنا إلى المقدمات الأولى لزم الدور، وإن ذهبنا إلى غير نهاية لزم التسلسل، وكل من الدور والتسلسل باطل، فما يؤدى إليه - وهو عدم الانتهاء إلى الضرورى أو المسلم - باطل.

... ...

فهو واجب الوجود، إذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا، لكنه ليس بحادث، فليس بجائز الوجود؛ إذ لو كان حادثا لافتقر إلى محدث، لكنه ليس بمفتقر إلى محدث؛ فليس بحادث، إذ لو افتقر إلى محدث لتعدد الإله، لكن الإله لا يتعدد، فلا يفتقر إلى محدث، إذ لو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض، لكنهما لم تفسدا. فلا يتعدد الإله» وكونهما لم تفسدا ضروري بالمشاهدة. وكذا إذا قلت «العالم صفاته حادثة، وكل من صفاته حادثة فهو حادث» فنستدل على الصغرى بقولنا «العالم صفاته متغيرة، وكل متغير حادث» والأولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة، ونستدل على الثانية منهما بأن التغير إن كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا، أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا، والجائز لا يقع إلا حادثا، ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا «كل من صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث، وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث» فقد انتهينا إلى الضرورة. ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات، فإن ذلك مكابرة.

فصل

وَمِنْهُ مَا يُدْعى بِالاسْتِثْنَائِي ... يُعْرَفُ بِالشَّرطِي بِلا امْتِرَاءِ
وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلى النَّتِيجَةِ ... أوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ، لَا بِالْقُوةِ

فصل

في القياس الاستثنائي

وهو: المؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية، وتسمى كبرى، والأخرى تدل على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أورفعه، وتسمى صغرى (ومنه) أي القياس (ما) أي: قياس أو القياس الذى (يدعى) أي يسمى (بالاستثنائي) لاشتماله على القضية الاستثنائية، وهي : التى فيها حرف الاستثناء، وهو «لكن» وقال السيد: سمى استثنائيا لأن المستدل ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فيضعه أو يرفعه، والتعليل الأول يرجع إلى هذا (يعرف بالشرطي) بإسكان الياء مخففة[1] للوزن، لأن إحدى مقدمتيه شرطية (بلا امتراء) أي شك (وهو) أي القياس الاستثنائي (الذي دل على النتيجة، أو) على (ضدها) أي: نقيضها (بالفعل) بأن تكون النتيجه بصورتها مذكورة فيها، أو نقيضها كذلك (لا بالقوة) أي: بأن تكون النتيجة متفرقة الأجزاء في القياس كما سبق في الاقترانى.

مثال الأول - أي: كون النتيجة مذكورة بالفعل - كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا. لكن الشمس طالعة، ينتج «النهار موجود» وهو مذكور بصورته في القياس.

(1) في بعض النسخ «محققة» والمراد على كل حال أن الياء ساكنة، وليست مشددة.

فـإنْ يَـكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْـعُ ذَاكَ وضْـعَ التَّالِي
وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ، ولا يَلْزَمُ في عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

واعترض بأن النتيجة لا بد أن تكون خبرا أو قضية تحتمل الصدق والكذب، والتالي ليس كذلك، لأنه جزء قضية.

والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة في القياس: أي مثل صورتها موجودة فيه، وإن كانت المغايرة حاصلة، لأن «النهار موجود» عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق والكذب، وعند كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا.

ثم الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي إما متصلة أو منفصلة، فأشار إلى الأول بقوله:

(فإن يك الشرطي) أي القضية الشرطية (ذا اتصال) أي متصلة. وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ (أنتج وضع) أي إثبات (ذاك) أي المقدم (وضع التالي) نحو «كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا، لكنه إنسان» ينتج «أنه حيوان» (و) أنتج (رفع تال) أي نفيه (رفع أول) أي المقدم، بأن تقول في هذا المثال «لكنه ليس بحيوان» ينتج «أنه ليس بإنسان» (ولا يلزم) إنتاج (في) أي من (عكسهما) أي من رفع المقدم أو وضع التالي (لما انجلى) أي اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم، ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ولا إثباته، ولا من وضع الأعم وضع الأخص ولا رفعه، فلو قلت «لكنه ليس بإنسان» لم ينتج أنه غير حيوان ولا أنه حيوان، أو قلت «لكنه حيوان» لم ينتج أنه إنسان ولا أنه غير إنسان.

وشرط إنتاج الشرطية[1] : أن تكون موجبة لزومية، وأن تكون كلية أو في مادتها، أو كون وضع اللزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء، نحو إن قدم زيد الآن فهو مكرم، لكنه قدم الآن».

---

(١) ذكر الشارح في هذا الموضع شروط إنتاج القياس الاستثنائى، فنحب أن نشرح لك الموضوع شرحًا وافيًا، بعبارة سهلة، قريبة المأخذ، فنقول:

اعلم أنه يشترط لإنتاج القياس الاستثنائى مطلقا - نعنى سواء أكان هذا القياس اتصاليا، أم كان انفصاليا - ثلاثة شروط، لو اختل واحد منها كان عقيما:

الشرط الأول: أن تكون الشرطية التي هي كبرى هذا القياس موجبة، فلو كانت الكبرى سالبة كان القياس عقيما، سواء أكانت الكبرى متصلة أم منفصلة، والسر في هذا أنك إذا سلبت الاتصال أو الانفصال بين طرفى الشرطية لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه ثبوت الآخر أو عدمه، ألا ترى أنك إذا قلت «ليس ألبتة إذا كان زيد عالما كان عمرو عالما» ثم قلت بعد ذلك «لكن زيدا عالم» لم ينتج أن عمرا عالم، أو ليس بعالم؛ وكذا إذا قلت بعد الشرطية «لكن عمرًا ليس بعالم» لم ينتج أن زيدا ليس بعالم أو عالم، وكذلك لو قلت «ليس ألبته إما أن يكون زيد عالما وإما أن يكون عمرو عالمًا» لم ينتج وضع أحد الطرفين ولا رفعه، وضع الطرف الآخر، ولا رفعه.

الشرط الثاني: أن تكون الشرطية إما كلية، وإما مهملة، وإما مخصوصة بحيث يكون وضع اللزوم في المتصلة، أو العناد في المنفصلة، هو بعينه وضع ذات الاستثناء؛ فقول الشارح: «أو في مادتها» يريد به المهملة التى تقع في مادة تصلح للكلية، وقوله «أو كون وضع اللزوم أو العناد، بعينه وضع الاستثناء» يريد به الشخصية بالشرط الذي ذكرناه. وقد مثل لهذا النوع، فإن كانت القضية الاستثنائية جزئية بحتة كان القياس عقيما، لجواز كون المقدم في هذه الجزئية أعم من التالى، فلا يلزم من وضع المقدم الذي هو الأعم وضع التالى الذى هو الأخص، كما لا يلزم من رفع التالي الذي هو الأخص رفع المقدم الذي هو الأعم، ألا ترى أنك لو قلت «قد يكون إذا كان هذا الشبح حيوانًا كان إنسانًا» ثم قلت بعد ذلك «لكنه حيوان» لم يلزم أن يكون إنسانًا، لأنه قد يكون إنسانًا، وقد لا يكون، وإذا قلت «لكنه ليس بإنسان» لم يلزم ألا يكون حيوانًا.

الشرط الثالث: أن تكون الشرطية لزومية إن كانت متصلة أو عنادية إن كانت منفصلة، ولا يجوز أن تكون الشرطية اتفاقية.

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَا، وَالْعَكْسُ كَذَا
وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ، ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ، وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

(وإن يكن) الشرطى (منفصلا) أي: قضية منفصلة فهى إما حقيقية، أو مانعة جمع، أو مانعة خلو: فإن كانت حقيقية (فوضع ذا) أي: أحد طرفيها (ينتج رفع ذا) أي: الطرف الآخر، نحو «إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حادثا، لكنه قديم» ينتج أنه ليس بحادث، أو «لكنه حادث» ينتج «أنه غير قديم» (والعكس كذا) أي: رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر، كما إذا قلت «لكنه ليس بقديم» ينتج أنه حادث. أو «لكنه ليس بحادث» ينتج أنه قديم (وذاك) أي: كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر والعكس (في) المنفصل (الأخص) وهو الحقيقة، لأنها أخص من مانعة الخلو ومن مانعة الجمع، لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو، ويشترط في الحقيقية هنا: أن تكون مركبة من الشيء والمساوى لنقيضه، إذ لو تركبت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع (ثم إن يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فبوضع ذا) أي: أحد الطرفين (زكن) أي: علم (رفع لذاك) أي: الطرف الآخر، لامتناع اجتماعهما على الصدق، نحو «إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود، لكنه أبيض» ينتج أنه ليس بأسود، أو «لكنه أسود» ينتج أنه ليس بأبيض (دون عكس) أي: لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر، لاحتمال اجتماعهما على الكذب. فلو قلت «لكنه ليس بأبيض» لم ينتج أنه أسود، ولا أنه غير أسود، لأنه لا يلزم من رفع أحد الضدين إثبات الآخر ولا نفيه، لجواز وجود ضد آخر ككونه أحمر (وإذا

مانع رفع) أي: خلو (كان) فمانع: خبر كان تقدم عليها، واسمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أي: مانع الرفع (عكس ذا) أي: رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس، لامتناع الخلو عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق، نحو «إما أن يكون الشيء غير أبيض، أو غير أسود، لكنه أبيض» ينتج أنه غير أسود، أو «لكنه أسود» ينتج أنه غير أبيض، ولو قلت «لكنه غير أبيض» لم ينتج أنه أسود ولا أنه غير أسود، أو «لكنه غير أسود» لم ينتج أنه أبيض ولا أنه غير أبيض، وذلك ظاهر، وبالله التوفيق.

obeikandl.com

فصل
في لواحق القياس

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مَقَدِّمَهْ
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى ... نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرّا

(فصل)

(في لواحق القياس)

أي: ما يلحق بالقياس في الاستدلال. وقد عرفت أنه لا يتم قياس إلا من مقدمتين (ومنه) أي: من القياس (ما يدعونه) أي: يسمونه (مركبا لكونه من حجج) أي: أقيسة اثنين فأكثر (قد ركبا) في الحقيقة (فركبنه إن ترد أن تعلمه) نحو «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نام، وكل نامٍ جسم، وكل جسم مركب». (واقلب نتيجة به) أي: فيه، وهي نتيجة المقدمتين الأوليين، وهي في المثال المذكور «كل إنسان حساس» أي: اجعلها (مقدمة) صغرى (يلزم من تركيبها بـ) مقدمة (أخرى) أي: معها (نتيجة) فقل «كل إنسان حساس، وكل حساس نام» ينتج «كل إنسان نام» (إلى هلم جرّا) منونا يوقف عليه بالألف، ومعناه في الأصل: سيروا وتمهلوا في سيركم وتثبتوا، ثم استعمل فيما دووم عليه.

قال ابن الأنباري، : انتصب جرا على المصدر، أي: جروا جرا، أو على الحال، أو على التمييز، ذكره الشيخ السنوسي في شرح مسلم، وبعضه بالمعنى.

مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّـذِي حَـوَى يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُـلٌّ سَوَا

وقال القاضي زكريا، نقلا عن العلامة الجمال ابن هشام: إنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه في أنه عربي، قال: إن هلم يقال لا بمعنى المجيء الحسي ولا بمعنى الطلب حقيقة، بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى الخبر، وعبر عنه بالطلب كما في قوله تعالى ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ وجرا: مصدر جره إذا سحبه، يبقى مصدرا، أو يجعل حالا مؤكدة، وليس المراد الجر الحسي، بل التعميم كما في السحب في قولهم: هذا الحكم منسحب على كذا، أي: شامل، فكأنه قيل هنا: انته إلى استمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا أو مستمرا، كما يقال: كان ذلك عام كذا وهلم جرا، أي: واستمر ذلك في بقية الأعوام؛ فقل «كل إنسان نام، وكل نام جسم» ينتج «كل إنسان جسم» ثم قل «كل إنسان جسم، وكل جسم مركب» ينتج «كل إنسان مركب» وقس عليه «النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده».

(متصل النتائج) القياس المركب (الذي حوى) النتائج (يكون) أي: الذي لا تطوى فيه النتائج، بل تذكر بالفعل فيه مرتين، أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس؛ فكل إنسان حساس» ثم تقول «كل إنسان حساس، وكل حساس نام، فكل إنسان نام» وهكذا. سمي بذلك لوصل النتائج بالمقدمات، و «الذي حوى» مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الذي حوى، و «متصل» بالنصب خبر «يكون» مقدم، واسمها ضمير يعود على الذي أو على القياس، ومفعول «حوى» محذوف: أي النتائج، وقوله (أو مفصولها) معطوف على «متصل النتائج» وهو عكس الموصول، فالمفصول هو: الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر، نحو «كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، وكل حساس نام» سمي بذلك لفصل النتائج عن القياس في الذكر، وإن كانت مرادة من حيث المعنى (كل) منهما (سوا) في إفادة المطلوب.

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلى كُلٍّ اسْتُدِلّ فَـذَا بالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ
وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ المَنْطقي وهْـوَ الَّـذِي قَـدَّمْـتُـهُ فَحَقِّق

(وإن بجزئى على كل استدل) بحذف ياء «كلى» بعد تخفيفها (فذا بالاستقراء عندهم عقل) أي: عقل مسمى بالاستقراء، قال السعد: والصحيح في تفسيره ما ذكر الإمام حجة الإسلام، وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. اهـ. ثم المتصفح إما كلها، وهو الاستقراء التام، وإما أكثرها، وهو الاستقراء غير التام وهو أيضا الاستقراء المشهور كما إذا استقرأت الحيوانات فوجدت أكثرها يحرك فكه الأسفل عند المضغ فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ، وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه، وذلك كالتمساح، فإنه يحرك عند المضغ فكه الأعلى، وكذلك إذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الإنسان والفرس والجمل، فحكمنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة.

والاستقراء التام نافع يفيد اليقين كما إذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا الموت لازما لجميعها، فحكمنا بسببه على الحيوان، فقلنا: كل حيوان إما ماش أو غير ماش، وكل ماش ميت، وكل ما هو غير ماش كذلك، فكل حيوان كذلك.

(وعكسه) أي الاستقراء (يدعى القياس المنطقى، وهو الذى قدمته) أي المعرف بأنه: قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (فحقق) العلوم، والمخالفة بينهما ظاهرة، لأن في القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم في الكلى، فالكلى يكون وسطا بين جزأيه وبين المحكوم به الذي هو الأكبر، وفي الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته

وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِي حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَشْبِيهٌ جُعِلْ
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

(وحيث جزئي على جزئي) بإسكان الياء مخففة للوزن (حمل) في حكم (لجامع) كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة لجامع الإسكار (فذاك تشبيه جعل) قال السعد: والأصوب أنه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى. انتهى. فيتركب من أربعة حدود: أكبر كلي وهو «حرام»، وأوسط كلي وهو «مسكر» وأصغر وهو «النبيذ»، وأصل مشبه به وهو «الخمر».

(ولا يفيد القطع بالدليل) أي نتيجة الدليل، وأظهر في محل الإضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل (قياس الاستقراء) لما تقدم (و) قياس (التمثيل)، إذ ليس يلزم من تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء.

أقسام الحجة

وَحُـجَّـةٌ نَـقْـلِـيَّـةٌ عَـقْـلِـيَّـهْ أَقْـسَـامُ هَـذِى خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ
خَـطَـابَـةٌ شِـعْـرٌ وَبُـرْهَـان

(أقسام الحجة)

(وحجة) إما (نقلية) وهي: ما كان من الكتاب والسنة والإجماع وإما (عقلية) و (أقسام هذى) أي العقلية (خمسة جلية) أي: ظاهرة عند أهل المنطق. وجه الحصر أنها تفيد إما تصديقا أو تأثيرا في غيره كالتخييل، والتصديق إما جازم أو غير جازم، والجازم إما أن تعتبر حقيته أو لا، والمعتبر إما حق في الواقع أو لا، فالمفيد للتصديق الجازم الحق البرهان، وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة، والذي لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف الجدل، وهو والسفسطة داخلان في المغالطة. ومفيد التصديق غير الجازم خطابة، ومفيد التخييل شعر.

أولها: (خطابة) وهي: قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولىّ، أو من مقدمات مظنونة معتقد فيها اعتقادا راجحا، نحو «كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم» ونحو «فلان يسار العدو، فهو مسلم للثغر» ونحو «فلان يطوف الليل فهو متلصص» والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم، كما يفعله الخطباء والوعاظ.

وثانيها: (شعر) وهو: قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس، نحو «الخمر ياقوتة سيالة» أو تنقبض، نحو «العسل مرة مهوعة» ونحو «الورد صرم بغل قائم في وسطه روث» والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب، ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب.

جَـــدَلْ وَخامسٌ سَفْسَطَة نِلْتَ الأَمَلْ

وثالثها: (برهان) وهو: قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين وسيأتي.

ورابعها: (جدل) وهو: مؤلف من مقدمات مشهورة، وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرها، أو مسلمة عند الناس، أو عند الخصمين، نحو «هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح» ونحو «هذه مراعاة للضعفاء، وكل مراعاة محمودة» ونحو «هذا خبر واحد عدل، وكل خبر واحد عدل يعمل به» والغرض منه إلزام الخصم وإقناع القاصر عن إدراك البرهان.

و(خامس)ـها (سفسطة نلت الأمل) وهو: قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة، نحو «هذا ميت، وكل ميت جماد، فهذا جماد» أو شبيهة بالحق وليست به، كقولنا في صورة فرس على حائط «هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال» وتسمى مغالطة، أو شبيهة بالمشهورة، كقولنا في شخص يخبط في البحث «هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم» وتسمى مشاغبة. ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية، وهو: أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره، وهو حرام، وقد تدعو الضرورة إلى استعماله في دفع كافر لم يقدر عليه ونحوه.

- وقد نظمت ما يتألف منه غير البرهان بقولي:

مـن المسلم ومشهور جدل خطابة مـن ظـن أو مـا يقتبل
شعر من المخيلات سفسطه من وهم أو شبهه اعلم ضابطه

أَجَلُّها الْبُرْهَانُ: مَا أَلِّفَ مِنْ مُقَدِّماتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتِ

(أجلها) أي المذكورات (البرهان) فالجدل، فالخطابة، فالشعر، فالسفسطة. وهو: أي البرهان (ما) أي القياس الذي (ألف من مقدمات باليقين تقترن) أي: من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين، أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة، فالقياس: جنس يتناول الأقيسة الخمسة و (ألف) ذكر ليتعلق به قوله (من مقدمات) و (باليقين تقترن) يخرج الخطابة والجدل وغيرهما، وقولى «لإنتاج اليقين» غاية. واليقين: اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير.

والبرهان قسمان: لمى. وهو: ما الوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج، نحو «زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم» فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فيهما، وسمى لميا لإفادته اللمية أي العلة، إذ يُجاب به السؤال بلم. وإنى، وهو: ما الوسط فيه علة لذلك في الذهن فقط، نحو «زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط» فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن، لا الخارج، وسمى إنيا لاقتصاره على إنية الحكم: أي ثبوته، دون لميته، من قولهم «إن الأمر كذا» فهو منسوب لإن، والأول للم، ثم أبدل من قوله (من مقدمات- إلخ) قوله (من أوليات) إلخ، والمراد أن المقدمات اليقينية إما من الستة أو منتهية إليها. ووجه الضبط أن حكم العقل إما بلا استعانة من الحس أو معها، والأول إن لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهى الأوليات، وإن توقف فهى قضايا قياساتها معها، والثاني: إما أن لا يتوقف اليقين به بعد الإحساس على شيء، أو يتوقف، أما الأول فالإحساس إن كان للحس الظاهر فالمحسوسات، أو للباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات أيضًا، كما أن المحسوسات تسمى بذلك، وإن توقف فالحس إما حس السمع وهو المتواترات فإنها تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطؤ المخبرين

مُشَاهَدَات مُجَرَّيَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ فَتِلْكَ جُمْلَة اليقينيَّاتِ

على الكذب، أو غيره: فإن توقف على تكرر فالمجربات، وإن توقف على الحدس فالحدسيات، وليس هذا حصرًا عقليا، بل للضبط، فالأوليات: ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه، نحو «الواحد نصف الاثنين» و «الكل أعظم من الجزء» فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين، و (مشاهدات) يعنى باطنية، وهي: ما لايحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن، وتسمى وجدانيات، كأن لنا جوعا وعطشا وغضبا. و (مجربات) وهي: ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى، كقولنا «السقمونيا مسهلة للصفراء» و (متواترات) وهي: مايحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب، كقولنا: سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه (وحدسيات) وهي: ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم، والحدس: سنوح المبادئ والمطالب في الذهن دفعة. وهو معنى قول المحققين: الظفر عند الالتفات إلى المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى، كقولنا «نور القمر مستفاد من نور الشمس» لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها، وفرق بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار، بخلاف المجربات (ومحسوسات) وهي: ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر، كقولنا «الشمس مشرقة» و «النار محرقة» (فتلك جملة اليقينيات) أي: التى يتألف منها البرهان، أو مما ينتهى إليها.

ولم يذكر المصنف القضايا التى قياساتها معها، وهي: مايحكم به العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين، كقولنا «الأربعة زوج» بسبب وسط حاضر في الذهن، وهو الانقسام بمتساويين، والوسط ما

وفي دلالةِ المُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلُّدُ أَوْ وَاجِبٌ،

يقترن بقولنا، لأنه كقولنا بعد الأربعة زوج «لأنها منقسمة بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج» فهذا وسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة، وكأن المؤلف أدرجها في الأوليات وعليه تكون ما لا يتوقف على استعانة من الحس وإن توقف على وسط حاضر، والأحسن أن يقال: لم يذكرها هنا لأنها في الأصل كسبية، لكنها لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي أيضا ضرورية فكأنها لاتحتاج إلى ذلك البرهان، فعدها كثيرون في الضروريات، وعدم عدها منها هو ما عليه المحققون، وغيره ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسما واحدا، وسماه المشاهدات.

ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة) العلم أو الظن بـ(ـالمقدمات على) العلم أو الظن بـ(النتيجة) يعنى وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط، ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط، فقال: (عقلي) أي: هذا الارتباط عقلي بلا تعليل ولا تولد، فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين، عند عدم أضداد النظر العامة، وهى ما لا يخطر معها المنظور فيه بالبال كالموت والنوم والنسيان وما في معناها وما يقابلها من الأضدد الخاصة كالعلم به والجهل به: أي المركب (أو عادى) بلا تولد، فيمكن تخلفه بأن ينتهى شخص في البلادة إلى أن يعلم أو يظن المقدمات ولا يتفطن لا ندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يعلم أو لا يظن النتيجة؛ وفي هذا التصوير نظر، لأن من الشروط التفطن للاندراج (أو تولد) عقلى: أي ذو تولد، بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين، إذ التولد: أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر (أو واجب)

عقلي: أي منسوب إلى الوجوب بمعنى التعليل: أي أو بطريق الوجوب أي التعليل، بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت في وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والأول) وهو أنه عقلي بلا تعليل ولا تولد (المؤيد) لإمام الحرمين، والثاني للشيخ الأشعري، وللقاضي القولان، والثالث للمعتزلة، وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة في محلها، وقال الإمام السنوسي في شرح الكبرى: وهذا المذهب - أي القول بالتولد مطلقا - أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية، فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مطبوعها ما لم يمنع مانع، ولم يجعلوه من باب العلل، لأن العلة لاتتوقف على مانع لها، ويجوز أن يمنع من التولد مانع، فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لئلا يظهر مأخذهم، وقالوا «فعل فاعل السبب» فغيروا العبارة. اهـ. باختصار وتقديم وتأخير، واستثنوا القياس الذى تقدم العلم به ونسى ثم استرجع، فقالوا فيه بقول الإمام: أي أنه عقلي من غير تولد ولا تعليل، وهذه تفرقة من غير فارق، لأنه لابد فيما استثنوه من إعمال الفكر وترتيب المقدمات التى غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع، على أن المذهب فاسد من أصله. والرابع مذهب الحكماء، وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في محلها.

فعلم مما ذكرناه أن بين المقدمتين الظنيتين والظن بنتيجتهما ارتباطا إذا كانت الصورة صحيحة وإن أمكن زواله بعد ذلك، لأن ذلك الزوال لا يمنع حصوله عنهما عقلا أو عادة، فيجرى فيه الخلاف السابق. وقال الجلال المحلي بخلاف ذلك، وبحث معه العلامتان ابن أبى شريف وشيخ الإسلام بما تقدم. وحاصله أن تجويز الزوال إنما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله، لاعلى انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح الصورة.

خاتمة

وخَطأ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... في مادَّةٍ أوْ صُورَةٍ، فالمُبْتَدأ
في اللَّفْظِ كَاشْتِراكٍ أوْ كجعْل ذَا ... تبَايُنٍ مِثلَ الرّديفِ مأخَذَا
وفي المَعَانى لالْتباس الْكَاذبه ... بِذَاتِ صِدْقٍ فافْهمِ المُخَاطَبَهْ
كمِثْل جَعْل العَرَضي كالذّاتي

(خاتمة)

في بيان خطأ البرهان

(وخطأ البرهان) اقتصر عليه لأن ما سيأتى لا يشترط نفي جميعه إلا في البرهان. بخلاف الخطابة والشعر والجدل والسفسطة، إذ لو اشترط فيها نفى جميع ما سيأتى لكانت برهانًا ولما تأتت السفسطة (حيث وجدا) فهو إما (في مادة) وهي كل من مقدمتيه (أو صورة) أي هيئة (فالمبتدا) وهو خطأ المادة إما (في اللفظ كاشتراك) نحو «هذا قرء» وتريد الحيض «وكل قرء لا يحرم الوطء فيه[1]» ينتج «هذا لا يحرم الوطء فيه» (أو كجعل ذا) بالألف- قال المؤلف: على لغة القصر في الأسماء الستة. أي صاحب (تباين) مع شيء آخر في الحقيقة (مثل الرديف مأخذا) تمييز لمثل، نحو «هذا صارم» مشيرا إلى سيف غير قاطع «وكل صارم سيف» فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف، والسيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعًا كان أو لا، والصارم اسم له بقيد القطع (و) إما (في المعانى لالتباس) القضية (الكاذبة بـ) قضية (ذات صدق) تعليل لخطأ (فافهم المخاطبة * كمثل جعل العرضي كالذاتي) نحو «الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك لا يثبت

(1) وتريد بالقرء في الكبرى الطهر.

أو نـاتـج إحـدَى المُقَدِّمات

وَالْحُكْم لِلْجِنْسِ بِحُكْم النَّوْع ... وَجعلِ كَالقَطْعِي غيْرِ القَطعي

والثانِ كالخُروج عَـنْ أشكاله ... وتَـرْكُ شَـرْطِ النَّتْج مِنْ إكْمَالِهِ

في موضع واحد» فإحداهما كاذبة إن أريد بالمتحرك فيهما معنى واحد، فإن أريد بالمتحرك في الأولى المتحرك بالعرض، وفي الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرر، وهذا غير العرضي والذاتي بالمعنى المتقدم (أو) جعل (ناتج) أي: أو أن تجعل النتيجة (إحدى المقدمات) نحو «هذه نقلة، وكل نقلة حركة، فهذه حركة» فالنتيجة عين الصغرى، لأن الحركة مرادفة للنقلة، وهذا وإن كان للبحث فيه مجال لكن البحث في المثل ليس من شأن الفحول، وقد بحث سيدي سعيد بأنه إذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة (و) (الحكم للجنس) أي على كل فرد فرد من أفراده (بحكم النوع) الخاص به، نحو «الفرس حيوان. وكل حيوان ناطق» و «هذا سيال أصفر، والسيال الأصفر مرة، فهذا مرة» ويسمى مثله إيهام العكس، لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة، وحقيقة إيهام العكس أن يقلب الغالط أو المغالط إحدى جزأي القضية مكان الآخر (و) (جعل كالقطعي غير القطعي) بجر غير (بالإضافة) أي: جعل غير القطعي كالقطعي، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني، وهو جائز لأنه منصوب المضاف، نحو «هذا ميت، وكل ميت جماد» (والثان) بحذف الياء تخفيفا أو للوزن، وهو خطأ الصورة (كالخروج عن أشكاله) أي أشكال القياس، نحو «كل إنسان حيوان، وكل فرس جسم» إذ لم يوجد تكرر» والقياس الاقتراني لابد فيه من مكرر (وترك شرط النتج) أي الإنتاج (من إكماله) أي: إكمال خطأ الصورة كأن يترك إيجاب الصغرى أو كلية الكبرى في الشكل الأول، نحو «لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس جسم» أو «كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان صهال». وفي هذا البيت حسن الاختتام. وهو: أن يذكر

هَـذَا تَمَام الغَرَض المَقْصُودِ ... مِنْ أُمَّهَات المَنْطق المَحْمُودِ
قَـدِ انْتهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفلَق ... مارُمْتُهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْم المَنْطق
نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّليلُ المُفتَقِرْ ... لِرَحْمة المَوْلى العَظيم المقْتَدِرْ
الاخْـضَـرِيُّ عـابِـدُ الـرَّحْـمَـنِ ... المُرتجى مِـنْ رَبِّـهِ المَنَّان
مَـغْـفـرَةً تُـحـيـطُ بـالـذُّنُـوب ... وتكْشفُ الْغِطا عَـن القُلوبِ

شيئا يشعر بالإكمال وانقضاء المقصود (هذا تمام الغرض المقصود) صفة كاشفة (من) بيانية أو تبعيضية (أمهات) أي أصول (المنطق المحمود)، لأنه يصون الفكر عن الخطأ. وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة على أنه أيضا محمود. وإنما منع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك (قد انتهى) متلبسا (بحمد رب الفلق) أي الصبح (ما رمته) أي قصدته (من فن علم المنطق) إضافة العلم للمنطق من إضافة المسمى إلى الاسم و هذا البيت لوالد المؤلف: أمره بإدخاله فأدخله رجاء بركته (نظمه العبد الذليل المفتقر) أبلغ من الفقير (لرحمة المولى العظيم المقتدر. الأخضري) نعت للعبد. قال المؤلف: وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس، وليس كذلك، بل المتواتر من أعالى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس (عابد الرحمن) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (المرتجى) أي المؤمل مع الأخذ في الأسباب (من ربه المنان) أي المنعم أو المعدد النعم. وأما النهي عن المنة فللمخلوق، وأما الخالق فيفعل ما يشاء (مغفرة) من الغفر، وهو الستر، والمراد عدم المؤاخذة (تحيط بالذنوب. وتكشف الغطا عن القلوب) أي: تزيل حجب رين الذنوب، المحدقة بأنوار القلوب، الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب. قاله المؤلف. فشبه القلوب بأشياء مغطاة استعارة بالكناية، والغطاء تخييل.

وأنْ يثيبَنا بِجنَّةِ العُلاَ ... فإنَّهُ أكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلاَ
وكُنْ أخي لِلْمُبْتَدِي مسامِحًا ... وكُن لإصلاَحِ الْفَسادِ ناصِحا
وأصلِحِ الْفَسادَ بِالتّأمل ... وإن بَدِيهَةً فَلاَ تُبَدِّلِ
إذ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحيحًا ... لأجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قبيحًا

و«تكشف» ترشيح (وأن يثيبنا) أي: يجازينا (بجنة العلا) جمع عليا - بالضم - ككبر وكبرى (فإنه) تعالى (أكرم من تفضلا) بل التفضل في الحقيقة ليس إلا منه (وكن) يا (أخي) للمبتدى وهو: من أخذ في مبادئ العلم. والمنتهى: من حصل من العلم ما يهتدى به إلى باقيه. والمتوسط: من حصل المبادى ولم يبلغ درجة الثاني (مسامحا، وكن لإصلاح) اللام بمعنى الباء أو في (الفساد) الذي يظهر لك (ناصحا) بأن تكتب بعد إمعان النظر على الهامش «لعله كذا» إذ ربما يكون ما جعلته صوابا هو الخطأ. فلا تهجم ببادىء الرأي على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب. بل ائت بالتعظيم والتبجيل. ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئا ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا إذن من المؤلف لمن يكون أهلا أن يصلح إن رأى خللا (وإن) كان الإصلاح (بديهة) أي ذا بديهة بأن كان ببادئ الرأي (فلا تبدل) ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر (إذ قيل كم مزيف) قولًا (صحيحا) أي جاعل الصحيح رديئًا فاسدًا، وكم: مبتدأ خبره محذوف، أي: موجود، والأولى تقديره بعد قوله (لأجل كون فهمه قبيحا) الجار والمجرور متعلقان بمزيف. وهذا إشارة إلى قول الشاعر:

وكم من عائب قولا صحيحا ... وآفته من الفهم السقيم

وقُلْ لمَنْ لَمْ ينْتَصِفْ لِمَقْصِدِي ... العُذْرُ حَقٌّ واجِبٌ لِلْمُبْتَدِي

ولِبَنِي إحْدَى وَعشْرينَ سَنَهْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

لَاسِيَّمَا في عاشِرِ القُرُون ... ذي الْجَهلِ والفَسَاد والْفتون

وكانَ في أوائلِ المحرَّم ... تأليفُ هَذَا الرّجزِ المنَظم

مِنْ سنَةِ إحْدَى وأرْبعينا ... من بَعْدِ تِسْعَةٍ مِن المئينا

ثمَّ الصَّلَاة والسَّلَامُ سَرْمَدا ... على رَسول الله خيْر مَنْ هدى

وآلِهِ وصحْبِهِ الثِّقَاتِ ... السالِكينَ سُبلَ النّجاة

(وقل لمن لم ينتصف لمقصدى) بل لامنى (العذر حق واجب للمبتدى) (ولبنى إحدى وعشرين سنة * معذرة) أي عذر (مقبولة مستحسنة) لكون هذا السن يقل فيه من يحصل فيه العلم، وهذا أيضا تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى -(لاسيما) أي لامثل الشخص الذي (في عاشر القرون) من الهجرة موجود، قال المؤلف: وفي القرن أحد عشر قولا: قيل: لكل عقد من العشرة إلى ثمانين فتلك ثمانية أقوال، وقيل: مائة، وإياه أعنى. وقيل مائة وعشرين، وقيل: من عشرة إلى مائة وعشرين. ا هـ. فهذا القرن ينبغى أن يعذر فيه الشخص أكثر ممن كان قبله (ذى الجهل) وهو انتفاء العلم بالمقصود (والفساد والفتون) جمع فتنة (وكان في أوائل المحرم * تأليفُ الرجز) الذى وزنه مستفعلن ست مرات (المنظم. من سنة) بالتنوين للوزن (إحدى وأربعين) حال من أوائل أو من المحرم (من بعد تسعة من المئين) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقدم معناها (والسلام) أي زيادة طيب التحية والإعظام (سرمدا* على رسول الله خير من هدى. و) على (آله وصحبه الثقات * السالكين سبل) جمع سبيل، وهو الطريق: أي طرق (النجاة) وسبلها: امتثال المأمورات

ما قَطَعَتْ شمْسُ النهار أبْرُجا وطَلَعَ البَدْر المنير في الدُّجى

واجتناب المنهيات (ماقطعت شمس النهار) ما: ظرفية مصدرية: أي مدة قطع شمس النهار (أبرجا) جمع قلة، والمراد هنا الكثرة، وهى اثنا عشر: الحمل. والثور. والجوزاء. والسرطان. والأسد. والسنبلة. والميزان. والعقرب. والقوس. والجدي. والدلو. والحوت. وتقطع الشمس الفلك في سنة، وتقطع كل يوم درجة، وتقيم في كل برج ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أي مدة طلوع (البدر المنير في الدجى) ويقطع الفلك في كل شهر، ويقيم في كل برج ليلتين وثلثا.

فسبحان مكون الأكوان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين!

obeikandl.com

قد تم - والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات - ما أردنا من التعليق على متن السلم للشيخ عبد الرحمن الأخضري السلمي، وعلى شرحه للشيخ المهلوي، والله تعالى المسئول أن ينفع به، وأن يجعله خالصا لوجهه مقبولا عنده، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

obeikandl.com

فهرس الموضوعات

الواردة في شرح السلم للملوى

الموضوع	ص	الموضوع	ص
خطة الشارح	3	فصل في مباحث الألفاظ	28
خطبة الناظم وشرحها	9	اللفظ المستعمل ينقسم إلى مركب ومفرد من المناطقة من جعل الأقسام ثلاثة فزاد قسما سماه المؤلف	28
فصل فيه بيان حكم الاشتغال بعلم المنطق واختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال	19		
أنواع العلم الحادث	21	ينقسم المفرد إلى قسمين كلي وجزئي	34
معنى العلم، واختلاف الاصطلاح فيه	21	معنى الكلي	34
ينقسم العلم إلى تصور وتصديق	21	معنى الجزئي	35
معنى التصور	21	ينقسم الكلي إلى قسمين: ذاتي وعرضي	36
معنى التصديق	22	معنى النسبة في الذاتي والعرضي	36
اختلاف العلماء في تحديد التصديق	22	أمثلة الذاتي والعرضي	37
التصور متقدم طبعا على التصديق	22	اختلاف اصطلاح العلماء في الذاتي والعرضي.	37
ينقسم العلم إلى نظري وضروري التصور سبيل إلى التعريف والتصديق طريق إلى الحجة والبرهان	23	الكليات خمس، وبيان وجه الحصر فيها. أولها الجنس، وتعريفه	38
أنواع الدلالة الوضعية	25	ثانيها الفصل، وتعريفه، وأقسامه.	39
معنى الدلالة لغة واصطلاحا	25	ثالثها العرض العام، وتعريفه	39
أقسام الدال	25	النوع ضربان، وبيان الفرق بينهما	39
دلالة اللفظ الوضعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مطابقية وتضمنية والتزامية	25	خامسها الخاصة وتعريفها وأقسامها الجنس على ثلاثة أنواع: بعيد، وقريب،	40
للعلماء في تقسيم اللازم طريقان	26	ومتوسط.	41
المطابقة لاتستلزم التضمن ولا الالتزام وهما يستلزمانها.	27	فصل في نسبة اللفظ إلى معنى نسبة الألفاظ إلى المعاني على خمسة أنواع	42
دلالة المطابقة وضعية، ودلالة الالتزام عقلية، واختلفوا في دلالة التضمن	27	الأول التواطؤ، ومثاله الثاني التشاكك ومثاله	42

الموضوع	ص
الثالث التباين، ومثاله	42
الرابع الاشتراك، ومثاله	42
الخامس الترادف، ومثاله	43
ينقسم اللفظ المستعمل إلى قسمين طلب وخبر	43
الطلب ثلاثة أنواع: أمر، ودعاء والتماس.	43
فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية	45
معنى الكل، ومثاله	45
معنى الكلية، ومثالها	46
معنى الجزئية، ومثالها	46
الجزء، ومثاله	46
فصل في المعرفات	47
المعرف على ثلاثة أقسام: حد، ورسم ولفظي	47
الحد التام، ومثاله، وما يشترط فيه	48
الرسم التام، ومثاله	48
الحد الناقص، ومثاله	49
التعريف اللفظي	49
شرط صحة جميع أنواع التعريف	50
لا يجوز ذكر «أو» في الحد، ويجوز في الرسم	53
باب في القضايا وأحكامها	55
تعريف القضية	55
تنقسم القضية إلى حملية وشرطية	55
تنقسم الحملية الكلية إلى مسورة ومهملة	56
السور أربعة أنواع: كلي موجب وكلي سالب، وجزئي موجب، وجزئي سالب،	56
وبيان الألفاظ التي تستعمل في كل نوع منها	56
تقسم الشرطية إلى أربعة أقسام: مخصوصة، وكلية، وجزئية، ومهملة.	56
أنواع القضية الحملية تفصيلا ثمانية مع ذكر مثال لكل نوع	57
من العلماء من زاد نوعا سماه القضية الطبيعية.	57
للقضية الحملية ثلاثة أجزاء: الموضوع والمحمول، والنسبة، وبيان كل واحد منها	59
القضية نوعان: معدولة، ومحصلة.	60
المعدولة ثلاثة أقسام معدولة الموضوع ومعدولة المحمول، ومعدولتهما	60
متى تقتضي الموجبة وجود الموضوع.	61
جهة القضية، وأنواع الموجهات إجمالا. معنى القضية الشرطية.	61
تنقسم الشرطية إلى قسمين: متصلة ومنفصلة.	63
للشرطية جزآن: المقدم، والتالي، وبيان كل واحد منهما.	63
معنى القضية الشرطية المتصلة وانقسامها إلى قسمين: لزومية واتفاقية، وبيان كل واحد من النوعين.	64
معنى القضية الشرطية المنفصلة، معنى القضية الشرطية.	66
وانقسامها إلى ثلاثة أقسام: مانعة جمع، ومانعة خلو، ومانعتهما معا، ومعنى كل واحد من هذه الأنواع.	66
فصل في التناقض	69
معنى التناقض لغة واصطلاحا وشرح التعريف.	69
بيان نقيض القضيتين الشخصية والمهملة بيان نقيض القضايا المسورة.	69
فصل في العكس المستوى	73
تعريف العكس لغة واصطلاحا، وبيان أنه ثلاثة أنواع: عكس مستو، وعكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف.	73

الموضوع	ص
تعريف العكس المستوى بيان ما ينعكس من القضايا وما لا ينعكس، مع بيان عكس كل قضية يطرد عكسها إنما يقع العكس المصطلح عليه فيما كان ترتيبه طبيعيا يتوقف ثانيه على أوله، وذلك الحملية والمتصلة.	73
عكس النقيض الموافق.	73
عكس النقيض المخالف	73
باب في القياس	78
تعريف القياس لغة واصطلاحا، وشرح التعريف.	78
بيان القياس الاقتراني.	82
القياس الاقتراني يختص بالحملية عند الناظم تبعا لابن الحاجب،	83
ترتيب المقدمات في القياس الاقتراني.	84
يجب اندراج أصغر الصغرى في مفهوم أوسط الكبرى.	84
فصل في ذكر الأشكال وشروطها	88
الشكل ومعناه.	88
الأشكال أربعة.	88
إذا عدل عن ترتيب المقدمات على وجوه	
الأشكال الأربعة فالقياس فاسد.	90

الموضوع	ص
شروط إنتاج الشكل الأول.	90
ضروب الشكل الأول المنتجة أربعة ومثال كل	91
شروط إنتاج الشكل الثاني.	92
ضروب الشكل الثاني المنتجة أربعة أيضًا، ومثال كل.	93
شروط إنتاج الشكل الثالث.	94
ضروب الشكل الثالث المنتجة ستة ومثال كل	94
شروط إنتاج الشكل الرابع	96
ضروب الشكل الرابع المنتجة خمسة ومثال كل.	98
ذهب بعض المتأخرين إلى أن الضروب	99
المنتجة من الشكل الرابع ثمانية.	
عدة الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة.	100
النتيجة تتبع الأخس من المقدمتين	101
يجوز حذف النتيجة أو بعض المقدمات للعلم بها	102
القياس الاستثنائي	104
أقسام الحجة	113
خطأ البرهان	119